وزارة التعليـــــــم العـــــــــالي والبـــحث العـــــلمي
المركـــــز الجـــــــــامعي عبد الحفيظ بوالصوف
ميـــــــــلة

القسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية و بنوك

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنـــــــــــــــــــــــوان :

واقع وافاق القطاع الفلاحي في الجزائر
دراسة حالة الجزائر

مذكـــــــــــــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالب (ة):
حمزاوي كنزة

إشراف الأستاذ(ة):
صديقي سعاد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
عاشوري نعيم	ميلة	رئيسا
بيراز نوال	ميلة	مناقشا
صديقي سعاد	ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــــــاء

يا رب لا تجعلني اصاب بالغرور اذا نجحت

ولا اصاب باليأس اذا فشلت

بل ذكرني دائما ان الفشل هو التجربة

التـــــي تسبق النجـــاح

يا رب اذا اعطيتنـــــي قـــــوة

لا تأخـــــــــــــــــذ عقلي

واذا أعطيتنـــــــــــــي نجاحا

لا تأخـــــــــذ تواضعـــــي

ولا تأخذ اعتزازي بكرامتـــي

يا رب اذا جردتني من المـــــال

فاترك لي الامل واذا جردتني من

نعمـــــة الصحـــة فاتـــرك لـــــي

الايمان وكفـــــى به نعمـــــــــــة

آميـــــــــــــــن

þĭɋʂŧllɛ Nj þl ʅllɛ

ƷǫÆɒŰɛƉǫ ƙƷ ğĸā þ ĸHuǩÑā ǰǫ ĸĞfĸlj Ǫʂɯɋə"
þ á†yǩ†þ ÁǫŰ þ ÆǫŰ OʼƷüɒzǫ Æɋǩŧ GɋƷüɯ æɛĞllǫ
æYĸɯŰ Æə GɋƷfɛƛ ÆɒǫƱYǫ þ ɒzĸØljɛơ ĸŢǩĸDž ǨƷŰŧ Ʒǫ
" ǰØŢǩĸdžǩŧ
3.19 ŋæø† ǨƷɒǩŧ. ǪØöüǩŧ Ż† ãyDž
ǴǫNJə ǰǫ ÆǫŰ ᴅKΣ þ áɛØǔǩ ɒzƐUʂǽ ǪǨ ĸǫ ǴÆǫƱ ǰǫ Æǩ ƐUs ázǩŧ Ż yƷŢǩŧ-
yƷŢǩŧ Ǵǩ Áǩĸüơþ ǴɒzŢɯs ǴɒzƵfƛ þ ǴɋlØ‡Ʒƛ ŧzǵ ÆǫƷŰ Ǫơà û ƐØŰ ÁǫŰ Ǵƛ yʅǽ ǪǨ ĸƷƛ
ƐUs ǰǫ ʒyâǫ Ʒǫ ÆɒÆəþ ázǩŧ Ż yŢǩŧ þ Ǵɒzĸăǫs ǪØöŰ þ ǴHuΣp ğÊʅǩ ÆŭɯDzǽ ĸƷg
. ÆǩĸŮŧɛllât ĸHuǩÑɯÆǩ " Yʻĸüs ÆÆǽyDž" ŋǫljĸÅǩŧ ɲZĸǫsà ɛǽyÆǫǩŧ þ ɛĞ‡ǩŧ Ǩǽʒʅƛ ǫyÆơǫ
. ǨƷüǩŧ ŧzǵ ǫĸƷơâ ÆüǪ ĸǵƐɯDžþ ĸǵyFuΣ ÁǫŰp ǨƷüǩŧ ŧzǵ ÁǫŰ
. yØüƛ ǰǫ þǫ ŧ ǽƐä ǰǫ ÆɒyŰĸs ǰǫ Ǩg ɛĞllǫ þ

اهداء:

تتسابق الكلمات و تتداخل العبارات

الى الانسانين اللذان ربياني في صغري

وعلماني واحاطاني بحنانهما و اللذان دائما و ابدا اجدهما بجانبي في ازماتي

الى اغلى ما عرفهما قلبي بكل حب اهديهما كلمة شكر الى روح امي الغالية اسكنها الله فسيحة جنانه

الى ابي اطال الله في عمره

الى سندي في الحياة زوجي الغالي اطال الله في عمره

الى مصدر قوتي في هذه الحياة اخوتي (صباح، حياة، الياس الذي كلما تشكرته لا اوفي حقه، عبد الهادي، عبد الجبار و كل ازواجهم و زوجاتهم) دون ان انسى الكتكوت الصغير ابن اخي الياس ادم.

الى عائلة زوجي

كل من عائلة بومناخ و حمزاوي

الى كل طالب علم

الشكر والتقدير
bٕqljÚٕ

hDŽFyIIٕ hDŽqsDŽIIٕ

..... þəٕRIIIٕ Ǐʒ Ǐθΰ2IIٕ ƠFUʼsIIFG ٕǐpyɬ‡II üQqpŽ ünjÚٕ üT2IIٕ

07..... qǐNJDŽɬ

08.....Ǐθΰ2IIٕ ƠFUʼsIIٕ hǔDŽljFDŽ : ünjÚٕ KΘGDŽIIٕ

08.....hΘΰ2IIٕ FNJG Ipd Ž Ǐ‡IIٕ üΘٕpDŽIIٕ Nj FNJTəFTqNj FNJyʒٕNjq Nj hΘΰ2IIٕ ٕǐpyɬ :ünjÚٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

18.....Ǐθΰ2IIٕ ƠFUʼsIIٕ þNjUɬ : Ǐkfk IIٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

25.....þəٕRIIIٕ Ǐʒ Ǐθΰ2IIٕ ƠFUʼsIIٕ qþٕNjDŽ : KIIfk IIٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

36.....Ǐθΰ2IIٕ DŽFDŽ‡əÚٕ Nj Ǐθΰ2IIٕ !Yq IIٕ :Ǐ‰fk IIٕ KΘGDŽIIٕ

36.....Ǐθΰ2IIٕ !Yq IIٕ :ünjÚٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

46.....Ǐθΰ2IIٕ ƠFUʼsIIٕ !Yq Ǐʒ ɣqǐqIIIٕ IfzfǐzIIٕ Nj hTTQɬDŽIIٕ 5ǐqF‰TIIٕ : Ǐkfk IIٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

51.....Ǐθΰ2IIٕ DŽFDŽ‡əÚٕ Nj üǐNjDŽ‡IIٕ !NjNJ2DŽ : KIIfk IIٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

56.....ünjÚٕ üT2IIٕ hTΰQ

..... þəٕRIIIٕ Ǐʒ Ǐθΰ2IIٕ ƠFUʼsIIٕ !ǐǐsɬ : Ǐ‰fk IIٕ üT2IIٕ

58..... qǐNJDŽɬ

2014-1970 ɣþɬ2IIٕ üúQ hǔǐΘΰ2IIٕ hǔǐNjDŽ‰‡IIٕ hƨfǐzIIٕ hɬǐTΘNj Ǐθΰ2IIٕ LjǐWNj‡IIٕ : ünjÚٕ KΘGDŽIIٕ

59.....

59.....Ǐθΰ2IIٕ ɬƒ‡‰Úٕ Ă‡Y hsGUʼDŽIIٕ hǔǐ‡IǐNJIIٕ þǐGٕqɬIIٕNj Lj‡ٕNjqٕ ÛǏθΰ2IIٕ LjǐWNj‡IIٕ :ünjÙٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

62.....hǔǐ2ǐþIIٕNj hǔǐΘΰ2IIٕ hǔǐDŽ‰‡IIٕ IfzfǐzٕhɬǐTΘ :Ǐ‰fk IIٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

75.....hǔǐΘΰ2IIٕ hǔǐDŽ‰‡IIٕ hƨfǐzٕIٕεþ]DDŽNj hɬǐTΘ :KIIfk IIٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ
Ǐθΰ2IIٕ ƠFUʼsIIٕ þǐNjUɬ üWٕ DŽDŽ hIINjIIٕ FNJG !Njsɬ Ǐ‡IIٕ þǐGٕqɬIIٕ Nj IٕεbٕεþWÚٕε:Ǐ‰fk IIٕ KΘGDŽIIٕ

92.....

92.....hǔǐYٕεþRIIٕ hǔǐsƒ2‡ÚٕNj hǔǐGNjþNjÙٕ hvYNjDŽWDŽ UDŽ hǔǐpəٕRIIIٕ hGþW‡IIٕ :ünjÙٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

99.....IٕεqǐqNJ‡IIٕ Nj Ǐθΰ2IIٕ ƠFUʼs‡II hIINjqIIٕ FNJG !Njsɬ Ǐ‡IIٕ IٕεbٕεþWÚٕε: Ǐ‰fk IIٕ ƒ‡UʼDŽIIٕ

107.....hUĭ♯ĠŝłƨDŽllε ƷFʒε Nj Ĭθűƨllε ʊFUʻŝllFĠ f NjNJШ♯ll ƥĭĠεqϮllε :KllFkllε ƒ♯UʻDŽllε
114.....ĬШFkllε üTƨllε hTűɋ
116.....:hUDŽFY hUDŽϮFɋ
ƱWεƥDŽllε hUDŽəFƽ
üNjεqŲllε ƨƥNJʒ hUDŽəFƽ
üFIɁŰε ƨƥNJʒ hUDŽəFƽ
ƷθűDŽllε hUDŽəFƽ

المقدمة

يعد القطاع الفلاحي من اهم القطاعات الموجودة في دول العالم و خاصة الجزائر و ذلك بسبب مساحة الجزائر الشاسعة و موقعها الجغرافي الهائل و مناخها المعتدل، بالإضافة كذلك امتلاكها لأراضي صالحة للزراعة، اذ اصبح الاهتمام بهذا القطاع امر ضروري من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري.

اذ شهدت الجزائر خلال السنوات الاخيرة عملية اعادة الهيكلة مست جميع القطاعات من اجل تكييف اقتصادها و هذا بهدف تجاوز الازمة المتعددة الجوانب التي تتخبط فيها الجزائر في الآونة الاخيرة.

ان الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بأزمة خافضة و متعددة، هذه الازمة تجد احسن تعبير لها في الوضعية آل اليها القطاع الفلاحي، فآيا كانت اسباب الازمة الفلاحة الجزائرية، سواء تعلق الأمر لمرحلة التنمية المخطط و غير المتوازنة التي اعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي مما اثر سلبا على هذا الاخير، او نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها هذا القطاع و المشاكل التي عانى منها.

وهذا ما يدفعنا للإسراع و بدون تردد الى التكلم على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، لاكتشاف اهم المشاكل التي يعاني منها والاجراءات والاصلاحات التي تقوم بها الدولة تماشيا مع هذه التغيرات و بالإضافة الى افاق القطاع في المستقبل ومن هنا نتم صياغة اشكالية البحث و التي:

ما هو واقع و آفاق القطاع الفلاحي في الجزائر ؟

لمعالجة و تحليل هذه الاشكالية بهف الوصول الى معرفة واقع القطاع الفلاحي و مكانته في الاقتصاد الجزائري و اهميته سوف **نقوم بطرح الاسئلة الفرعية التالية:**

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل الانتاج الفلاحي يغطي كل احتياجات الجزائر؟
- ماهي المشاكل التي تعيق القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل للقطاع الفلاحي نقاط قوة اكبر من نقاط ضعف؟
- قامت الدولة بتدابير و اجراءات من اجل النهوض بقطاع فلاحي افضل فيما تتمثل؟

الفرضيات

الفرضية الاولى: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ضعيفة جدا، كما انه لا يغطي الاحتياجات المجتمع الجزائري.

الفرضية الثانية: يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من عدة مشاكل و ذلك بسبب ارتباطه بالأحوال المناخية.

الفرضية الثالثة: قامت الدولة باتخاذ اجراءات و تدابير من بينها رفع ميزانية القطاع الفلاحي، منح قروض بدون فوائد لكن رغم ذلك تبقى غير كافية.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على القطاع الفلاحي الجزائري و معرفة واقعه وآفاقه.
- محاولة توضيح أهمية و دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.
- محاولة الكشف عن موضوع القطاع الفلاحي بالجزائر وذلك حتى نلفت انتباه الباحثين لهذا الموضوع المثير للاهتمام والحساس.
- مساهمة الدراسة في اثراء المكتبات الجامعية بالمرجع.

اهمية البحث:

تكمن اهمية الدراسة من خلال التعرف على القطاع الفلاحي و مكانته في الاقتصاد المحلي والدولي بالإضافة الى المشاكل و العراقيل التي تواجهه وفي الاخير محاولة ايجاد حلول و القيام بإجراءات والتدابير التي من شأنها تخفف هذه المشاكل و بالتالي النهوض بقطاع فلاحي فعال.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

- الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي لما له من دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني.
- رغبتي الشديدة للاطلاع اكثر على القطاع الفلاحي و دراسته و معرفة مكانته و اهميته في اقتصاد.

معرفة ما اذا كان الانتاج الفلاحي المحلي كاف او العكس.

- الكشف عن الوعود و التدابير التي اتخذتها الدولة من اجل هذا القطاع.

منهج الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و هذا لتوضيح المفاهيم الاساسية المتعلقة بالنشاط الفلاحي و الاشارة الى التطور التاريخي للفلاحة، والخصائص الفلاحة، ودوافعها و انواعها وصولا الى مكانة الفلاحة، بالإضافة الى المنهج التحليلي و ذلك من خلال اعطاء بعض الاحصاءات لبعض المنتوجات فلاحية و بالتالي معرفة واقع الفلاحة في الجزائر و تقييمه، واتخاد بعض الاجراءات و التدابير لتشجيعه.

الدراسات السابقة:

قمنا بتناول العديد من اجراءات و الدراسات و الابحاث العلمية و التي لها علاقة ببحثنا ومن اهم تلك الدراسات نذكر:

الدراسة الاولى : عياش خديجة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، بعنوان سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007). كلية العلوم السياسية و الاعلام 2011/2010، تناولت الاشكالية التالية: الى أي مدى يمكن للسياسة التنموية في القطاع الفلاحي ان تساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري؟

حيث توصلت الباحث الى النتائج التالية:

الزراعة في الأساس هي زراعة مطرية، حيث أن المساحات المروية هي جد قليلة في حين نجد أنه هنالك كميات كبيرة من المنتجات النباتية تستورد لتلبية الحاجات الاستهلاكية. و الملاحظ بأن هذه المساحات الزراعية هي في تراجع من سنة إلى أخرى وهذا عائد للأسباب التالية:

- الظروف المناخية، المتمثلة في ضعف معدل التساقط خلال فصول السنة، نقص الموارد المائية اللازمة للزراعة و دعم الاستغلال الأمثل للطاقة المائية المتوفرة، ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي و وسائل الإنتاج منذ التسعينات بسبب رفع الدعم مما أثر بشكل كبير في تراجع المساحة المحصولية.

الدراسة الثانية: صاحب يونس ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، بعنوان ا لسياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة: مواد غذائية اساسية 2000_2014، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2014 _2015، تناول الاشكالية التالية: إلى اي مدى استطاعت السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة2000 الى سنة 2014 في ان تتجاوز التبعية الغذائية في المواد الغذائية الاساسية خاصة مادتي الحليب و الحبوب؟

و توصل الى النتائج التالية : الى ان السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة 2000-2014 قد ساهمت في تنمية الامن الغذائي، دون القضاء على التبعة الغذائية في بعض المواد الاساسية، خاصة مادتي الحبوب و الحليب، وتوصل ايضا الى ان التبعية الغذائية التي تعاني منها البلدان العالم منها النامية، لا ترتبط فقط بنقص فعالية قطاعها الفلاحي، وانما تساهم عوامل اخرى كالنظام الامبريالي العالمي الحالي في تفاقمها، تتمتع الجزائر بإمكانيات فلاحية معتبرة بشكل عام، ان السياسة الفلاحية المطبقة، وبفضل تعدد البرامج التي جاء فيها، من تحقيق عدة مكاسب في مجال التنمية الريفية و التنمية الفلاحية .

الدراسة الثالثة: نور محمد لمين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه ،بعنوان :دور الموازنة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات ، دراسة حالة :ولاية تيارت، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية، جامعة ابي بلقايد تلمسان، تناول **الاشكالية التالية:** ما مدى فعالية الميزانية العامة للدولة في تطوير القطاع الفلاحي والريفي من اجل تحويله الى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وجعله كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات و كذلك من اجل تحقيق تنمية مستدامة و شاملة في الجزائر؟ وما ابعاد هذه التنمية؟

وتوصل الى النتائج التالية:

- الموازنة العامة اداة توجيه اقتصادي و سياسي حتى هي وسيلة هامة في رسم الدقيق للأهداف الاجتماعية للمجتمع كافة.
- من خلال المراحل التي ها المرت بها السياسة الفلاحية في الجزائر نستخلص تباين واضح في استراتيجيات مما ادى الى اضطرابات واضحة.
- يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على توسيع الاراضي الفلاحية بكل انواعها وكذا رفع الانتاج و المردودية.

<u>هيكل الدراسة:</u>

للقيام بدراسة موضوع بحثنا هذا بعنوان واقع وافاق القطاع الفلاحي في الجزائر قمنا بتقسيمه الى فصلين:

الفصل الاول :مقسم الى مبحثين اولا : مفاهيم حول الفلاحة و ادوارها و خصائصها و دوافعها بالإضافة الى موارد القطاع الفلاحي وهذا المبحث بدره مقسم الى ثلاث مطالب، ثانيا سنتحدث على التميل الفلاحي، وايجار التمويلي وهو كذلك مقسم الى ثلاث مطالب كذلك.

الفصل الثاني: في هذا الفصل سوف نتكلم على تقييم القطاع الفلاحي الجزائري و قسمناه الى مبحثين:

اولا تكلمنا على التوجيه الفلاحي كسياسة اتخذتها الدولة، اعطاء بعض حصيلة سياسات الفلاحية من 1970 الى غاية 2014 و قمنا بتقسيمه الى ثلاث مطالب.

ثانيا: تطرقنا الى العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي و الاجراءات و التدابير التي اتخذتها الدولة من اجل التقليل من هذه العراقيل و قسمناه الى ثلاث مطالب.

صعوبات الدراسة:من بين الصعوبات التي واجهتني في دراستي هذه:

نقص المراجع لهذا الموضوع المتخصصة بمجال الفلاحة وصعوبة ايجاد المعلومات و احصاءات المتعقلة بالفلاحة في الجزائر وخاصة ان دراستي تحليلية ليس لدي ميدان اخد منه المعلومات، بالإضافة الى ذلك ضيق الوقت لان هذا الموضوع واسع وشامل.

الفصل الأول

مدخل للتعريف بالقطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد. إذ يعتبر هذا القطاع العصب الحساس لاقتصاديات بلدان العالم.فهو يعمل على تحقيق العيش الكريم لكل شعوب بلدان، وذلك من خلال تحقيق اقصى مايمكن من الإنتاج الفلاحي والامة التي تهتم بالقطاع الفلاحي هي امة جديدة بالاحترام، ويمكن القول انه مهما كانت خلفيات الاستراتجية التنموية المتبعة فالمفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ، إضافة لتأثره هو بالمتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

و لقد تم تقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: الدعم الفلاحي و الاتمان الفلاحي

المبحث الاول: ماهمية القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الموجودة في البلد.إذ يلعب دورا هاما في الاقتصاد الجزائري نظرا لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة غير قليلة من السكان و توفير المواد أولية للعديد من الصناعات التحويلية . الأمر الذي يستدعي منا إن نتعرف على القطاع الفلاحي في الجزائر و إحاطة بجوانبه الأساسية.

المطلب الاول: تعريف الفلاحة و دوافعها و المراحل التي مرت بها الفلاحة:

تمثل الفلاحة مصطلح كثير الاستعمال و إحدى اهتمامات الرئيسية لكثير من الدول و من بينها الجزائر. باعتبارها مرتبطة بالإنسان مند القدم و من خلال هذا المطلب سنقوم بالتعريف بالزراعة و الفلاحة و الدوافع المؤدية اليها بإضافة إلى خصائص الفلاحة و المراحل التي مرت بها الفلاحة.

1) تعريف الفلاحة:

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة، تعتبر الفلاحة حقل واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من اجل العيش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. وقد لا نجد تعريف دقيقا و شاملا لبعض الكلمات كالفلاحة و الزراعة...

و يعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين. احد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم و بالتالي الوصول إلى نتائج متباينة (عياش خديجة.17.2011)

1-1- **الزراعة:**

للزراعة العديد من التعارف و منها من يقول أن الزراعة هي جزء من الفلاحة و منه يمكن تعريف الزراعة على أنها:

" علم و فن الصناعة و إنتاج المحاصيل النباتية حديثة نسبيا لأنه كان ينظر إليها على أنها مجرد عملية بدر البدور في التربة ثم تركها تنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها" (عمر ,مديحة.7.2011)

إن الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي و حيواني و ذلك بقصد توفيرها للإنسان.

و عليه فان الأنشطة الزراعية تقتصر فقط على بعض المسائل الخاصة بالإنتاج. غير أن هذه الأعمال المنتجة لانجد لها تعريف بالضبط . فأين تبدأ الأعمال المنتجة و أين تنتهي. (عياش خديجة .20.2011).

- **تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة:** و هو يركز على المفهوم الضيق للزراعة .اذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية وبحوث و التدريب و الارشاد و الإعدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي و إنتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية .

- **أما التعريف الواسع:** فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق نضيف صنع المستلزمات الزراعية و خدمات التسويق.

1-2- **الفلاحة:** "إن كلمة الفلاحة مشتقة عن كلمة Agre أي الحقل او الشركة و كلمة culture أي العناية و الرعاية "

لغة : ان الفلاح من حيث اللغة هو الخير و النجاح و التوفيق.

أما من حيث مدلول الكلمة العام، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية و اجتماعية مع الأرض. و طالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية ، فعندما نقول الحروب الفلاحية و الثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض .(عياش خديجة . 18.2011)

- **المؤسسات الفلاحية** : تعتبر مؤسسة فلاحية كل المؤسسات الاقتصادية التي يرتبط نشاطها مباشرة بالأرض، أي بالموارد الطبيعية القابلة للاستهلاك في صورتها الأولية أو القريبة منه ، وعليه فان كل المؤسسات يتعلق نشاطها الإنتاجي بالزراعة والصيد البحري وتربية المواشي تعتبر مؤسسات اقتصادية فلاحية. (زواوي فضيلة ،2009، 28)

1-3- التنمية الزراعية: تعتبر التنمية الزراعية احد الجوانب التنمية الاقتصادية فمقصودها لا يكاد يختلف في الاهداف و الوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية و اهدافها فقد عرفت التنمية الزراعة انها " كافة الاجراءات التي من شانها زيادة انتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية"

كما يقصد بالتنمية الزراعية تنمية الانتاج الزراعي .اما بالعمل على زيادة رقعة الارض الزراعية باستصلاح الاراضي او بالزيادة في انتاجية الارض او بهما معا . وزيادة انتاجية الارض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتفق و طبيعة و اختيار و مكافحة الافات الزراعية .

كما عرفت بانها "العملية التي تتم من خلال تحقيق افقي ناتج زراعي ممكن او هي اعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يحقق اقصي ناتج زراعي ممكن (نور محمد لمين ،2012، 96).

كما عرفت التنمية الزراعية على انها مجموعة من البيانات و الاجراءات المتبعة لتغيير بيان و هيكل القطاع الزراعي . مما يؤدي احسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة. و تحقيق الارتفاع

في الانتاجية و زيادة الانتاج الزراعي . بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوي معيشي مرتفع لافراد المجتمع (د. زهير و اسامة. 7.2014).

كما تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في العديد من الدول نظرا لاهمية الزراعة كمصدر للغداء و المواد الاولية و كقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل. و هناك مستجدات كثيرة زادت من اهمية النسبة للزاعة تتمثل في استمرار العجز الغدائي خلال العقدين الاخيرين و تفاقمه و تحقيق انجازات علمية مهمة في الاونة الاخيرة مما يفيد الزراعة و الانشطة المرتبطة بها بحثا و تطويرا و انتاجا بالاضافة الى تنامي اهمية اخد الاعتبارات البيئية في الحسبان و تلاقي الاثار السلبية من زيادة التسحر و تلوث التربة و المياه و الهواء و تدمير المراعي، و تشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، ومن اهم المحاصل الزراعية في الجزائر هي الحبوب (القمح و الشعير) التي تغطي الزراعة بنسبة 45% من المساحة الزراعية كما تنتج الجزائر الحمضيات و الكروم و الخمر و البقول ، الا ان الانتاج الزراعي في الجزائر يتأثر تأثيرا ، بالتقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة الى اخر و عموما فان الانتاج الزراعي و خاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي الامر الذي يستوجب استيراد كميات كبيرة .(عمر مديحة ، 7،2011)

مما سبق نستنتج ان الفلاحة و الزراعة لهما نفس المعني و بالتالي يمكن اعطاء تعريف واسع و شامل للفلاحة هي الحقل الواسع التي يمارس فيه الانسان انشطة الزراعة من اجل تحقيق العيش الكريم ، و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك من خلال توفير الموارد الطبيعية و البحوث و التدريب ، و الارشاد، و الامدادات بمستلزمات الانتاج الزراعي و الانتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية بالاضافة الى انتاج المستلزمات الزراعية و خدمات التسويق و تحويل للمنتجات الزراعية.

1-4- وظائف الفلاحة: تلعب الفلاحة ، دورا مرموقا في تنمية الكثير من الانشطة الاقتصادية المختلفة، فقد استطاعت هذه الانشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد ان تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة ، تجارة و خدمات اخرى اذ ان الفلاحة كانت و ستبقى مصدرا اساسيا لتوفير المواد الغدائية الضرورية للسكان، و فيما يلي سنتناول اهم الوظائف و هي:

- توفير الغداء.
- توفير المادة الاولية لانطلاق الصناعة الغدائية.
- الزراعة مصدر للعملة الصعبة.
- الزراعة وسيلة لتمويل التنمية.
- الزراعة تساهم في خطى السوق للمواد الغدائية.

- الزراعة وسيلة لتحقيق التراكم في اعادة الانتاج الزراعي. (عياش خديجة، 2011 ، 20)

2 - **الدوافع المؤدية الى ضرورة تنمية القطاع الزراعي:** من اهم الدوافع التي تؤدي الى تنمية القطاع الزراعي:

2-1-تحقيق الفائض الزراعي و الغذائي:

تعني كلمة الفائض وجود فرق اجابي بين حجم الانتاج الزراعي و حجم الضرورة لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض الى مهام اقتصادية اخرى و التي تتمثل فيما يلي:

- تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على سلع استهلاكية اخرى لا يمكن انتاجها محليا، بهدف تنويع الاستهلاك الداخلي.
- تصدير جزء عن هذا الفائض مقابل الحصول على التجهيزات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.
- توجيه جزء من هذا الفائض الى الاستثمار في القطاع الفلاحي نفسه من اجل تنميته و توسيعه.

2-2- الزراعة كمصدر للعملة الاجنبية:

ان تحديد القطاع الفلاحي و تنمية من اهم المصادر التي تعمل على جلب العملة الاجنبية الى البلد المنتج للزراعة اذا ما حقق هذا البلد فائض في الانتاج الزراعي، و قام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الاجنبية بحيث توجه هذه العملات الى عملية التمويل و منه تصبح الزراعة كمصدر تمويل لعملية التنمية.

كما يعتمد التقدم في التنمية الاقتصادية الشاملة في البلدان النامية اعتماد كبيرا على مدى توافر النقد الاجنبي، و لذا يتحتم على هذه البلدان ان تزيد من جحم تجارة صادراتها التي تكاد تكون في مجموعها من المنتجات الزراعية في اغلب الحالات و أن تحد من انفاقها على الواردات الغير ضرورية.

كما ان القطاع الزراعي يلعب دورا هاما من ناحية قدرته على توفير المواد النقدية و استخدامها في الاحتياجات الاساسية للتنمية الاقتصادية و ذلك من خلال المحاصيل التصديرية وفق لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في انتاج بعض المحاصيل و توجيهها لاغراض التصدير.

2-3- مساهمة الزراعة في تحقيق التوازن الغذائي:

على القطاع الفلاحي في البلدان النامية و غيرها ان يلعب دورا هاما في متابعة الطلب على كل المنتجات الفلاحية بصفة عامة داخل البلاد، ابتداء من التغيرات التي تحصل في مكونات او حجمه حيث هناك عنصران اساسيان يحددان التغيير ففي الطلب المنتجات الغذائية و هما:

- **الاستهلاك الاجمالي:**

يعتبر حجم السكان العامل الاساسي في تحديد الاستهلاك الاجمالي لان هذا الاخير مرتبط نسبيا مع ارتفاع عدد السكان.

- **ارتفاع الدخل المتوسط للفرد:**

ان ارتفاع الدخل المتوسط للفرد هذا يؤدي حتما الى زيادة الطلب الغذائي بناءا على الميل الحدي للاستهلاك و ذلك لان الزيادة يوجه جزء منها الى زيادة على المواد الغذائية.

2-4- الزراعة كمصدر للقوة العاملة:

ان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة و القضاء على البطالة المقنعة، اذ يعد القطاع الزراعي مخزن لليد العاملة و مجال هائل يمكن استغلاله في ميدان الشغل الحقيقي و ذلك لان اغلب سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة.

و ان هجرة السكان الريف الى المدينة هذا يؤدي الى انتقال اليد العاملة الى المدن و بالتالي انخفاض اليد العاملة و هذا ما يؤدي الى انخفاض في استخدام الزراعة و بالتالي يجب ان تكون هذه الهجرة لا تأثر في حجم الانتاج بالعكس يجب ان تعمل على زيادته.

ان طبيعة العمل في القطاع الزراعي يتصف بالبطالة و ذلك نظرا لعملية الشغل في هذا القطاع ففي كثير من الاحيان تكون معظم العمليات الانتاجية موسمية و كذلك العادات و التقاليد التي يتصف بهما العمل في القطاع الفلاحي حيث يشتغل معظم افراد العائلة في الفلاحة من جهة و الاعمال الجماعية للسكان الريفيين و المتمثلة في ما يسمي بالتويزة.

ان تنمية القطاع الفلاحي يوفر الكثير من الايدي العاملة التي تتحول تلقائيا الى العمل في قطاعات اخرى هامة كقطاع الصناعة و التجارة و الخدمات.

كما ان الفائض الغذائي المتشكل من الزراعة هو الذي يحدد عدد العمال الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة كذلك فان لقطاع الفلاحي يمكن له ان يساهم في القضاء على البطالة و استقبال الايدي العاملة و ذلك من خلال:

– عملية توسيع الزراعة و ذلك عن طريق زيادة الدورات الانتاجية للمساحة واحدة ، و هو ما يؤدي الى استغلال الارض استغلال تماما.

– ان عملية استصلاح الاراضي اي توسيع المساحة الفلاحية توسيعا افقيا يتطلب زيادة الطلب على الايدي العاملة سواء في فترة الاستصلاح او بعدما يتم استصلاح الاراضي مما يؤدي الى توسع الرقعة الفلاحية الصالحة للزراعة مما تتطلب زيادة الطلب على العمل.

– الطبيعة الجماعية للحياة الريفية تمكن من قبول فائض السكان ، حتى و ان كانت الاراضي المتاحة ، و فائض الانتاج غير كافيين و ذلك للحياة البسيطة و الغير مكلفة التي يتم بها سكان الريف.

2– 5– الزراعة تحتاج الى راس مال اقل:

ان التنمية الفلاحية تحتاج الى رؤوس اموال قليلة نسبيا كما يحتاجه قطاع الصناعة ، ان الدورة الانتاجية لراس المال في القطاع الفلاحي هي اقل من الدورة الانتاجية في كثير من الاحيان لبقية القطاعات الاخرى خاصة الصناعة، ذلك لان معظم القروض التي يحتاجها القطاع الفلاحي هي قروض موسمية في اغلبها.

2–6– مساهمة الزراعة في تحقيق راس المال:

لقد كانت الزراعة على مر التاريخ مصدرا رئيسيا لراس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، فلا عجب ان يعتقد الفيزوقراط ان الزراعة هي المصدر الرئيسي للثروة و بالرغم من هذا الاعتقاد الا ان الزراعة لازالت هي المصدر الرئيسي لراس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للدول المتخلفة.

ان تمويل التنمية الاقتصادية يقتضي فرض جبايات ادخارية على مختلف القطاعات الاساسية ، و تجربة اليابان خير دليل على ذلك ، حيث ان اليابان قد افترض ادخار اجباريا مرتفع على قطاع الزراعة و استخدام هذا الادخار في عملية التنمية .(نور محمد لمين ، 2012، 97– 101)

3 – **خصائص الزراعة و انواعها:** الزراعة لها خصائصها عدة و انواع متعددة يمكن ان نوجزها فيما يلي:

3–1– خصائص الزراعة:

تتميز الزراعة بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

3–1–1 التقدم العلمي البطئ اثر في الزراعة:

و نعني به التقدم التقني و هو التغير في طرائق الانتاج و ادواته بغية زيادته و ذلك بالاستخدام العوامل الانتاجية نفسها و تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة، و من الجدير بالذكر ان الكثيرين من

المزارعين الذين يملكون ثروات صغيرة ودخولا منخفضة يبقون محافظين على طرائقهم التقليدية ، مبتعدين عن المخاطر في تطبيق التقدم التقني خوفا من الخسارة.(نور محمد لمين، 2012، 107)

و باعتبار ان الزراعة فرع مهم من فروع الانتاج العلمي ، اذ تحتاج التجارب الزراعية الى وقت طويل لمعرفة نتائجها و ذلك بسبب التغيرات الطبيعية و للتكاليف الباهضة للتجارب ، لذا فاذا نجح احد المزارع في اجراء تجربة جديدة فان ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا، لكنها عادة ما تكون عظيمة الفائدة للمجتمع .(زهير عاري ،2014، 54)

3-1-2 خضوع الزارعة لقانون المنافسة الحرة:

اذ اراد احد المزارعين ان يغير من انتاجه فان تاثير ذلك على الحصول قليل ، كذلك اذ يغير الفلاح طلبه لعوامل الانتاج كالايدي العاملة و الاسمدة و المحسنات الزراعية، فالفلاح لاقوة له في السيطرة على اثمان السلع الزراعية و عليه ان يقبل ثمن السوق ، و هذا ناتج عن عدم استطاعة المزارع تحديد انتاجه. (بن حبيب طه ، 2012،8)

3-1-3 خضوع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة:

الاراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، فاذا اردنا زيادة الانتاج الزراعي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك الى زيادة الانتاجية الى حد نضطر فيه لاستغلال اراضي اضافية اقل خصوبة او تشغيل عمال قليلين الخبرة الزراعية، اي نضطر الى زيادة التكاليف للمحافظة على الانتاج.(بن حبيب طه، 2012،8)

3-1-4 عدم مسايرة الانتاج الزراعي انخفاض الاسعار:

الانتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب و لكن مسايرته الى انخفاض الطلب بطيء ذلك ان الارض عامل مثابر استغلال مادامت تغطي التكاليف المتغيرة.(بن حبيب طه ، 2012، 8).

بالاضافة الى ان الارض قد تكون محددة المساحة طبيعيا و قد تكون قابلة للزيادة عن طريق استصلاحها و زيادة انتاجها بتطبيق التقنيات الحديثة و تحويلها الى ارض خصبة و تنظم تغذيتها المعدنية و العضويةو المائية و الهوائية و قد تكون قابلة للنقصان بفعل الانحراف او الاستغلال السيء و تحدد قيمة الارض الزراعية بمتوسط الدخل الصافي السنوي منها.

فعندما تنخفض اسعار المنتوجات الزراعية يحاول المزارع المحافظة على الانتاج السابق خير له من ان يترك الارض بورا، فتهبط اسعار المنتوجات الزراعية في الازمات الاقتصادية.(بن حبيب طه، 2012، 8)

3-1-5 غياب روح التعاون و توحيد الكلمة بين المزارعين:

الفلاحون بحكم عملهم متفرقون و تجمعهم صلة قوية كالتي تجمع ارباب الصناعات و لا يسهل اتفاق كلمتهم و توحيد جهودهم في منظمات قوية، فقد يغير ارتفاع اسعار احد المنتجات الزراعية الفلاح في زيادة انتاجية منها زيادة كبيرة، و عند كثير من المنتوج في السوق تنخفض الاسعار، اي عدم و جود سياسة موحدة في الانتاج و التوزيع.(بن حبيب طه ، 2012، 9)

3-1-6 كبر عنصر المغامرة في الزراعة:

تؤثر العوامل الطبيعية على الزراعة اكثر مما يؤثر على الصناعة، و يحتاج كل نبات الى شروط مناخية لنمو، و الظروف المناخية عرضه للتقلبات الفجائية، لذا يصعب على المزراع او الفلاح ان يتنبأ عن مقدار و معيار انتاجه فالعوامل الطبيعية تجعل من العمل في الزراعة مخاطرة كبيرة.(بن حبيب طه، 9،2012).

3-1-7 طول فتره الانتظار:

ان فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الانتاج و بين الحصول على الانتاج طويلة، حيث ان القمح مثلا لا يثمر قبل ستة اشهر، و القطن قبل تسعة اشهر و الذرة قبل ثلاثة اشهر، اي ان دورة الانتاج الزراعي طويلة بينما دورة الانتاج الصناعي قصيرة لانها خاضعة لسيطرة الانسان(جواد سعد العارف، 91،2012)

3-1-8 تناقص نسبة الفلاح و صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:

يتعدر على الفلاح معرفة ما مدى التحقق او الزيادة التي يجب اجراءها على التكاليف المتغيرة،عندما يريد ان يزيد او ينقص من انتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها او انخفض، فالعرض في حالة المحصول واحد اكثر مرونة بكثير من العرض في عملية المحصول الزراعي، بالاضافة اظهرت الدراسات ان النسبة المنشغلين في الزراعة تقل بالاستمرار في جميع انحاء العالم، و هذا راجع الى استخدام و سائل حديثة في الزراعة مثل الالات و هذا ما ادى الى زيادة الانتاج الزراعي و ترك فائض من الايدي العاملة للاستغال في اعمال اخرى.(بن حبيب طه ، 9،2012).

3-1-9 كبر نسبة راس المال الثابث في الزراعة:

تقدر نسبة الاموال الثابتة المستغلة في الزراعة بحوالي ⅔ ثلثي مجموع الاموال المستغلة، حيث ان الجزء الاكبر من راس الما ل لا يتغير مع الانتاج، و هذا مما يؤدي الى صعوبة اجراء تعديل او تحويل الانتاج الى الانتاج اخر حيث ان التكاليف الثابثة يجب ان يتحملها المزارع سواء استغل ارضه او لم يستغلها (بن حبيب طه ،2012 ، 10).

3-2 انواع الزراعة:

تنقسم الزراعة الى عدة انواع و هي:

3-2-1 الزراعة البدائية المنتقلة shiftinagagricultre

يتوقف نوع الزراعة و تقدمها على البيئة و على مستوى العلمي، الذي وصل اليه الشعب من الشعوب فمثلا تحدث الزراعة المنتقلة في الاقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها بافتلاع الغابات و زراعة الارض ، فاذا استنفدت خصوبة الارض هجروها وانتقلوا الى الارض جديدة غيرها، اي انهم لايحاولون تجديد خصوبة الارض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية. (زهير عماري ، 2011، 55).

3- 2 – 2 الزراعة الكثيفة: Imtensire griculture

تنشأ الزراعة الكثيفة في الاماكن التي يزدحم بها السكان و ترتفع قيمة الاراضي الزراعية كما هو الحال في احواض الانهار الرئيسية و يخفف هذا التنويع في الزراعة من اجهاد الارض و يفسح لهما مجالا لتجويد خصوبتها. (جواد سعد العارف ، 2012 ، 92). اي تكون في هذه الارض السكان اكبر من حجم ما في الارض .

3- 2 – 3 الزراعة الواسعة: Extensireagriculture

تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوافر فيها الاراضي الزراعية مع قلة السكان و مع توفر الالات تزرع تلك الاراضي الواسعة حيث تعوض عن قلة السكان غير ان انتاجية اقل بكثير منه في المناطق الزراعية الكثيفة .(جواد سعد العارف ،2012 ،93). في هذا النوع تكون مساحة الارض اكبر من عدد السكان الذين يقطنون بالتالي تعتمد على الالات بدل من السكان، و منه تكون الانتاج في هذا النوع اقل بكثير من المناطق الزراعية الكثيفة.

3- 2 – 4 الزراعة المتنوعة: Mixced agriculture

في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج اليه و البعض الاخر للسوق فهو يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد و من فوائدها ما يلي:

1. المحافظة على خصوبة التربة.
2. توزيع العمل على فصول السنة.
3. امكانية انتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع و عائلته.
4. تجنب الخسارة الحتمية.

5. الجمع بين عدة مشاريع يساعد على الاستفادة من نتائج احد المشاريع.

6. يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة.(جواد سعد العارف ، 2010، 93).

7. هذا النوع من الزراعة يعتمد على التنويع في المحاصيل باضافة الى تقسيمها عبر فصول السنة

3-2-5 الزراعة المتخصصة: plamtatious

وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاي و البطاطا و البن و غيرها و من اهم فوائد التخصص ما يلي :

1. يسهل عمليات الزراعة كالحراثة و الحصاد و الري و المكافحة.

2. يسهل عملية تصنيف الحاصل.

3. تساعد على قيام الابحاث العملية و الدراسات الفنية.

4. يسهل عملية التسويق.

5. يزيد في مصادر المزارع. (جواد سعد العارف ، 2012،93 ، 94).

3-2-6 المزارع المختلطة:

و هي المزارع التي تنتج محاصل نباتية و منتوجات حيوانية و يتم التنسيق بينهما بواسطة خطة مزرعية واحدة و يكون داخل من بيع المحاصيل النباتية و المنتجات الحيوانية . ان هذا النوع من المزارع يكون متكامل و هذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير انه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة.(جواد سعد العارف، 2010، 94).

4 النظم الزراعية: وتنقسم الى:

4-1 - المزارع الصغيرة (مزارع صغار المزارعين):

يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الصغيرة الخاصة حيث يكون المزارع فيها هو المالك.

4-2 - المزارع الاقطاعية(الراسمالية):

تقدم الفرد رأس المال و تدا ر المزرعة كاحدى الشركات و تنصف وحدة التنظيم بالاتساع و ينتج الحاصل لاجل البيع في الاسواق و تظهر هنا سمة الاستغلال و الاحتكار.

4-3 - المزارع التعاونية:

و هو نظام يقوم على اساس الملكية الفردية و التعاون الزراعي و الادارة المشتركة و هدفه الاساسي الجمع بين الحواجز الملكية الخاصة و الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير.

4-4 - المزارع الجماعية:

حيث تكون حجم العمليات الزراعية كبيرا و مجال المكننة متسعا و يضطلع الاعظاء انفسهم بالعمل وفق نظام.(جواد سعد العارف ، 2010 ، 94).

4-5 - المزارع الحكومية:

اذ تمتلك الحكومة الاراضي و تقوم بزراعتها و ادارتها و اتخاد القرارات المناسبة و تحمل المخاطر . (جواد سعد العارف ، 2010 ، 95).

المطلب الثاني: تطور القطاع الفلاحي:

لقد مر القطاع الفلاحي بعدة مراحل ويمكن تبيانها فيمالي:

1 - تسير العقار الزراعي في الجزائر مند الاستقلال الى يومنا هذا:

تسعى الدولة الجزائرية بعد الاستقلال الى اعادة تنظيم قطاع الفلاحة و ذلك باعادة توزيع الاراضي الفلاحية على من يرغب في خدمتها ، خاصة الذين طردوا منها الى الجبال، و الغاء الصفة الاستعمارية للزراعة التي كانت موجهة لخدمة الاقتصاد (زراعة الكرم) ،و يمكن تقسيم المرحلة الممتدة من بعد الاستقلال الى بداية الثمانينات من القرن الماضي ال المرحلتيين:

- **بداية الاستقلال الى بداية السبعينيات:**

تم فيها انشاء تعاونيات التسيير الذاتي، و ذلك بالمرسوم الصادر في 22 ما رس 1963، الا ان هذا النظام لم يؤدي الى النتائج المطلوبة مما ادى الى ظهور النظام اكثر جدية.

- **من بداية السبعينات الى بداية الثمانينات:**

تميزت هذه المرحلة بظهور الثورة الزراعية بالمرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1971، و الذي يهدف نظامها الى تحديد ملكية الارض و تاميم الباقي منها و توزيعه على الفلاحين، تجمع الفلاحين في التعاونيات الثورة الزراعة و الغاء الضريبة على الارض و منع المتاجرة بها.

يمكن القول بانه بعد هذه المرحلة اصبح لدينا ثلاثة انماط لتسيير القطاع الزراعي وهي:

- تعاونيات التسيير الذاتي.

- تعاونيات الثورة الزراعية.
- القطاع الخاص.

كما تم في نهاية هذه المرحلة ايضا اعادة الهيكلية للمزارع المسيرة ذاتيا. و ذلك بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في: 1981/03/17 ،و كذلك اعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادرفي: 10/5/ 1981و الذي يهدف الى انشاء و حدات انتاجية قوية و متماسكة و التي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير و قد شمل ذلك كل اشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية او مزراع التسيير الذاتي او تعاوينات القطاع الخاص و قدماء المجاهدين.

ان الاجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية في هذه المرحلة ترتب عنها النتائج سلبية تمثلت في ضعف الانتاج الزراعي و عدم تلبية لحاجات السكان المتزايدة ، و ذلك ان القطاع الخاص كان ينتج 3/2 ثلثي الانتاج الزراعي و يستهلاك 3/1 ثلث راس المال المستثمر في قطاع الزراعة.

بينما كان القطاع العام ينتج 3/1ثلث الانتاج و يستهلاك 3/2 ثلثي راس المال، هذا بالاضافة الى ضعف الاستثمارات في قطاع الزراعة عموما و التي لم تتجاوز 17 ٪ من اجمالي الاستثمارات طيلة فترة المخططات.

بعد هذه النتائج السلبية قامت الدولة بانشاد نظام جديد لاستصلاح الاراضي و هم نظام الحيازة عن طريق الاستصلاح APFA بموجب القانون 83/18 المؤرخ في:1983/08/13، الذي ينص على حيازة الاراضي الفلاحية و تملكيها بطريقتين:

- ✓ استصلاح شخصي من طرف الافراد و بتمويل منهم مع التمليك بعد خمس سنوات اذ اثبث الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وصول ما يسمي بالاستصلاح خارج المحيط.
- ✓ استصلاح عن طرف الدولة، و التي تقوم بالتمويل وتوفير المياه و اهم مستلزمات العمل

ثم تمنحها للافراد بها، مع التملك بعد خمس سنوات اذا كان هناك اثبات للنتيجة، و هو ما يسمي بالاستصلاح داخل المحيط.

و قامت الدولة ايضا باعادة هيكلة القطاع العام، اذ عملت على تحويل وحداته تدريجيا الى وحدات مستقلة، و بعدها خلال سنة1987قامت بانشاءالمستثمرات الزراعية الجماعية و التي تضم ثلاثة فلاحين فاكثر، و هؤلاء الفلاحين يتمتعون بالاستقلال التام في ادارة شؤونهم بمقتضى القانون رقم 19/87 والتي صدرت 8 ديسمبر1987، في مقابل الدفع بالتقسيط لثمن العشاء الذي في المزرعة في العهد السابق.

بالاضافة الى دفع تعويضات لاصحاب الاراضي المؤسسة في الاطار قانون الثورة الزراعية، وتوزيع الاراضي طبقا لمبدأ الارض لمن يستصلحها.

بعد هذه الاجراءات فقد سجل القطاع الزراعة نتائج ايجابية الا ان هذه النتائج تعرضت مرة اخرى الى التطور او انتكامة مرة اخرة ابتداء من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، هذا راجع الى انهيار اسعار النفط عالميا من جهة هو يمثل المصدر الرئيسي للتمويل التنمية بما فيها قطاع الزراعة، بالاضافة الى التحول التدريجي لنظام اقتصاد السوق الحر بعدما كانت تعتمد على نظام الاقتصاد المخطط. و على اثر هذه التحولات الكبرى صدر قانون التوزيع العقاري رقم25/90 بتاريخ 18 نوفمبر 1990 و الذي عمل على تنظيم من جديد للقطاع الزراعي و اهم ما جاء فيه ما يلي:

- انه يلغى تماما قانون الثورة الزراعية المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 و يصغي المشاكل التي سببها هذا القانون.
- ارجاع الارض المؤممة في اطار قانون الثورة الزراعية الى اصحابها بشرط الا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية او عينية.
- بالنسبة للمستفييدين من الاراضي المؤممة وبعد ارجائها الى اصحابها يدمجون في المستثمرات الجماعية التي تكون بموجب القانون 19/87، او يستفيدون من اراضي اخرى كتعويض لهم،
- واخر نظام طبق في مجال التنظيم العقاري الفلاحي هو حقا لامتياز، الذي صدر بها المرسوم، التنفدي رقم 483/87 بتاريخ: 1997/12/15، و الذي يقتضي بالاختيار الاراضي من طرف الدولة، وبعد موافقة و زارة الفلاحة على التمويل يتم استصلاحها فرديا من خلال مساحات تتراوح بين 2الى 4 هكتار حسب ظروف كل ولاية، مع بقاء الملكية للدولة و دفع كراء سنوي على شكل اشارة من طرف المستصلح.

الا ان المرسوم ينص على امكانية التنازل عن هذه الاراضي بعد اثبات استصلاحها من طرف شاغليها، مع التعهد بعدم بيعها حتى لايتم المتاجرة بالاراضي الفلاحية.

و نستنتج مما سبق ان كل النظم لم تؤدي الى تطويرالقطاع الفلاحي في الجزائر، بدليل بعض المؤشرات المذكورة سابقا منها ارتفاع فاتورة الاستيراد السنوي من الغاء و التي بلغت 4مليار دولار سنوي، اضافة الى تسجيل5،1 مليون جزائري يعانون من سوء التغدية حسب تقرير منظمة الفاوه سنة 2007.

2 – اشكال الملكية الزراعية في الجزائر:

مرت الملكية الزراعية في الجزائر بعدة اشكال خلال الفترة الزمنية التي مرت بها الجزائرو من اهمها مايلي:

2-1- الملكية الزراعية القديمة في المجتمع الجزائري:

تعتبر الملكية الجماعية للاراضي الزراعية هي الاطار العام، اما الملكية الخاصة فهي موجودة بصفةاستثنائية ، و ذلك اعتبارا للمفهوم السائد لدي المسلم بان الارض هي ملك الله و ان للمسلم الحق الانتفاع بها. و تتمثل بنية الملكية العقارية في المجتمع الجزائري قبل العهد التركي فيما يلي:

2 -1- 1 – اراضي العرش:

وتشكل مجموع الاراضي التي تعود ملكيتها للقبيلة و هي غير قابلة للانتقال و التنازل او البيع، كما يخصص جزء من الاراضي القبيلة لملكية خاصة للفرد او العائلة و ذلك لخدمات و استغلالها

2-1-2- **اراضي الملك:**

ان هذه الاراضي غالبا ماشورةو يملك اصحابهاحججا مكتوبة، غيران هناك قيودمعينة لها لكن ان يتحصلوا موافقة كل المشاركين في الميراث و ذلك اذاراد مالك معين التنازل او بيع حصته.

2 -1 – 3 – اراضي الحبوسى:

هي مجموع الاراضي التي منحت لمنظمات دينية او لمؤسسات خيرية.

2-2- الحكم التركي و الملكية العقارية 1519- 1830

هناك العديد من الكتابات التي تتحدث عن النظام العقاري قبل الاحتلال حيث قبل 1830 الجزائر كانت على النحو التالي:

"**الباي**" هو زعيم الطائفة الاسلامية في الجزائر اثناء الحكم يمارس ملكية فوقية على كل الاراضي في البلاد الاسلامية.

و ان الاتراك عندما دخلوا الجزائر لم يقوموا بتغيير الملكية العقارية التي كانت في المجتمع الجزائري، و ذلك على عكس الاستعمار الفرنسي بحيث انطلاق من تدمير هذه القاعدة الاساسية لنشاط المجتمع الزراعي الجزائري. اذ ان الاتراك ابقوا على اشكال الملكية غير انهم ادخلوا تمييزا في الملكية العقارية بين القبائل، وعلى هذا الاساس فان قبيلة المخزن التي استعملتها الادارة التركية كحليف و امتداد للسلطة التركية، قد ساهمت في ظهور شكل جديد للملكية العقارية بعرفي الارض العزل، في حين ان القبيلة الرعية فانها كانت خاضعة للارة التركية و خاصة عن طريق فرض

الضرائب المرتفعة التثاقلت مواردها الانتاجية و امكانياتها فتعرضت للافلاس و الخراب و الفقر ونستطيع تتميز الاراضي الزراعية عن طريق ممارسة الحكم التركي فيما يلي:

2-2-1-اراضي البايلك:

و هي الاراضي الخصبة المحيطة بالمدن حيث توجد خاصيات الجنود، و تزرع هذه الاراضي بالاعتما د على السخرة المفروضة على القبائل المجاورة او مباشرة على الخماسين الذين يتلقون من الدولة المحاريث و الحيوانات المحمولة و البذور و ينالون خمس(5/1) الانتاج في المخازن و الصوامع العامة، و في هذا نوع من النشاط الزراعي فان الوصي هو الذي يلعب الدور الرئيسي في تنظيم الانتاج.

2-2-2- اراضي العزل:

"هي اراضي التي تصادر او يشتريها الباي "من القبائل و يتنازل عنها لصالح:

- ✓ كبار موظفي الوصي الذين يوكلون امر توزيعها الى الفلاحين.
- ✓ قبائل تدعى عزل التي تقوم بتقديم الجنود و والولاء للباي ، تعطي قسمان المحاصيل للباي لكنه اقل مما تعطيه بقية القبائل
- ✓ مزارعين افراد بعد ان يدفعوا اتاوات المفردة عليها.

2-2-3-اراضي القروية:

وهي مجموع الاراضي التي تحوز عليها القبيلة، و التي تقوم بمختلف الانشطة الزراعية من زراعة و تربية الحيوانات و ذلك من اجل حياة افراد العائلة التي تتكون منها القبيلة (عياش خديجة، 2011، 47)

مما سبق نستنتج ان الدولة التركية كانت لاتتدخل بشكل مباشر في القطاع الفلاحي الجزائري اي لم تتدخل في تنظيم الانتاج و انماط جديدة للزراعات المختلفة ،و انما تتدخل بشكل غير مباشر عن طريق وسائل اخرى مثل فرض الضرائب المختلفة على الاراضي الزراعية و المواشي و غيرها من الضرائب الاخرى التي اثقلت كاهل بعض القبائل مثل قبيلة الرعية التي تحولت الى قبائل فقيرة.

2-3- الاستعمار الفرنسي و الملكية العقارية (1830-1962).

قد اشرنا فيما سبق ان الاحتلال التركي "**ادار الملكية العقارية**". اما في ظل الاستعمار الفرنسي فقد قام بتهديم كيان القاعدة الاساسية لتكوين الجزائري و ذلك عن طريق التدخل المباشر في الملكية العقارية

ان سياسة الارض المحروقة هي سياسة مصادرة الارض و باشكال مختلفة و قد اطلقوا عليها هذا الاسم بعض المؤرخين ، خلال فترة وجيزة تم اصدار العديد من المراسيم و القرارات التي تتمثل في:

- قرار 1832 بمصادرة اراضي العرش.
- قرار 31 جويلية 1846 . بمصارة اراضى القبائل الرحالة.
- مراسيم 1844 و1846 الخاصة بمصادرة الاراضى التى تعتبرها الفرنسية غير زراعية.
- قرارات 1871 بمصادرة اراضى الاشخاص الذين ساهما فى ثورة المقرانيو شيخ الحداد.

وكل القرارات المصادرة كان يتبعها توزيع للاراضى على ملاك جدد ثم جلبهم من فرنسا وعدة مناطق من اوربا وجزر البليار.

* سياسة الاستيلاء الحر (الملك الجماعى).
* سياسة الاستيلاء الرسمى بعد 1870.

لقد كانت للتدخلات الاستعمارية الفرنسية تاثيرات سلبية على الوضع الاقتصادى والاجتماعي للمجتمع الجزائرى وتتمثل هذه التاثيرات فى العلاقات التالية:

الخماسة :وهو نظام للاستغلال الزراعى يختلف تماما عن الانظمة الاستغلالية السابقة ، وعلى الاخص فى ذلك لانه كان المالك هو الذى يباشر فيها العمل الاستغلالية الزراعية وحده (الاستغلال المباشر) او مع اخوانه اوابناء اعمامه (الاستغلال المشاع) الا انه فى حالتنا هذه نجد الخماس هو شخص اخر غير المالك للارض فهو يملك فقط جهده المبذول.

"فالخماس هو مزارع بالخمس، نظرا لان المحصول يتركب من خمسة اجزاء :جزء للارض ،جزء للزرع ،جزء للحيوانات المستخدمة فى الحرث، جزء للادوات والجزء الاخير للعمل" (عياش خديجة ،2011، 48)

-لقد كانت التدخلات الاستعمارية الفرنسية تاثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، وتتمثل هذه التاثيرات فى العلاقة التالية:

* **<u>الزراعة الجزائرية عام 1830</u>:**

كان الهدف من الانتاج هو تلبية الحاجات الضرورية للسكان وتصدير بعض المنتجات الاخرى ،لهذا كان اهم مزروع فى البلد هو الحبوب الغذائية وخاصة منها القمح وكانت تعتبر الجزائر من اكبر الدول المنتجة لهذه المادة ،لانها متوفرة على كل العوامل المشجعة لزراعتها كما انها قابلة للتخزين مدة

اطول وتستخدم بشكل واسع فالاستهلاك وسهلة للزراعة وهذا خلافا لبعض المواد الزراعية الاخرى خاصة الصناعية لان الفلاح كان محدود الامكانيات.

وهكذا نلاحظ بان الزراعة الجزائرية عام 1830 كانت زراعة الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية اولا وهو الوضع الاقتصادي المميز لمجتمعات القرن 19 ،على العموم رغم ان الجزائر كانت تساهم بعض الشئ في التجارة العالمية ولكن بدرجة محتشمة

كانت الجزائر تعتبر من اهم الدول النشيطة اقتصاديا في منظمة البحر الابيض المتوسط وكانت تساهم في التجارة الدولية عن طريق ما تصدره سنويا للخارج بنسبة هامة فكانت مختصصة في تصدير الحبوب و خاصة القمح و بن عملائها في ذلك الوقت فرنسا و كلك امريكا.

ومن بين الوقائع الاقتصادية التي يحفضها التاريخ .ان الجزائر كانت الدولة الاولى التي بت لنجدة فرنسا بالعون الغذائي (القمح)، هي المجاعة التي المجاعة التي اجتاحت البلاد نتيجة الاضطرابات الناجمة عن ثورتها الكبري "جاءت فرنسا و اضرت بها المصبغة ايام الثورة الفرنسية الكبري واوصدرت حولها انجلترا و دول اوربا ابواب العالم ، فلم تلق بنجدة انسانية الا من ارض الجزائر الحرة و حكومة الجمهورية الجزائرية الحرة ة فكانت المراكب ترى بين الساحلين تحمل لفرنسا من الحبوب ما فوق صاشر المجاعة"، مع الاحتلال الفرنسي بدات تنفيد سياستها الاستعمارية في البلد وكانت اهم جبهة ثم التعجيل بها تنفيد السياسة هي الجبهة الاقتصادية لانها المطمع الاقتصادي الاول في الميثاق الاستعملري و هو جعل الجزائر بلد مصدر للمواد الاولية و كانت هذه القرارات هي مضمون السياسة الفرنسي المطبقة على ارض الجزائر (عياش خديخة ، 2011 ،49)

ان انتزاع ملكية الفلاحين نجم عنه هبوط متزايد في تربية الاغنام و الابقار و انتاج الحبوب، اي في تدهور قاعدة الانتاج الزراعي للفلاح الجزائري و نجم عن هذه الوضعية في الاقتصاد الزراعي الريفي املاق و خراب الكثير من الفلاحين ، كما ساهمت ايضا في ظاهرة النزوح الريفي و التهجير نحو الخارج (عياش خديخة ، 2011 ،49)

3- خصائص المشتركة للقطاع الزراعي في الدول النامية:

ومن بين اهم هذه الخصائص ما يلي:

3-1 صغر الحيازات الزراعية:

لعل الصفة المشتركة بين مختلف الدول النامية هي الانخفاض المحسوس في الفرد من وحدة المساحة الزراعية المستغلة، حيث تتقلص المساحة المستغلة في الزراعة بالاستمرار، و السبب يعود الى ارتفاع معدلات النمو السكاني الكبير مقارنة بالدول المتقدمة ، بحيث تصبح الرقعة المزوعة غير

قادرة على توفير الحد الادنى من الانتاج الكفا ف، و تصبح مصدر للبطالة المقنعة ، فيرتب على ذلك انخفاض في نصيب الفلاح او المزارع، و هذا الانخفاض لانجده بالنسبة للدول المتقدمة التي تعرف نموا سكانيا منخفضا الى جانب اعتمادها على التكنولوجيا متطورة، و استنادا الى بعض التقديرات الاحصائية في هذا السياق، فان نصيب الفرد من الرقعة الزراعية في الدول النامية هو منخفض للغاية، اذ يعادل 0،76 هكتار في حين يبلغ 13،5هكتار في الدول المتقدمة

و على هذا نجد الزراعة في الدول النامية نظرا لصغر مساحة الحيازة الزراعية و انخفاض الانتاج فيها تقوم من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي و تجاوزه لتامين حاجات السوق و التبادل الخارجي.

3-2 تدهور التربة: يعد تدهور التربة من المشكلات العويصة بمعظم الدول النامية و الذي يحث نتيجة بمختلف الانشطة الانتاجية و محاولة الانسان استغلال الطبيعة التي تتوفر لديه في الزراعة والري لتوفير الغداء لنفسه و عائلته و لحيواناته، و كذالك من اجل توفير الطاقة و الماوى على حساب الغابات المحدودة و التي تحاصرها الحرائق بالاستمرار.

كما تمثل تغدية التربة مشكلة خطيرة في مناطق حساسة ايكولوجية، فهناك مناطق " يفوق معدل فقد التربة معدل تكونها الطبيعي، و تثير بعض التقديرات الى الفقد الاراضي الزراعية الناجم عن تدهور التربة يصل الى سبعة ملايين هكتار كل عام، و يقدر الفقد في الطبيعة العلوية من التربة باربعة و عشرين مليون طن سنويا، ويقود هذا الى استفاد مغديات التربة من النتروجين و الفوسفور والبوتاسيوم مما يتطلب تعويضات بالعامل بالاسمدة الكيمائية التي تتسبب بدورها في تلوث الهواء والمياه الجوفية و السطحية".

المطلب الثالث: موارد القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر تطور اي قطاع اقتصادي مرتبط بحجم الموارده التي يستخدمها، فهي تلعب دور هام في الاقتصاد الوطني و كذلك القطاع الفلاحي في الجزائر فهو يعمل على توفير الاحتياجات الغدائية و بالتالي التحكم في الامن الغدائي الذي يعتبر الهدف الاساسي لسياسة التنموية.

في هذا المطلب سنتطرق الى نقطة مهمة و التي تتمثل في العموميات لكنها جد مهمة و التي تتمثل في الموارد الاساسية التي على اساسها يقوم القطاع الفلاحي: (التربة، المياه، الغطاء النباتي و الثروة الحيوانية). بالاضافة الى العنصر المحرك الاساسي لاي قطاع انتاجي بصفة عامة و القطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو يعتبر العنصر الذي يقوم باستغلال المواد الطبعية استغلال امثل و هو العنصر البشري و الذي يضم (حجم القوة العمل الزراعية، حجم قوة العمل الزراعية المؤهلة).

1 - الموارد الطبيعية:

بمساحة 2.381.741 كم تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد السودان في افريقيا من حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط و من الشرق تونس و ليبيا و من الغرب موريطانيا والصحراء الغربية، (عياش خديجة ، 2011، 23).

شاطئ طوله 1200 و تتوغل في صحراء افريقيا من الجنوب، حيث تقع في وسط بلدان المغرب العربي، كما تنقسم مساحة الجزائر الى ثلاثة اقاليم كبرى و التي تتمثل:

1-1-اقليم التل:

ويشمل المنطقة الممتدة على طول البحر الابيض المتوسط تتميز بمناخ معتدل، و امطار كثيرة، تزيد في الغالب على400ملم في السنة، و هو يشمل هذا الاقليم على السهول مختلفة منها:

1-1-1- السهول الساحلية المنخفضة:

تتميز هذه السهول بخصوبة اراضيها و وفرة المياه بها و اشهر هذه السهول سهل متيجة ووهران وعنابة، كما يوجد بهذه السهول كثير من الوديان و السدود. كما تشتهر هذه السهول بزراعة مختلف انواع الخضر و الفواكه و غيرها من الزراعات التي تعتمد على الري.

1-1-2- السهول المرتفعة الداخلية:

تتميز ايضا هذه السهول بخصوبة اراضيها من اشهر هذه السهول سهل سبدي بلعباس و معسكر وغيرها و تشتهر هذه السهول بزراعة الحبوب و الكروم وبعض انواع الاشجار المثمرة و خاصة القمح الذي تعد هذه السهول المنبع اساسي له.

لذا نجد الاقليم التلي في الجزائر يعتبر الاقليم الحيوي و المهم في القطاع الفلاحي بصفة خاصة حيث تتركز فيه الثروة الزراعية و الصناعية كما تتركز الكثافة السكانية.

1-2- اقليم النجود:

يتميز هذا الاقليم بمناخه القاري و امطاره القليلة، حيث ان متوسط الامطار السنوية به تتراوح ما بين 200 ملم الى 400 ملم، وهي غير كافية للزراعة و لكنها كافية لقيام بعض الأعشاب المختلفة والمتفوتة لضمان حياة الرعي حيث تكثر في مثل هذا الاقليم قطعان الماشية و الابل و اهم النباتات الحلفاء التي تمثل مواردا هاما للبلاد. لانه يستقدم لصناعة الورق و بعض الصناعات التقليدية.

1-3- اقليم الصحراء:

يعتبر اكبر اقليم في الجزائر حيث يمثل 86٪ من المساحة الاجمالية للجزائر يسود هذا الاقليم مناخ الصحراوي ،لا تزيد الامطار عن 200ملم او اقل بكثير في بعض الاحيان ، كما يتميز هذا الاقليم بتربة رملية ففير لاتصلح للزراعة ، و نظرا لقساوة المناخ و الطبيعة فان الزراعية في هذا الاقليم لاتظهر الا في مناطق محدودة جدا ممثلة في بعض الواحات ، حيث يجتمع السكان فيها ، و من اهم مزروعات النخيل و قليل من الخضر و الفواكه. (بويحي محمد،)

2- **الموارد الترابية (الارض):**

تعتبر الارض العنصر الاساسي لاي انتاج زراعي و على اساس نوعيتها تتحدد نوعية و حجم الانتاج الزراعي ، حيث تقدر مساحة الجزائر ب 238 مليون هكتار منه 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب احصائيات سنة 2006 مقسمة الى اربعة اقسام و هي:

- الاراضي قابلة للزراعة.
- اراضي صالحة للزراعة.
- اراصي المسافة المحصولية .
- اراضي مسقية.

2-1 اراضي القابلة للزراعة:

وتتمثل في الاراضي المستعملة فعل في الزراعة بالاضافة الى اراضي الغيرمستغلة و التي اثبتت الدراسات امكانية استصلاحها و تتمثل في الاراضي المرتفعة لمدة تفوق 5 سنوات و التي تحولت الى مراعي، مروج طبيعية و مجاري.

2-2- اراضي صالحة للزراعة:

وهي اراضي المخصصة لمختلف المزروعات الصيفية كالبقول او الشتوية كالحبوب اوا لزراعة الصناعية او متعة السنوات كذبابات الكلاء و الاشجار المثمرة و الارضي معشوشبة، اراصي معشوشبة، اراضي مسريحة، مروج طبيعية، كروم، الزراعة المثمرة.

2-3- اراضي المساحة المحصولية:

وهي تتمثل في الارض التي تزرع سنويا في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، اي الاستعمال الكثيف الزراعي.

ان التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوض القيام بالاستثمارات ضخمة لاستصلاح الاراضي الصالحة للزراعة، الا انها تطبق في اغلب الاراضي الدورة الاحادية اي زراعة محصول واحد خلال سنة، و هذا يظهر جليا في زراعة الحبوب و الاشجار المثمرة.

2-4- الأراضي المسقية:

ان تطور مساحة الاراضي المسقية يسمح برفع الانتاجية الزراعية و كمية الانتاج، وهي بفضل التكثيف الزراعي، و كذا عدم تاثر المزروعات بقلة الامطار و الجفاف، و لهذا سعت الدولة الى زيادة مساحة الاراضي المسقية.

نلاحظ هناك تطور في مساحة الاراضي المسقية و هذا بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود و حفر الابار خاصة في المناطق الجنوبية ، حيث ثم استصلاح مساحة معتبر في السنوات الاخيرة و هذا عن طريق الابار العميقة و انشاء السدود الصغيرة، و يبقي هذه الاراضي المسقية محدود مقارنة بقدرات البلاد و المياه، حيث من الممكن تجهيز وسقي مساحة مليون هكتار على مدى السنوات القادمة.

3- **الموارد المائية للزراعة:**

يمثل الماء اهم عناصر الحياة، لقوله تبارك و تعالى"و جعلنا من الماء كل شيء حيا" صدق الله العظيم، فهو يعتبر من العناصر الاساسية التي تتحكم في الانتاج الزراعي و تكثيف الزراعة، ان تطور هذا القطاع و تنمية مرتبطان بحجم المياه المعيشة له، التي تستغل في الري الفلاحي و توسيع المساحة المسقية، كما ان الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الاراضي الصالحة للزراعة وهي بدورها تنقسم الى ثلاثة موارد هي:

3-1- الموارد المائية المطرية:

تقدر كمية الامطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب197مليار متر مكعب، بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم، و يقدر نصيب الهكتار من الامطار ب 28ملم سنويا و هومعدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر الابيض المتوسط، هذا راجع الى طبيعة التضاريس و البعد عن السطحات المائية.

3-2- الموارد المائية السطحية:

وتتمثل في مياه الوديان و الانهار، التي تعتبر قليلة في بلادنا و تقدر ب 13.5مليار متر مكعب سنويا بالرغم من قلتها فانه لايستغل منها سوى 22٪ و الجزء الباقي يصب في البحار و الشطوط.

3-3-الموارد المائية الجوفية:

تشير الاحصائيات ان حجم المياه الجوفية يقدر ب 33 مليار متر مكعب و ان المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 الف مليار متر مكعب، الا ان استغلالها يبقي ضعيف بسبب تكاليف الباهضة لتهيئة الابار و كذا ضعف معدل تجديدها لاتتجاوز 0.6 مليار متر مكعب في السنة.

و اليك الجدول التالي الذي يوضح اجمالي المياه السطحية و الجوفية و المخزن و المستثمر منها:

جدول رقم (01): يوضح اجمالي المياه السطحية و الجوفية و المخزون و المستثمر منها

المياه السطحية		المياه الجوفية		المياه المخزنة	المياه المتجمدة
الموارد	المستثمر	الموارد	المستثمر		
13000	600	4200	9200	15000	7200

المصدر : خديجة عياش ، 2011 ، ص 27 .

نلاحظ من خلال الجدول ان بالنسبة للمياه السطيحة نجد منها ماهو مورد و مستثمر و نجد ان حجم الموارد اكبر من حجم المستثمر ،اما بالنسبة للمياه الجوفية فهي عكسها ، واما بالنسبة للمياه المخزنة و المتجمدة فنلاحظ ان حجم المياه المخزنة اكبر من حجم المياه المتجمدة ، وفي الاخير يمكن انستخلص ان المياه المخزنة اكبر حجم .

من خلال هذا الجدول يمكن استنتاج الشكل التالي:

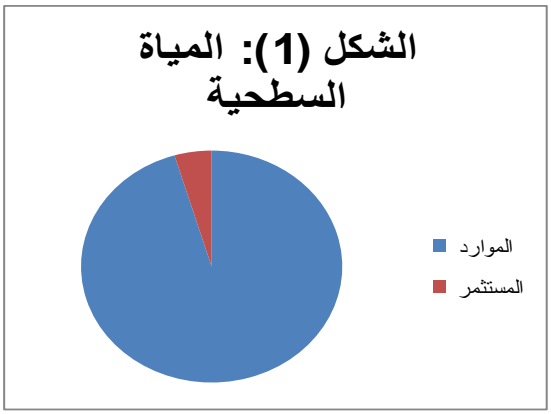

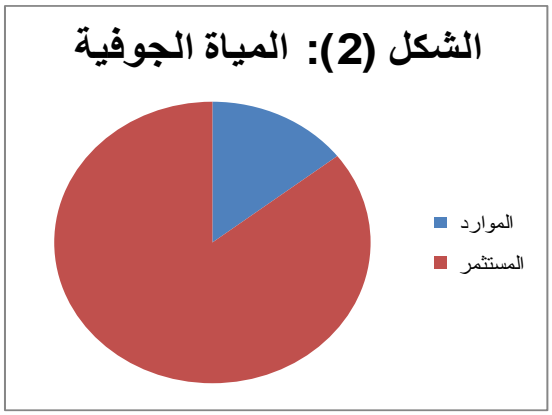

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: جدول رقم (01)

من خلال الشكل الاول ان المياه السطحية تاخد منها نسبة قليلة تقدر ب 4.6 ٪ اما الموارد فهي تمثل 95.4٪ اي انها تصرف اغلبها الى البحار و السدود.

اما الشكل الثاني نلاحظ العكس لي ان نسبة الاكبر هي التي تستخدم او تستغل اي 14.48٪ هي التي تستخدم كمورد 85.52٪ هي التي تستخدم في الاستثمار.

كما نلاحظ ايضا من خلال الجدول ايضا كمية كبيرة من المياه المخزنة يمكن استغلالها في زيادة توسيع الاراضي المسقية.

3-4- حجم المياه المعبئة:

يقدر حجم المياه القابلة للتعبئة بـــ 13.7 مليار متر مكعب، منها ماهي مخزنة في السدود الالتي تقدر عددها ب 98 سد. بطاقة استعاب تقدر ب مليارين متر مكعب، بالاضافة الى وجود 420 متر غير مستغلة بسبب نقص التجهيزات و ارتفاع التكاليفها، غير ان هذه السدود توجد بنسبة 94٪ منها من المنطقة التلية، مع تسجيل عجز في الناحية الوهرانية، في حين تتوفر الهضاب العليا على نسبة 5.4٪ فقط.

فمن خلال المخطط الخماسي الاول (1980-1984) خصص مبلغ 7.5 مليار دج لقطاع الري الزراعي مما رفع حجم المياه المعبئة الى 6.2.26 مليون متر مكعب لسنة 1985.

اما المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) فقد خصص مبلغ 41 مليار لقطاع الري الزراهي التي يفضلها ثم انشاء 10 الاف حاجز مائي القدر طاقته ب 5.5 مليار متر مكعب، كما تم الانتهاء من انجاز 14 سدا لتصل الطاقة الاجمالية للمياه المعبئة حوالي 2830 مليون متر مكعب الى غاية سنة 1994.

4 – الثروة النباتية و الحيوانية: ويمكن تلخيصها في:

4-1- الثروة النباتية:

يشكل الانتاج النباتي، المقياس الاساسي و الجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي من الناتج الداخلي الخام، و عليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف الى زيادة الانتاج النباتي و الترقية. اهم المحاصيل التي نركز عليها نجد انتاج الحبوب، حيث يحتل الصدارة يليه انتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الاخرى بعدها تاتي الزراعة لصناعة و الكروم واخيرا البقول الجافة.

4-2- الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الا نتاج النباتي، و تمثل احدى اهم مصادر الانتاج الفلاحي لما لها عن اهمية في توفير الاحتياجات الغذائية اذ يعتبر عنصرا اساسيا لنمو الجسم الانسان و تزويد بالطاقة اللازمة ، كما يوفر المواد الاولية للعديد من الصناعات وله اهمية

اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي. حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الايرادات على خلاف الانتاج النباتي. و لهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات و تطويرها ضمن، اهداف المخططات التنموية و هذا بانشاء الحظائر و تزويدها بالمستلزمات الضرورية (عياش خديجة،2011 ، 29).

4- **الموارد البشرية:**

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق الى:

5-1- حجم قوة العمل الزراعية:

ان حجم قوة العمل الزراعية لها علاقة مباشرة بهيكل العماله في الاقتصاد الوطني و كذلك ترابطها، كما ان ادخال الات حديثة و تقنيات جديدة يؤثر على حجم العماله الزراعية، فقد قدر حجم قوة العمل الزراعية في سنة 1969 ب 1.5.40.000 عامل سواء كانت بشكل دائم او مؤقت و هي تمثل نسبة 50٪ من مجموع السكان العاملين . ثم انخفضت الى 13.35000 عامل في سنة 1979 بسبب تحول قسم من العمالة النشيطة في الاريا ف من سوق العمل الزراعية الى سوق العمل الزراعية الى سوق العمل الغير زراعية و ان حاجها فيها.

اما في سنة 1983 و حسب احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات حول قدلاة اليد العاملة والسكان البيت ان حجم قوة العمل المستغاة فعلا في الزراعة تمثل 1.097.217 عامل، منهم 269.55.9 في القطاع الاشتراكي.(عياش خديخة ،2011، 31)

نلاحظ ان قوة العمل القطاع الفلاحي تزداد مقارنة مع السنوات السابقة و السنوات الاخير و ذلك بعد تحول لصالح سوق عمل غير زراعية بعد ما كانت سوق عمل الزراعية بعد ما فقدت الامل. بالاضافة الى جهود الدولة التي بدلت مافي امتصاص البطالة.

وعليه يمكن ان نستنتج ان القطاع الفلاحي لديه قدرات بشرية هامة و التي من خلال يمكن تحقيق نمو هائل من خلال توفير امكانيات المادية و المالية و التكوينية اللازمة لذلك.

5-2- التركيب العمري لقوة العمل الزراعية:

تعتبر السن احد العناصر الاساسية للجانب النوعي لقوة العمل الزراعية الاختلاف مردودية العمل حسب السن يعتبر الفترة مابين 25- 54من عمر العمال الفترة الديناميكية، التي تكون فيها العامل في اوج قواه البدنية و الخبرة المهنية المكتسبة.

اما عن تطور التركيب العمري لقوة العمل الزراعية تختلف من فترة لاخرة في الجزائر، فتظهر زيادة في نسبة قوة العمل الديناميكية (25-54).

ففي سنة 1987 لوحظ انخفاض في نسبة العمل لفئة (25-54). و هو ا يشكل خزان يملا القطاع الزراعي بقوة عمل اكثر نشاطا و مردودية في المستقبل حاصة بتطبيق الإصلاحات الرامية إلى إستصلاح أراضى الجنوب و السهوب في إطار المشاريع الكبرى التي تهدف إلى توفير مناصب شغل جديد فى إطار تشغيل الشباب، و التقليل من حجم البطالة التى تعاني منها الإقصاد الوطني.

5-2-1- حجم قوة العمل الزراعية المؤهلة:

يعاني القطاع الزراعي من ضعف في قوة العمل المؤهلة، حيث تقارب نسبة الأمية في الريف 70٪ وقدر عدد العمال الذين تلقوا تكوينا زراعيا من الإستقلال إلى غاية سنة 1976 ب 10.517عاملا، وهذا يعني أن 99٪ من القوة العاملة في المجال الفلاحي لم يكن لديها أي تكوين.

كان المخطط الرباعي الأول يهدف إلى تكوين 50،000 عون تقني متخصص لكن ضعف الطاقة الإستعابية لمراكز التكوين الزراعي لم تسمح بتكوين سوى 43.728 عون متخصص، كذلك إدخال تقنيات زراعية و المكننة الحديثة أدت إلى زيادت في الحاجة لقوة اليد العاملة المؤهلة، إلى أنه لم يتم تكوين سوى 40373 عامل من العدد المحدد وهي نسبة ضعيفة إدا عرفنا أنها تخص القطاع الإشتراكي وحده، وإن ما يعادل 5٪ من هذه القوة العاملة يخسرها القطاع الفلاحي سنويا ما بين تقاعد و التسرب، هذا يعني أن الزراعة بقيت تعاني عجز مطلق في مستوى تأهيل قوة العمل، خلال المخطط الخماسي الثاني ثم التركيز على القيام بدورات تربصية للعمال، تدوم من أسبوع إلى خمسة أسابيع و هاكذا إنخفضت نسبة العمال للذين لم يتلقو أي تأهيل في المجال الفلاحي

5-2-2- مستوى تأطير قوة العمل الزراعية:

إن تكوين العمال مختصين قادرين على العمل والتحكم فيه في مجالات الإنتاج النباتي و الحيواني، يتطلب تكوين عملي محفى و طويل حتى يصبح المتكون إطار مختص يقوم بتقديم الإرشادات التقنية الزراعية اللزمة للعمال و تعليم كيفية إسعمالها في الإنتاج.

ولتدارك العجز الكبير قامت وزارة الفلاحة، منذ مطلع السبعينات بتنفيذ برنامج واسع لتكوين إطارات الفلاحية و ذالك بإنشاء معاهد

6- الدعم المالي و التقني:

تعد المكننة الزراعية من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع العمودي للإنتاج و إحداث ثورة زراعية بهذا القطاع خاصة في أمريكا الشمالية و أروبا، إلى أن دول العالم الثالث لاتزال تتبع إمكانية التوسع الأفقي بإستعمال أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، كما أن خلال الالات في انجاز النشاطات الفلاحية محل الانسان و الحيوان يؤدي الى زيادة الانتاجية بالاضافة الى التقدم لمختلف

القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس اموال ضخمة من اجل تسيير هذه القطاعات اما فيما يخص بالقطاع الفلاحي فان الدولة تخصص في ميزانيتها غلاف مالي محدد بحسب الاحتياجات كما ان القطاع الخاص (مسيرين و فلاحين) دورا في زيادة رؤوس اموال.

الاعتبارات:

- الالات الزراعية تستعمل في (الحرث، الحصاد) مع امكانية النكثيف الدورة الزراعية
- كفاءة الالات الحالية في اعداد التربة، و تاهيلتها كالقدرة على الحرث.
- تحسين العمليات الزراعية الاخرى اذ من الملاحظ ان هناك ترابط بين درجة المكننة و بين استخدام الوسائل التقنية الاخرى و قبول الارشاد الفلاحي. يمكن تحليل وضعيته حسب كل نوع خلال عرض العناصر التالية.

6-1- عتاد الحرث و تهيئة التربة و البذر و التسميم و المعالجة:

ان عملية الحرث التربة و تهيئتها بشكل جيد يسمح بتوفير الشروط المناسبة لانتاش الدورة و كذلك القطاع على الاعشاب و تتطلب هذه العمليات توفير العتاد المتخصص لكل عملية و تنوع حسب نوع التربة.

اما عملية التوزيع المنتظم للبذور و وضع الاسمدة و الوقاية من الامراض النباتات و الطفيليات هي من العوامل التي تؤدي الى رفع المردودية و زيادة كمية الانتاج لكن القطاع الزراعي ظل يعاني ويتكون من نقص هذا النوع من العتاد و الوسائل، التي تقوم بهذه العمليات حتي المخطط الرباعي الاول الذي سجل في تحسن واضح جميع انواع العتاد.

6-2-عتاد الجر و الحصاد و الدرس:

يعد عتاد الجد من اهم الوسائل التي تستعمل في العمليات الزراعية و عرف القطاع تطور مستمر في هذا النوع من العتاد حيث وصل عددها سنة 1989 الى 94.500 جرار.

الا انه بعد هذه السنة عرفت ارتفاع كبير في الاسعاراثر تطبيق سياسة سعرية جديدة ، وهذا وفقا للقانون 89- 12 المؤرخ في 05-07-89 المتضمن رفع الدعم عن اسعار عوامل الانتاج الزراعي.

لكن هناك تحسين لدرجة المكننة بحيث اتسعت مساحة الحرث بالات برغم من ان هذا تحسن يبقي فيه عمرة جرارات و حالاتها الوظيفية بحيث ان تقديرات و زارة الفلاحة تشير الى ان في سنة 1990 اصبحت نسبة الجرارات تجاوز عمرها 8 سنوات 50٪ تعتبر عملية الحصاد من اهم العمليات الفلاحية التي يتم بها جمع المحاصيل في مواعيدها المناسبة و لهذه العملية تاثير كبير على مردودية،

اذا لم تتم في وقتها المحدد نظرا للدروس المناخية و الطبيعية التي تتميز بها الجزائر من حرارة شديدة و امطار صيفية مفاجئة، و من اجل ذلك يتم توفير عتاد مناسب للحصاد و الدرس بشكل كافي عن اجل القيامة بالعملية بشكل جيد و هذا ما يؤدي بضرورة الى توفير محاصيل زراعية في فترة وجيزة وهذا ما يجنبها لتعرض الى الاتلاف، و بالتالي زيادة المردودية وهذا ما ادى بالدولة الى بدل مجهودات بديلة كبيرة من الحصاد حيث سجلت نمو مستمر طيلة الفترة من 1970 الى 1994 و التي انتقلت فيها عدد الحصادات من 417 الى 9915 و رغم هذا لم يصل الى ميتوى المطلوب

6-3-عتاد النقل:

يعتبرعتاد النقل من اهم وسائل الفلاحية و احدى العناصير الفلاحية و احدى العناصر الاساسية في تطور القطاع، و هذا ما يزيد من الطلب على هذا العتاد من طرف الفلاحين لنقل المدخلات التي يحتاجها و كل المخرجات ، من المبيعات بمختلف انواعها الى مراكز لتخزين او التسويق.

7- التكوين و البحث و الارشاد الزراعي:

يعتبر التكوين و البحث و الارشاد الفلاحي و لتحقيق الاهداف التي تهدف الدولة الوصول اليها لابد من توفير الامكانيات التي تتمثل في:

7-1- التكوين:

تمثلت امكانيات التكوين في انشاء العديد من المؤسسات و المعاهد التكوينية و مراكز البحوث العلمية حيث نجد:

1) 13 مركز لتكوين الاعوان التقنيين و العمال النختصين.
2) 11 معهد متوسط لتكوين االتقنيين
3) 8 معاهد لتكوين التقنيين الساميين اربعة منهم لتكوين التقنيين الساميين في الصحة الحيوانية و اربعة لتكوين التقنيين الساميين في الزراعة.
4) 18 معهد لتكوين المهندسين و البياطرة منهم 11 لتكوين المهندسين الفلاحين و منه نستنتج بان القطاع الفلاحي يحتوي على اطارات المتخصصة و مكونة هائلة و القادرة على رفع مستوى هذا القطاع.

7-2- البحث الزراعي:

يعتبر البحث الزراعي من العوامل نجاح تنمية الانتاج و رفع المردودية، لما له من دور في تحسين حماية النباتات و الحيوانات.

فالبحث في المواد الصحية و النباتية يقضي على الافات الحشرية و الفطرية و الطفيلية، و كذلك البحث في تحسين انواع البذور التي تتاقلم مع المناخ الجزائري، و كذلك نحسين السلالات التي تكون ذات مردودية عالية لتحقيق هذا الهدف قامت الدولة من خلال مخططات التنمية الاقتصادية الى تكوين جهاز للبحث في المجال الزراعي يضم ثلاث مجموعات هي:

✓ **المعهد الوطني للبحث الزراعي و دوره:**

- متابعة خصوبة الاراضي الزراعية
- تنسيق برامج التكوين و البحث و المساعدة المعاهد التقنية.

✓ **المعاهد التقنية و دورها:**

- اعداد مقايس لاستعمال وسائل الانتاج و صيانتها.
- البحث في تقنيات ملائمة للانتاج.
- وضع خطط و اسس لضمان صيانة الالات.

✓ **معاهد الوقاية و المكافحة و دورها:**

- ضمان المراقبة و الوقاية على الحدود و المصادقة على المنتجات الوقائية ضد المبيدات، المنتجات البيطرية.
- التدخل عند ظهور الاوبئة و الكوارث كالجراد، الكلب، الحمة القلاعية.
- لتحقيق عملية البحث الزراعي تم توفير مجموعة من الوسا ئل المادية تمثلت في انشاء 31 مخبز من الحجم المتوسط و 68 محطة للبحث و التجارب تتمركز اغلبها في المناطق الشمالية و تكوين مجموعة عن الاساتدة و الطلبة الباحثين، لكن بالرغم من الهياكل و الوسائل المتوفرة، الا ان البحث في الجزائر ما يزال لم يصل الى المستى المطلوب خاصة في المجال الزراعي ، و هذا راجع للاسباب الاتية:
- ضعف المبالغ المالية المخصصة لميدان البحث.
- الضعف المسجل في عدد الباحثين وعدم اطار القانوني خاص بالباحثين و التكفل بهم.
- الضعف في تحديد الاهداف و غياب الاولويات.

وحتي يلعب البحث العلمي دوره في تحقيق نتائج مرضية بالسبة للقطاع الزراعي في محاربة اعداء المزروعات و الحيوانات و الاستعمال الامثل للموارد الاسا سية و تطوير الانتاج، يجب ايجاد

حلول للمشاكل سابقة الذكر، مع ضرورة التعاون الدولي في المجال الذي من شانه خدمة الفلاحة في الجزائر.

7-3-الارشاد الزراعي:

هو نمط تكوين علمي يوجه الفلاح و يمده بالارشادات و المعلومات و المعارف و الخبرات التي يفتقر اليها، و يوجهه الى الاساليب الحديثة المستعملة في الانتاج الزراعي، كما يهدف الارشاد الى تحسبن المردودية و رفع مستوى معيشة السكان.

مؤطري هذا الجهاز هم: الادارة ــ الاساتذة ــ المرشدين – المنتخبين ممثلي المعاهد والمراكز ...الخ.

المبحث الثاني: الدعم الفلاحي و الائتمان الفلاحي

سوف نتناول في هذا المبحث الدعم الفلاحي و الائتمان الفلاحي اللذان يعودان باهمية كبيرة على القطاع الفلاحي ولقد قسمناه الى ثلاث مطالب تتمثل في:

المطلب الاول: الدعم الفلاحي

للدعم الفلاحي اهمية كبيرة على القطاع الفلاحي و لانها تقوم بتشجيعه على الازدهار والتطور بالتالي سنتناول مايلي :

1- طبيعة و مبررات الدعم الفلاحي: للدعم الفلاحي طبيعة ومبررات خاص به وهي:

1-1 طبيعة دعم المنتجات الزراعية: تتمثل في:

1-1-1-دعم المنتجات الزراعية على مستوى الاستهلاك

تعتبر سياسة دعم الاسعار عند الاستهلاك سياسة مكلفة للدولة وفي نفس الوقت لا تخدم مصلحتها كما انه ينتج عنها تعارض مع مبدا العدالة الاجتماعية لان هذا النوع من الدعم يعود بالفائدة اكثر على الفئة ذات الدخل المتوسط و هذا على حساب الفئة ذات الدخل المحدود، كما ان دعم الاسعار عند الاستهلاك يتم تمويله بواسطة وسائل تضخيمية تدفع المستوى العام للاسعار نحو الارتفاع و هو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن و من ناحية اخرى نجد ان توفير المواد الغذائية باسعار مدعمة يجعل المستهلكين يتمادون في الاستهلاك هذه المواد الى حد تبديرها وهو ما يعتبر هدر الموارد الدولة ، وهذا ما اوصى خبراء البنك العالمي للدول النامية بضرورة التخلي عن هذه السياسة المنتهجة من قبلهم و التوجيهها الى دعم المنتج و تحفيزه و تشجيعه لرفع الانتاج و زيادة الانتاجية لان هذا الاخير يساهم في رفع الدخل الوطني و خلق مناصب شغل و تقليص الواردات اتجاه العالم الخارجي.

2-1-1 – **دعم المنتجات الزراعية على مستوى الانتاج:**

سياسة الدعم المنتهجة عند الانتاج تجعل خزينة الدولة تتحمل الاعباء كبيرة الا انها تحقق منافع مستقبلية بفعل تشجيع المستثمرين و المنتجين في مجال هذا القطاع الفعال الذي يعتبر المصدر الاساسي لتوفر الغداء و المواد الاولية و الثورة و الموارد المالية.

فهذه السياسة طبقت في مختلف دول العالم ، و هذا ان الدولة تتحمل جزء من تكاليف الانتاج و التصدير، من طرف موازنة الدولة بهدف الدعم الى عرض منتجات باسعار منخفضة في السوق المحلي او في السوق الدولي.

" فتوجيه الدعم عند الانتاج مكلف للغاية لموازنة الدولة و بالتالي اصبح يلزم اصحاب القرار في توجيه الاعانات بدقة نحو الاشخاص و الهيئات التي تكون في حاجة اكثر اليها و لن يتم ذلك الا مراعاة العلاقة بين المزايا و التكاليف الناجمة عن سياسة الدعم "

في حين سياسة تحرير اسعار المنتجات الزراعية و الغاء الدعم بشكل جزئي او كلي، فان هذه السياسة سينتج عنها توفير مبالغ لخزينة الدولة ، و تقليص الانفاق العام و لكن في آن واحد سيتاثر المواطن على مستوى الاستهلاك و ذلك بالارتفاع اسعار المنتجات الزراعية، و تنخفض القدرة الشرائية لاغلبية الافراد و يتقلص الادخار الذي ينتج عنه ضياع فرص الاسثمار و انخفاضه .

2-1- تعريف سياسة الدعم الفلاحي و مبررات ظهورها:

الدعم الفلاحي هو خطة سياسية تتبعها الدولة لحماية اقتصادها من الازمات و التقلبات التي يمكن ان تحدث في الاسواق خاصة فيما يرتبط بالمنتجات الغدائية وتطبق الدولة هذه الخطة السياسية الاقتصادية على النشاط االفلاحي و المتمثلة في الدعم الفلاحي بشتى الطرق التي تساهم في الرفع من انتاجه و التغير في ما كان عليه و صولا الى احسن النتائج ، و تتضمن هذه الخطة السياسية الاقتصادية في اعطاء الاولويات للنشاط الفلاحي دون غيره و حمايته من التدهور، و حث و تشجيع افراد المجتمع على ممارسته باللجوء الى وضع مجموعة من التحفيزات و الدعائم التي تساهم في الدخول لهذا النشاط و تغري الافراد بالانضمام اليه ، تتمثل اشكال الدعم في الوضع برامج اقتصادية و قوانين لحماية النشاط او تعري الافراد بالاهتمام اليه، تتمثل اشكال الدعم الفلاحي في وضع برامج اقتصادية و قوانين لحماية النشاط الفلاحي.

و يمكن اعطاء تعريف آخر للدعم الفلاحي هو برنامج تسن الدولة قوانينه و تضع له جملة من التعليمات التي تطبق على النشاط الفلاحي عند مزاولته من طرف الافراد و المؤسسات، رغبة في حمايته من الكساد و لرفع مستواه وحمايته من التدهور و الاهمال، و رفع حقوق للفرد المستفيد من هذا

البرنامج االفلاحي مع تحديد واجباته، و تقوم الدولة بمساهمة خاصة اتجاه هذا النشاط من قريب او من بعيد ويمكن ان تكون هذه المساهمات مباشرة كأن يتم تدعيم الفلاح بما يلزم من عتاد فلاحي يشمل جميع الالات و المعدات الفلاحية و كل المتطلبات المرتبطة بالنشاط الفلاحي (بما يلزم من عتاد فلاحي يشمل) ابتداء من تحديد قطع الاراضي التي يطبق عليها برنامج الدعم و وصول الى مراقبة الانتاج المحصل عليه من هذا النشاط ، و تقييمه من حيث النفقات و الايرادات للتقليل من المشاكل وتصحيح الاخطاء التي وردت اثناء عملية الانتاج

1-3 – مبررات و طبيعة الدعم الفلاحي في الجزائر:

اتسمت السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر بالاعتمادها على دعم الدولة للقطاع المرتكز على اراداتها في النهوض به من خلال توفير الشروط الازمة له لرفع ا لانتاج و تحسين الانتاجية، على نحو يجعله قادرا على الاضطلاع بالمهام المنوطة به ضمن عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، و في مقدمتها تلبية الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية و خاصة الغذائية منها، دون وقوع البلاد في التبعية غذائية للخارج، و تراوح دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام باحتياجاته في مجال الاستغلال و الاستثمار كما هو الشان مع مزارع القطاع العمومي ، وبين الدعم المباشر من خلال اسعار عوامل الانتاج و الدعم غير مباشر، من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، و رغم ذلك فقد عجز قطاع الفلاحة (د، رابح زوبيري، 2004،2).

عن تغطية الطلب الوطني على المنتوجات الفلاحية بالقدر المرغوب فيه ، خاصة في مجال السلع الغذائية الاساسية (كالحبوب، و البقول الجافة و الحليب) حيث زاد اعتماد الجزائر على الاسترداد في هذا المجال، و بلغت الفجوة الغذائية دروتها بالقيمة و الكمية في الوقت الذي اظهر الواقع ان المنتجين لم يشعروا باثر سياسة الدعم في حساب تكاليف الانتاج لعدم معرفة السعر الحقيقي لمدخلات الانتاج، وهذا يعتبر من الاسباب الرئيسية لضعف اداء التسيير في القطاع لاسيما في شقة العام الذي تميز بالعجز المالي المزمن رغم الغاء الديون المتراكمة عليه عند هيكلته الاولى عام 1991 و منع مزارعه حرية تسويق منتوجاتها اذ بقيت نسبة المزارع العاجزة deficitaires تدور حول 15%الى غاية لسنة 1986 بمبلغ قدره 1821 مليون دج في السنة ، كانت خزينة الدولة في كل مرة تتحمله اتجاه البنك و لكن الضائقة المالية التي اصبحت تعيشها الجزائرمند منتصف الثمانينات ،جعلت الدول غير قادرة على الاستمرار في سياسة الدعم العام للانتاج و الاستهلاك التي ظلت تطبقها ، و شرعت في سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية قصد تقلص الانفاق العام و تخفيض عجز الموازن العامة هذا لتوجه في قطاع الفلاحة في وقت مبكر من خلال مرسوم الرئاسي رقم 09 جانفي 1982المتضمن التحرير التدريجي لاسعار المنتوجات ومستلزمات الانتاج الزراعي، الذي ثم بموجبه الشروع في تقليص دعم

الدولة لقطاع الفلاحة و تحرير اسعار مدخلاته ابتداء من سنة 1983 بوثائق مختلفة كان اسرعها تلك المستعملة بالعتاد و التجهيزات و ابطوءها تلك المتعلقة بالاسمدة .(د –رابح زوبيري ، 2004 ، 02)

النشر المتأخر للاسعار الدنيا المضمونة المرتبطة بطبيعة النصوص التنظيمية (المراسيم) لم يكن له اثر على توجيه الانتاج.

ان تثبيت اسعار دنيا مضمونة على اساس تكاليف الانتاج المعيارية ، له مفعول محدود في التحريض على تحصن الانتاجية باستعمال الاساليب الحديثة و عوامل التكثيف الزراعي ان الاتفاقية التي وقعتها الجزائر في 03 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي ثم الاتفاق لستاند باي في افريل 94 ادى الى الالغاء التام للدعم في نهاية 95 (الا الخبز و الحليب)(د. رابح زوبيري ، 4،2004)

2- <u>طرق الدعم الفلاحي و نمادج للدول المتاثرة بها</u>: للدعم الفلاحي عدة طرق نذكرمنها مايلي:

2-1-<u>اساليب الدعم الفلاحي المباشر</u>:

يتمثل الدعم المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط اي بطريقة مباشرة و قد يكون هذا الدعم مجسدا في مساعدات مالية، مادية، أحدث التكنولوجيات و غيرها من طرق الدعم المباشر و ندكر منها بالتفصيل في ما يلي:

2-1-1 <u>في مجال استصلاح الاراضي الزراعية و دعم النبات</u>:

استصلاح الاراضي الزراعية بعملية واسعة و توزيع ملكية الارض لانها تساعد الفلاح على ان يبذل شقاء اكثر على الارض من انها ملك للغير، كما يجب ان نفهم حيازة الفلاحين للارض على انها ضمانة من اجل البقاء ، و تعظيم لقيمهم الحضارية و الاستغلال الذاتي لمجتمعاتهم

يجب ان يتضمن اي اصلاح زراعي سياسة للبنية التحتية من الري الى الطرق الزراعية الى الكهرباء الى آخره، وسياسة لتنظيم استغلال الارض تتحدد فيها المناطق الزراعية و المناطق الريفية و المناطق السكنية .

توفير مختلف انواع الغراس المثمرة بالانواع الملائمة و بالاسعار تشجيعية للمستفيدين من المشارع الزراعية و توزيعها على المواطنين و مختلف المؤسسات في البلاد وزراعتها في البيئات المناسبة و تطوير نوعية و الجودة انتاج اشتال اشجار الفاكهة و مراقبة نوعية المستوردات منها.

تطوير عملية التشجير المفيدة و الاقتصادية، كما يجب الاهتمام بمشاركة المواطنين المحليين مشاركة اكبر.

وتكرست ارادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع الفلاحي في اصلاح 1987 المتضمن اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية الذي تخلصت بموجبه عن العبء القطاع العام اذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الارض التي بقيت ملكا للدولة و منحت للفلاحين حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع علاوة يحددها سنويا قانون المالية.

ثم جاء قانون رقم 89\12 بتاريخ 5 جويلية 1989 المتضمن شروط اسعار و اليات الضبط الاقتصادي بواسطة الاسعار و الذي نص بالنسبة للقطاع الفلاحة على الانتقال كليا الى الاسعار الحقيقية la verite de prix

بالنسبة لعوامل و وسائل الانتاج فكانت سنة 1991 نهاية دعم الدولة لاسعارها، و لكن دعم الدولة للقطاع تواصل في ظل هذا القانون من خلال الية السعر الادنى المضمون عند الانتاج mimimuns garantis a la production prix الذي شمل 07 سلع مصنعة استراتيجية بالنظر الى اهميتها في الحصة الغذائية و درجة بتعية البلد للخارج في التموين بها غير ان دعمها لم يعد من خزينة الدولة بل عن صندوق التعويض الذي يمول من حصيلة الرسوم عند استيراد و عند الانتاج الوطني لبعض المواد ذات اهمية الثانوية ، لقد أظهر الواقع ان تطبيق الية دعم الاسعار عند الانتاج تميز بالغموض اصبح من الصعب معه تقديم الدعم الحقيقي، و لم يكن له الا اثر محدود على قطاع الفلاحة و هو مايلي :

- ✓ ان الاسعار الدنيا المضمونة للمواد المصنعة استراتيجية لم يستفيد منها الا صنف محدود جدا من المستثمرات الفلاحية (التي يديرها اطارات فلاحية و تملك وسائل نقل منتوجاتها الى هياكل التسويق الحكومية). و تشكيلة ضعيفة من المواد (الحبوب و البقول الجافة).
- ✓ غياب النص التنظيمي لضبط الاسواق لم يسمح للمنتجين عندما يكون السوق غير ملائم بالاستفادة من الاسعار الدنيا المضمونة.

2-1-2 المجال الحيواني و الرعوي:

توفير و تكثيف الجهد التقني و الصحي لحماية الماشية و الثروة الحيوانية ككل، و جعله مجانيا بالنسبة للفئات الضعيفة من الفلاحين من خلال توفير اللقحات البيطرية و بعض الادوية و القيام بحملات الرش و التغطيس، الى خدمات التلقيح الاصطناعي و باسعار رمزية و توفير الذكور المحسنة من الاغنام

ادخال و سائل لتربية الحيوان تقاوم الافات و الامراض، و التي تتم في غالبية الاحوال بمساعدة ثنائية و متعددة الاطراف مع الدول المتطورة، كما ان اتباع اسلوب الادارة المتكاملة للافات كمنهج لادارة الافات و الامراض تساعد على تخفيض المخاطر بالنسبة للمنتجين و المستهلكين و البيئة .

2-1-3 في مجال التمويل:

- توفير القروض الزراعية من خلال مؤسسة الاقراض الزراعي، او منح اذونات تسليم البذور، المخصبات الزراعية، علاجات و لقاحات بيطرية و الاعداء الحيوية.

- توفير الاموال الازمة لمختلف العمليات و الانشطة الانتاجية الزراعية عن الائتمان المصرفي.

- يلعب الائتمان الفلاحي دورا بالغ الاهمية في تدعيم النشاط الفلاحي حيث يتم اللجوء الى الجهاز المصرفي الزراعي ، و امتد التمويل الى عمليات التسويق الداخلي و دعم التصدير.

- تقديم مساعدات من الحكومة من اجل شراء التجهيزات و المساعدة الفنية ، اتاحة الفرصة لاهالي الريف عن تحديث تكنولوجيات الانتاج و التخزين.

2-1-4 في مجال استخدام مياه الري:

مشاركة القطاع الخاص في ادارة مشاريع الري (توزيع، تشغيل، صيانة، و ادخال التقنيات الحديثة بالري و الزراعة).

ان التكمن من احراز تقدم جيد في تحسين مرافق الري يساعد على تغطية العجز في الاستثمارات و التكنولوجيات و راس المال البشري و بالتالي تحسن في الانتاجية و الدخل.

2-1-5 في مجال الدعم التكنولوجي:

تطوير نمادج تكنولوجيا لديها فرصة زيادة الانتاج و زيادة انتاجية العمل ، دون التأثير على صحة الفلاح و السكان عموما .

تدعيم علوم و تكنولوجيا مهارشي يد الطبيعة كي تنظم كافة العوامل التي تؤدي الى تحقيق الانتاج الافقي دون احداث اي خلل في الطبيعة مثل التلف التربة او الأكل او تلوث البيئة، وما نذكره عن منافع هذه التكنولوجيا في حقل الزراعة:

- تحسين الطقس و انتظام الفصول .
- ازدياد الدقة في عمل المزارع .
- انخفاض في استعمال السماد الكميائي الضار.
- ازدياد الطبيعة عند المزارع .
- ادخال التحسينات على التربة عن طريق التركيز على الاسمدة العضوية.

- توفر خدمات الالات الزراعية باسعار رمزية من خلال مديريات الزراعة الميدانية في كافة مناطق البلاد .

جدول رقم (02) : يوضح الايجابيات و السلبيات هذه الطريقة

الايجابيات	السلبيات
- تطور الزراعة بالتغير التكنولوجي - سهولة التنبؤ بحجم الناتج الزراعي و نوعيته باستخدام و بقدر كبير التكنولوجيا و البيولوجي و المكننة الزراعية و بالتالي في حجم امكانية التحكم النسبي في حجم المزارع - الترابط بين الادارة و الحيازة و ارتباط العمل المزرعي بالمعيشة الريفية فيشكلان وحدة انتاجية و مزرعية. - تساهم القروض الفلاحية في زيادة الانتاج و رفع مستوى الدخل.	- المخاطرة و صعوبة التمويل الزراعي - عدم قدرة المزارع على التحكم في الانتاج - صعوبة فرض رقابة على المزارع من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على(د- رابح زوبيري ، 2004، 04).

نلاحظ من خلال الجدول ان ايجابيات الطريقة المباشر اكبر من سلبياتها

2-2- <u>اساليب الدعم الفلاحي الغير مباشر</u>:

يشمل هذا النوع من الدعم جميع خدمات المساندة للقطاع الزراعي ، و تعتبر مهمة نظرا لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر، في كثير من الحالات قد لاتحتاج المستثمرون فيالقطاع الزراعي الى دعم مباشر و اندماج خدمات فنية غير قادرين على توفير و استخدامها، و اهمها:

2-2-1<u>في مجال الارشاد العلمي</u>:

تقديم الخدمات الارشادية و البرامج التدريسية للمزارعين في المجال النباتي و الحيواني.

تنظيم و تنفيد حملات الجماعية في مختلف مناطق بناءا على المعلومات التي ترد من الميدان حول تطور أعداد الافات و توزعها، تدريب المزارعين على الاساليب المتطورة في ارادة المياه على المستوى المزرعة، ادخال نظم المكافحة المتكاملة في الانتاج ... الخ .

2-2-2- في مجال التسويق المحاصيل الزراعية:

تصنيع المنتجات الجانبية الزراعية يعتبر منفدا للمحاصيل الزراعية لتطوير الشكل الاداري ذي الطابع الصناعي، توفير الخدمات التنظيمية و خدمات البنية التحتية ، انشاء بنية أساسية تصديرية تتناسب و حجم وحدات الانتاج الزراعي، ازالة العقبات امام الانظمة التسويقية المحلية، و دعم دور التسويق الخارجي لفتح اسواق خارجية، التمسك بسياسة تحديد اسعار المنتجات الزراعية لهدف تشجيع الانتاج ... الخ

2-2-3- في مجال التأمين المحاصيل الزراعية:

كما حلت بالفلاحين كارثة طبيعية، تقفز الى الواجهة مسألة التأمين الزراعي لسوء التامين على الممتلكات و التأمين على الحياة و غيرها، و التامين الزراعي يطبق في العديد من الدول.

تشجيع الزراعة العائلية و الزراعة التعاونية من خلال التامين ضد الاخطلر الطبيعية و التقلبات المناخية وافات الطيور و الحشرات الضارة.

انشاء صندوق من اجل تخفيض فوائد القروض و التامين على هذه القروض ضد كل الكوارث الطبيعية كالجفاف ...الخ

الوقاية من الكوارث و التخفيف من حدتها و الاستعداد لمواجهتها و عمليات الاغاثة و الاحياء بعد حالات الطوارئ

توفير مناخ ملائم لقيام التحالفات الاستراتيجية و الشركات بين المؤسسات المحلية و الاجنبية في قطاع الصناعة و الزراعة لانه امر يسمح باكتساب قدرات اداء و يكنولوجية في زمن قياسي .

جدول(03): يوضح الايجابيات و السلبيات الناجمة عن استخدام هذه الطريقة

الايجابيات	السلبيات
- سياسة تطوير الصناعة التي تعتمد على الزراعة تعني توفير عوامل الاستقرار و العيش الكريم للمزارع و الري و صناعة السمك. - تنفيد السياسات التي تهدف الى تخفيض اعباء الفلاحين ، تزيد من حماستهم في ممارسة الاعمال الزراعية - يضم التسويق الزراعي كافة الانشطة المخالفة لتحويل ، و تخزين ، و نقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي و الاجنبي ، و بالتالي فهو يسهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة و فرص التوظيف .	- التخفيض الانتاجي و الاتخصص العمالي. - نجحت الصناعة بان تستوفد ناتج ربح مضمون، على العمليات الزراعية التى كان يقوم بها الفلاح التقليدي و انتزعت منه كل ما كان من شانه ان يحقق ناتج ربح مضمون اشارته له ان يتحمل كل مخاطر العمليات الزراعية وحده . - المساعدات الغدائية و كثيرا ما يقال انها عمليات انسانية فهي بجانبها السلبي تضعف قدرة الزراعة المحلية العجز.

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على د- رابح زوبيري ، 2004، 04

نلاحظ من خلال الجدول ان الطريقة الغير مباشرة لها جانبان سلبي و اخر ايجابي

3 ا ثر الغاء الدعم على القطاع الفلاحي: يمكن تلخيصه في:

3-1-على اسعار وسائل و مستلزمات الانتاج:

عرفت اسعار جميع مستلزمات الانتاج (بذور، اسمدة) ارتفاعا متواصل مند بداية سنة 1983 ليصبح ارتفاعا مهولا مع بداية سنة 1991 التي اقترن فيها الغاء الدعم نهائيا و الانتقال الى الاسعار الحقيقية بتخفيض قيمة الدينار الجزائر بحوالي 97%

كما شهدت اسعار الوسائل الانتاج (الات، معدات) ارتفاعا حادا و بمعدلات اكبر من اسعار مستلزمات الانتاج الوسيطة ، بحيث تم رفع اسعار معظم انواع العتاد الفلاحي مرتين خلال سنة 1991 ، مما جعل المؤسسة الوطنية لانتاج العتاد الفلاحي تشكو من كساد منتوجاتها التي لم تعد اسعارها في متناول القدرة الشرائية للفلاحين رغم حاجتهم الماسة لزات الازمة لمختلف انواع العتاد و التجهييزات الازمة للتكثيف الزراعي (د- رابح دوبيري ، 2004، 04).

3-2-على التمويل و القرض الفلاحي:

ترجع تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة على مستوي التمويل بالاجرائين التاليتين:

3-2-1- حصر التمويل بقروض الخزينة (منذ 1987):

في الاستثمارات المنجزة من طرف السباب في اطار اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح فلاحي للمناطق الجبلية ، اما التمويل المستثمرات فاصبح يعتمد على الموارد الخاصة للبنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي اصبح يتعامل معها وفق قواعد تجارية محضة ترتب عنها انخفاض مستمر في القروض الممنوحة و المحققة . (د- رابح زوبيري ، 2004، 04).

3-2-2- وفق العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية:

التي عرفت ابتداءا من05/02 /1990 ارتفاعا عنيف و مفاجأ بحيث اصبحت تتراوح بين 13% و 23.5 % بالنسبة للقروض القصيرة و القروض المتوسطة الاجل ، و بين 15% و 23.5 % للقروض الطويلة الاجل (حسب فرع الانتاج) فيما بين 1990/05/02 و 1992/10/01 بعد ان كانت تتراوح بين 4 % و 6 % لجميع انواع القروض خلال الفترة 1986- 1990

3-3-على الجباية الفلاحية:

بعد اعفاء لسنوات طويلة من الجبائية شهد قطاع الانتاج الفلاحي تطبيق ضربية مباشرة على دخل المستثمرات انشأها قانون المالية لسنة 1984 في شكل مساهمة وحيدة فلاحية contuilution umigue agricale بمعدل 14 % من خلال الدخل السنوي الصافي الذي يفوق 60 الف دج

وفي مجال الجباية غير مباشرة ، اخضعت جميع وسائل و مستلزمات الانتاج علاوة جزافية و اخرى جمركية بنسبة 2 % و 4 % على الترتيب من سعرها على اساس cafو تحديد حقوق الجمارك عند الاستيراد ب 25 % لمواد الصحة النباتية و 15 % لقطع الغيار و 3 % للمواد البيطرية و الادوات الصغيرة

كما ادخل قانون المالية لسنة 1991 بنسبة 25 % الرسم التعويضي على جميع التجهيزات الفلاحية التي تستورد الانتاج الفلاحي (د- رابح زوبيري ، 2004، 05).

3-4- <u>على استخدام تقنيات و مستلزمات الفلاحة العصرية</u>:

ان الاثار السلبية لالغاء الدعم على العناصر الثلاثة السالفة الذكر، تولد عنها تراجع ملحوظ في استخدام مستلزمات الفلاحة العصرية و يمكننا ذلك من خلال المؤشرات التالية: - انخفاض متوسط كمية الاسمدة المستعملة سنويا 517 الف طن خلال 1984/84 الى 290 الف طن خلال 1994/92

انخفاض نسبة البدور المحسنة من مجموع البدور المسلمة للفلاحين عن 56 % خلال الموسم 1981/80 الى 27 % خلال 1994/93

انخفاض متوسط كمية مواد الصحة النباتية المستعملة سنويا من 16.5 الف هكتار خلال 1984/84 الى 9.6 الف طن خلال 1994/92، و بالمقابل الاشجار المقاومة fustigue في نفس الفترة من 140 الف هكتار الى 159 الف هكتار لان الصنف الاول يحتاج الى مدخلات (الاسمدة ، علاج) و عناية اكبر

انخفاض نسبة المساحة المزروعة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة من 47.1 % خلال 1987/83 الى 40.9 خلال 1993/90 (د- رابح زوبيري ، 2004، 05).

<u>المطلب الثاني: الصناديق المتخصصة و السياسات الجديدة في دعم القطاع الفلاحي:</u>

في اطار دعم القطاع الفلاحي بالجزائر قام بانشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مجالات مختلفة من النشاطات الزراعية و من هذه الصناديق ما يلي:

1- **<u>الصناديق المتخصصة</u>:** وتتمثل فيمايلي:

1 -1- **<u>الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية</u> f nda**

تأسس هذا الصندوق بمقتضي المادة 198 من القانون المالية لسنة 1988 و عمليا سنة 1990 بمرسوم 208/90 مؤرخ في 1990/7/14 و بدا اعماله و مهامه فعليا ابتداءا من فيفري 1991، و قد خضعت له الدولة مبلغا قدره 5380 مليون دج و نشاطات التنمية الذي يقوم بتمويلها تتمثل فيما يلي:

- ✓ استصلاح اراضي فلاحية جديدة و توسيع المساحات المسبقة
- ✓ تعبئة الموارد المائية، تحسين التربة و التهيئة العقارية
- ✓ دعم و تكثيف و تنمية المزروعات الاستراتجية

✓ دعم تجهيزات المستثمرات الصغيرة المحرومة

يهدف هذا الصندوق الى المساعدة من خلال دعم الاستثمارات المنتجة الفردية او الاجتماعية تقوم بتسيير محاسبة هذا الصندوق (الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحيCNMA) و تتدخل في منح اعفاءات لنسب الفوائد

نسب فوائد القروض الفلاحية التي يمنحها البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR خاصة في قطاع الحليب حيث يدعم هذا الاخير بنسبة 6 دج للتر الواحد بالنسبة لسنة 1997 لابد من الحصول على:

- 6 ابقار حلوب على الاقل هنا المساعدة المالية للاستثمار تكون حتى بنسبة 50 % من المشاريع التالية : حفر ابار –وضع شبكة ري الاعلاف – شراء تجهيز متخصص – انشاء مشارب أتوماتكية – الحصول على 30 % لشراء أجهزة الحليب .
- تمويل هذه الصناذق يتم عن طريق منحة سنوية من ميزانية الدولة و التي تتمثل في منح أجهزة التسيير للصناديق الخزينة العمومية عن 90/ 94 و الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA انطلاق من 1995 من الحصول على اذن الصرف(Mandatement)

1-2 – <u>صندوق ضمان أسعار الانتاج الفلاحي FGPPA</u>

انشأ أثر صدور المنشور التنفيدي رقم66/93 المؤرخ في 1/ 1990/3 و دعم أسعار المنتوجات الزراعية (البعض منها) يمول عن طريق ميزانية الدولة و يسير من طرف وزارة الفلاحة .

سنة 1995 المنتوجات التي استفادت من هذا الدعم هي: الطماطم الصناعية – الحليب الخام – والبطاطا ، لكن مند سنة 1995 لم يبقي يستفيد من هذا الدعم الا القمح الصلب و اللين تقدر هذه المساعدة بالفرق بين سعر السوق الداخلية و السعر المرجعي (سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم الغير الضريبي ب 15 دج للقنطار و يوجه هذا الرسم لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب (FAC) و مضروب في الانتاج .

1-3- <u>صندوق الحماية الصحية الحيوانية (FPZS)</u>

يرجع تأسيسه الى سنة 1995 (منشور تنفيدي رقم 174/15) المؤرخ في 195/6/24 بدعم كل النشاطات حماية صحة الحيوانات ، و مصادرة اساسا ميزانية الدول و رسوم الذبح ، هذا الصندوق تسيره (صندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA).

1-4-صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية :(FGCA)

تأسس نظري بموجب المادة 202 من قانون المالية لسنة 1988 و لكنه لم يوجد بصورة فعلية الا بعد مرور سنتين و نصف بصورة المرسوم التنفيدي رقم 158/90 المؤرخ في 26 ماي 1990 المتضمن تحديد كيفيات عمله ، عرف هذا الصندوق مرحلتين متميزتين:

- **المرحلة الاولى من 93/90** تمثلت في افادة كل الفلاحين من الكوارث غير مؤمنة(الجفاف- الجليد- الصقع – التجمد – الفيضانات) و هذا الى حد 30 % و 40 % من المنتوج المنكوب .
- **المرحلة الثانية من 93 الى يومنا هذا** يشترط من الفلاح تأمين نفسه لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CMNA) وذلك لمخاطر مؤمنة (الحريق ، البرد ، موت الحيوانات)و ذلك من أجل الاستفادة من (FGCA)

أما حاليا لا تعتبر كارثة الا اذا تم الاعتراف بالظاهرة من طرف لجنة البلدية التي عليها متابعة المراقبة ، ثم اختيار اللجنة الولائية، التي هي ترفع الموضوع الى اللجنة الوطنية التي تقدم أعمالها الى الوزراء المكلفين على التوالي : في المرحلة الاخيرة يصدر بقرارArrete وزاري ، و التعويض يتم بقرار مشترك بين وزارة المالية و الفلاحة ، و تمنح التعويضات حسب سلم معين و محدد مبدئيا.

مصادر هذاالصندوق تأتي في 90 % منها من ميزانية الدولة. اما 10 % الباقية فتصدر عن عقود الضمانات، اما المداخيل الاخرى منها الرسوم الضريبية و الغير ضريبية التي أنشات لصالح هذا الصندوق لم تدفع.

1-5- **صندوق ضمان (cautiomment) الاستثمارات الفلاحية (FGIA):**

نشأته حديثة في 1997/4/5 يهدف الى ضمان القروض البعيدة المدى التي منحتها (CNMA) الصندوق الوطني لتعاضد الفلاحي خاصة المشاريع الجماعية.

1-6- **صندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي و الفلاحة(FAPPA):**

انشأ بمرسوم تنفيدي مؤرخ في 174/95 المؤرخ في 1995/6/24 يقوم بتقديم مساعدات لترقية وتطوير المهن الصغيرة الخاصة بالصيد و كان عليه البدء في العمل 1998 .

1-7- صندوق حماية الصحة النباتية (FPPS):

يعود تاريخه الى 1993 و عليه تدعيم كل النشاطات الخاصة بحماية الصحة النباتية لكن يبدو وانه لم يبدا في العمل الى يومنا هذا.

1-8- صندوق دعم الحبوب (FAC):

يعود تاريخه 1995 و يهدف الى تدعيم عمليات انتقاء بدور الحبوب يمول هذا الصندوق مبدئيا من رسم على الحبوب المنتجة الى حد 15 دج للقنطار، باشر هذا الصندوق أعماله انطلاقا من الحملة الفلاحية 96/95 في شكل عقود مبرمجة بين:

- ادارة الانتاج الفلاحي DPA و DSA التابعة ل31 ولاية. تنص على إشتراك الفلاح إلى حد 7،194مليون دج
- للفلاح المنتج للبذور تخص أساسا شراء تجهيزات الري ، و تجهيزات مخصص المرشات
- بين (DPA) ادارة الانتاج الفلاحي و معهد التقني للزراعات الكبرى (ITGC) وذلك لاستثمارات على مستوى مزارع تجريبية، او نمودجية.
- بين ادارة الانتاج الفلاحي DPA و المركز الوطني للمراقلة و المصادقة على البدور (CNCC) يخص مصاريف لتسيير و التقليل.
- بين ادارة او مديرية الانتاج الفلاحي DPA و ولايات الجنوب.

الصندوق الوطني للحبوب (FAC) خصص موارد مالية قدرها 200 الف الى مليون دج لكل ولاية و ذلك لميدان الدعم التقني للحبوب موجه في اطار انشاء ايام دراسة تقنية الشراء المراجع ، انشاء مساحات للتطبيق.

1-9- صندوق الضمان الفلاحي (Famd garantie agricale):

تأسس بمرسوم رقم 87. 82 مؤرخ في 1987/4/14، و هو مكلف بضمان و كفالة قروض الاستثمار و الاستغلال التي يمنحها البنك للفلاحين المنخرطين في الصندوق.

ان ميزة الصندوق من الناحية النقدية أنه يسمح بتقليل اللجوء الى اعادة التمويل عن طريق البنك المركزي لانه يضع في متناول بنك الفلاحة موارد حقيقية في حالة عجزه عن استراد مستحقاته لدى الزبائن غير أن الصندوق يعاني من ضعف موارده الامر الذي لم يسمح له بالاضطلاع بالمهام الموكلة اليه اذ لم تتجاوز موارده مبلغ 147 مليون دج في 1994.

2- السياسيات الجديدة للدعم الفلاحي و الياتها:

قررت الدولة العودة الى دعم القطاع الفلاحي وفق سياسة جديدة تقوم على مبدا توجيه الدعم مباشرة الى الفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع ، و ذلك من خلال الاجراءات و التدابير التي تتمثل:

2-1- تخفيض نسب الفوائد على القروض:

بدأ العمل بهذا الاجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص غلاف مالي بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية نحو البنك قدرها 15.5 %للقروض القصيرة الاجل و 17.5 % للقروض المتوسطة و الطويلة الاجل ، على ان يتحمل الفلاح المقترض نسبة 8 % و6 % على الترتيب ، ثم تدعم هذا الاجراء باعادة جدولة ديون الفلاحين (في جويلية 94 و ماي 97) و تحمل لجزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك (بلغت الديون المعاد جدولتها في المرتين 7.6 مليار دج). (د/ رابح زوبيري ، 2004، 06).

في اطار تنفيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم توسيع و تكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNDRليشمل تقديم قروض بدون فوائد ، منح اعانات نهائية للفلاحين الذين يلزمون بانجاز برامج و نشاطات تندرج ضمن المحاور التالية:

- تطوير الانتاج الفلاحي و الانتاجية في مختلف فروعه.
- تكييف و تحويل أنظمة الانتاج
- استصلاح الاراضي الزراعية عن طريق الدعم.

2-2- انشاء صناديق متخصصة للدعم:

في اطار السياسة الجديدة لدعم القطاع الفلاحي ، ثم انشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها حتى 2004 الى09 صندوق متخصص في عدم مختلف النشاطات فروع الانتاج الفلاحي تتلقي سنويا أغلفة مالية عن ميزانية الدولة، تقوم بصرفها للمستخدمين كدعم في شكل.

- ❖ اعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية المردود و الانتاج الفلاحي ، و تسويقه و تخزينه و تكييفه و حتى تصديره .
- ❖ اعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي و المحافظة على الثروة الحيوانية و النباتية.
- ❖ اعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل المخازن الامن الغذائي.
- ❖ اعانات بعنوان مساهمة الدولة في حماية مداخيل الفلاحين .
- ❖ اعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- ❖ اعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض القروض على الفلاحين.(د/ رابح زوبيري ، 2004 ، 07).

2-3- <u>الاعانات (الاعفاءات) الجبائية و شبه جبائية:</u>

في اطار تشغيل الشباب و تشجيعه على امتصان النشاط الفلاحي لتثبيت قوة العمل الزراعية، تستفيد المؤسسات المصغرة Microentreprise و الوحدات الفلاحية المتخصصة في تربية المواشي و الدواجن المنشأة من طرف الشباب من تسهيلات جبائية وشبه جبائية خلال مرحلتين تنفيد و استغلال المشروع كما يلي :

2-3-1- <u>خلال مرحلة تنفيد المشروع:</u> يستفيد أصحاب المشروع من

- الاعفاءات من TVAلشراء التجهيزات التدخل مباشرة في تنفيد المشروع.
- تطبيق المعدل المنخفض فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيد المشروع.
- الاعفاءات من الرسم على نقل الملكية 8 % على الاكتسابات العقارية.
- الاعفاءات من الرسم العقاري على البناءات و اضافات البناءات .

2-3-2-<u>خلال مرحلة استغلال المشروع:</u> يستفيد المشروع ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط لمدة تمتد من 3 الى 6 سنوات (حسب طبيعة المشروع و موقعه) من التسهيلات التالية:

- الاعفاء الكلي من الضريبة على ارباح الشركات و الضريبة على الدخل الاجمالي، والدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني .
- الاستفادة من المعدل المنخفض 7 % لاشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لاجراء المؤسسة المصغرة. (د/ رابح زوبيري ، 2004، 8)

<u>المطلب الثالث: مفهوم التمويل و الائتمان الفلاحي:</u>

لتمويل و الائتمان الفلاحي أهمية كبيرة يمكن أن نخصصها فيما يلي:

1- **<u>مفهوم التمويل:</u>** هو الحصول على مبالغ النقدية الازمة لتأسيس و تطوير مشروع خاص او عام و بالتالي يعتبر من اساسيات و ضروريات انشاء المؤسسات بمختلف طبيعة نشاطاتها و احجامها (الوكادير مالحة ، 2012، 66).

وهو أيضا الامداد بالاموال في الاوقات الخاصة اليها (فرحاني حبيبة ، 2013، 48).

هو توفير الاموال او السيولة الاقتصادية من أجل انفاقها على الاستثمارات و تكوين راس المال الثابث بهدف زيادة الانتاج و الاستهلاك (فرحاني حبيبة ، 2013، 48).

ومنه نستخلص بان التمويل الفلاحي هو الكيفية التي من خلالها يمكن الحصول على الاموال من اجل استخدامه في القطاع الفلاحي ، من اجل انتاج أفضل .

مخطط التمويل : هوجدول تنبؤي (تقديري) طويل ومتوسط الأجل ، يتم اعداده انطلاقا من برنامج الاستثمارات الذي تختاره المؤسسة ، ويتعلق عموما بالمجموع استثمارات لكن يمكن اعداده خصيصا لاستثمار معين (http//WWW.onefd. edu.dz).

1-2- <u>مصادر التمويل</u>: ويمكن تصنيفها الى مصاد داخلية و مصادر خارجية

1-2-1-<u>المصادر الداخلية تتمثل في</u>: * المدخرات.

* التمويل الذاتي .

1-2-2- <u>المصادر الخارجية</u>: تتمثل في الائتمان العقاري

- الحساب الجاري.
- الكمبالة. البحب .
- الائتمان المصرفي.

1-3- <u>العمليات التي تستعمل فيها رؤوس الاموال:</u>

- شراء الارض و انشاء المباني المطلوبة في الزراعة.
- شراء الحيوانات .
- تمويل عمليات الانتاج
- سد احتياجات الفنون الانتاجية الحديثة المطلوبة استخدامها في العمليات الزراعية .

2 - <u>الائتمان الفلاحي</u>: و يمكن تبيان ذلك من خلال مايلي:

2-1-<u>الاخطار التي يتعرض لها الفلاحون</u> :

يعد القطاع الزراعة من القطاعات الاكثر عرضة المخاطرة في ظل التغيرات المناخية و البيئية ، و سنوضح مجموعة من الاخطار في الشكل التالي :

الشكل رقم (03): يوضح الاخطار التي يتعرض لها الفلاحون

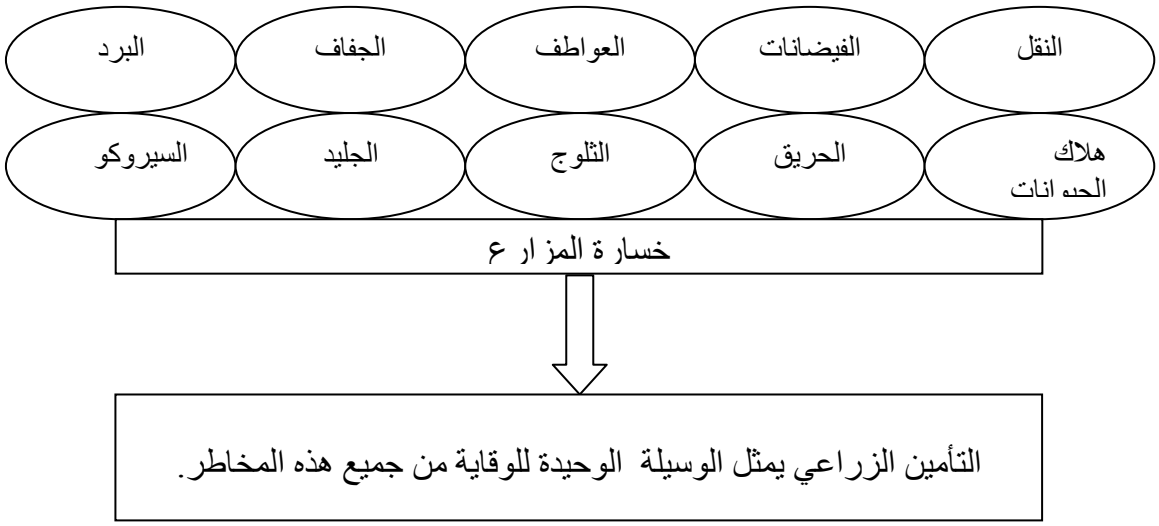

المصدر.(د. زهير عماري و أسامةعامر ، 2014، 4) .

من خلال الشكل نلاحظ ان القطاع الفلاحي يتعرض لعدة مخاطر وهي بصفة عامة مخاطر طبيعية او مناخية وهذه المخاطر لايمكن للفلاحين التحكم فيها .

2-2- <u>التأمين الزراعي:</u>

التأمين عموما هو شكل من الاشكال ادارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد خسارة محتملة ، و التأمين الزراعي هو منتوج خاص من منتوجات التأمين و يستعمل من المزارعين و الشركات الزراعية. و يمكن تعريفه على انه وسيلة تهدف الى تقليل الخساءر تعرض القطاع الزراعي لعناصر المحاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين ، كما ان الـــتامين علىالمحاصيل فقط،

بل أنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، و الاتزراع المائي ، والبيوت البلاستيكية الزراعية.(د. زهير عماري و أسامةعامر ، 2014، 4).

للائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتنعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسيي لها و هو في الغالب ائتمان قصير او متوسط الاجل و قليل منه مخصص للاجل الطويل ، و يكون الهدف منه تمويل المحصول و الانتاج الفلاحي الجاري و الابنية و التجمعات و يؤدي الى زيادة الانتاج الفلاحي و النهوض بالتنمية الفلاحية.(بن سمينة عزيزة ، 2006 ، 3).

ولقد عرف الائتمان الفلاحي عند القدم البابليون الذين تقدموا في رة، هذا المجال لحد استدعى قيام نوع من اعمال التمويل المتخصص شمل القطاع الفلاحي و قد تطور الائتمان بسرعة في

المجتمعات المعاصرة، فبعد ان كان عبارة انواع من الاعمال المتخصصة في التمويل الفلاحي متناشرة عبر الزمن ، اصبح الان يمارس من طرف بنوك و مؤسسات متخصصة في التمويل الفلاحي انتشرت عبر المدن و القرى لتكون قريبة الفلاح تسهيلا لمنح الائتمان و حسن ادائه . (ابن حبيب طه ، 2012 ، 24).

- **الطبيعة الاحتمالية و المتغيرة للانتاج و الدخل و الاسعار:**

حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيلت وظواهر متغيرة و غير مؤكدة و تسيطر عليها عوامل خارجة عن ارادة الانسان كالعوامل البيولوجية و الطبيعية و المناخية مما يؤثر في حجم الانتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول الا عند تحقق ، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات و الاسعار الفلاحية هذه الاخيرة التي تتوقف على عرض انتاجي غير من مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الانتاج من ناحية يدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية اخرى . (بن يمينة دلال ، 2006 ، 3).

- تفتيت الملكية و تعدد الاستغلاليات الفلاحية اضافة الى تعدد الاشكال القانونية للاستغلال و تنوع العلاقات الانتاج الفلاحي و التي تبدأمن مجرد الاستغلال الى الايجار بالمشاركة ثم الايجار النقدي و بالطبع فان هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان و ضمان القروض و نوعيتها.
- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية و ضرورة امتداد الائتمان الفلاحي الى الملكية و المرافق الاساسية و تصنيف الريف .
- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

2-4-ضمانات الائتمان الفلاحي و مخاطرة: وتتمثل في :

2-4-1- ضمانات الائتمان الفلاحي:

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك بالاختلاف مبلغ القرض و الغرض منه و اجله،فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير او متوسط الاجل يمكن ان يكون في شكل ضمانات شخصية: كالكفالة مثلا او في شكل رهن للالات و المعدات و المواشي و المحاصيل النباتية عن استخدام القروض . اما في الحالة ائتمان طويل الاجل تطالب البنوك بضمانات اقوى لزيادة الامان لذلك تطالب برهن ثابت للاصول . كالعقارات الاراضي ، البناءات ، و السكنات الريفية ، (بن يمينة دلال ، 2006، 3).

2-4-2- مخاطر الائتمان الفلاحي:

- تأثير العوامل الجوية ، والبيولوجية (الافاق ،الامراض)على المحصول مما يعرضه للكثيرمن المخاطر الشئ الذي ينعكس على الفلاحين، فيسبب لهم كثير من الخسائر ما يزيد من أعباء اقتراضهم للأموال.
- طول الدورة الانتاجية في القطاع الفلاحي.
- عدم التحكم في المردودية الانتاجية و قانون تناقص العملة.
- وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك و عدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.
- عدم قدرة الفلاح على فرض الاسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الانتاج بما فيها فائدة القرض.

خلاصة الفصل الاول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل و الاحاطة بمختلف التعاريف المتعلقة بالفلاحة، والزراعة يتضح لنا ان الزراعة هي جزء من الفلاحة، ولقد ر القطاع الفلاحي بعدة تطورات مند القدم الى يومنا هذا ولقد عرف القطاع خلال استعمار تدهورا و تراجعا في الانتاج و يتميز القطاع الفلاحي بعدة خصائص عن غيره من القطاعات، اضافة انها تشترط تور مجموعة من المقومات التي من خلالها تتعدد انواعها و دوافعها، كما ان للقطاع الفلاحي موارد عدة يمكن العتمادعليها كالموارد المائية وطبيعية،...الخ.

لقد زاد اهتمام بالقطاع الفلاحي في الآونة الخيرة واصبحت الدولة تقوم بالتمويل هذا الخير سواء كان عام او خاص ن ومنحها ائتمان فلاحي.

الفصل الثانـي

تقييم القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي الجزائري في الآونة الأخيرة جدير بالاهتمام من قبل الدولة باعتباره قطاع يستحق الاهتمام وخاصة في الآونة الأخيرة ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية بسبب انخفاض الأسعار والنفط والبترول فتصب الدولة لإعطاء اهتمام كبير للقطاع الفلاحي والنهوض به وإخراجه والتقليل من المشاكل التي يوجهها لذا استعراض هذا الفصل الى أهم الحلول والغرض والتهديدات التي تواجه القطاع الفلاحي، و لقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول: التوجيه الفلاحي وحصيلة السياسة التنموية الفلاحية خلال الفترة 1970-2014

المبحث الثاني: الاجراءات و والتدابير التي تقوم بها الدولة من تطوير القطاع الفلاحي.

المبحث الاول: التوجيه الفلاحي وحصيلة السياسة التنموية الفلاحية خلال الفترة 1970-2014

باعتبار ان القطاع الفلاحي مهم للغاية في اقتصاد الجزائري ، فلقد وضعت الدولة عدة سياسات، وذلك من اجل تشجيع هذا القطاع و من بين هذه السياسات التوجيه الفلاحي، من اجل توجيه القطاع الفلاحي، بإضافة الى سياسات تنموية فلاحة اخرى، وفي هذا الفصل سنتناول التوجيه الفلاحي، وبعض حصيلة السياسات التنموية.

المطلب الأول: التوجيه الفلاحي ادواته والتدبير الهيكلية المطبقة على الانتاج الفلاحي:

لقد وضعت الدولة سياسة التوجيه الفلاحي من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي الى مستوى مثالي

1: أهداف التوجيه الفلاحي: حسب القانون رقم 08-16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق في سنة 2008 المادة2:

يرمي قانون التوجيه الفلاحي الى تحقيق الأهداف الأساسية الأتية:

- مساهمة الانتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطوره محكم للتنظيم والأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الانتاجية، والسماح بالزيادة في الانتاجية و تنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيد اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل المشاركة الادارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيد مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة" (الجريدة الرسمية)
- وحسب المادة 04 من نفس القانون: "قصد تجسيد الأهداف المصدرة في المادة 2 أعلاه يرمي هذا القانون على وجه الخصوص الى.
- تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعات قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية الازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.
- ضمان سمومه المستثمرات الفلاحية المحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة تسمح بالتطور المطلوب.
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها الانتاج البدور والشتائل وكذا الحيوانات النزوية الاناث.

- تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف إيجابية الأحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية.
- التشجيع على استقرار الشباب الفلاحية وتطوير التشغيل فيها.
- التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحية وتطوير التشغيل فيها.
- المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتنمية المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي.
- المحافظة على الثروة العقارية وتثمينها عن طريق الدقة في التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم للاستغلال الأراضي الفلاحية.
- السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها بأعمال الاستصلاح بإعادة تنظيم العقار الفلاحي،
- السماح بتثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها.
- تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية وكدا سلامة المنتجات الفلاحية.
- ترقية سياسة تساهمية بالتشاور مع المنظمات المهنية للفلاحة قصد إعفاء ديناميكية تجنيديه لمجموع الفاعلين المرتبطين بقطاع الفلاحة.
- المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين والمحافظة على القدرات الشرائية للمستهلكين خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية.
-وضع وسائل واليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والانتاج.
- وضع نظام اعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي واحصائي وضمان مرافقة للنشاط الفلاحي.
- التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والارشاد.
- ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها.
- السماح بالاستعمال رشيد للتربة بتكثيف أنظمة الانتاج لاسيما في المناطق المهددة بالتدهور.
- ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تسجير منسجم المحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المنحدرة.
- السماح بتثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي وحماية السهوب ومناطق الرعي.
- ضمان الاستعمال الرشيد للموارد وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية
- ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية وتكثيف الانتاج الفلاحي"(الجريدة الرسمية، 2008 ،العدد46 ،5)

2: أدوات التوجيه الفلاحي: نصت المادة 7 من نفس القانون على:

"تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في:

- مخططات التوجيه الفلاحي.
- مخططات وبرامج التنمية الفلاحية الريفية.

- أدوات تأطير العقار الفلاحي.

- وحسب المادة (09)" يعدد مخطط التوجيه الفلاحي أداة تحدد التوجيهات الأساسية على المدينين المتوسط و الطويل وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى مستوى الوطني.

- وحسب المادة(10) و(11): " نشأ مخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يهدف الى تحديد استراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان:

-" يتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الاتية:

- تكييف أنظمة الانتاج.
- تكييف الانتاج الفلاحي.
- تحسين الانتاج والانتاجية الفلاحين.
- تطوير الأنشطة في المجال الفلاحي.
- تثمين الانتاج الفلاحي .
- المحافظة على الموارد الحيوانية والنباتية وتطويرها.
- استصلاح الأراضي.
- التشجير وإعادة التشجير.
- مكافحة التصحر.
- تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية.
- تنمية الفلاحة الجبلية.
- تنمية الرعي والمراعي السهلية وشبه الصحراوية وتوسيعها.
- تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم .(الجريدة الرسمية ،2008،العدد 46 ،7)

- أما المادة 12 من ق رقم 08-16 نصت على أن تطبيق أدوات التأطير العقاري الفلاحي على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة والخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخامسة.(الجريدة الرسمية ، 2008، العدد46 ، 8)

3: التدابير الهيكلية:

نصت المادة (30)على:" تقوم التدابير الهيكلية المطبقة على الانتاج الحيواني والنباتي على:

- تثمين الانتاج الفلاحي.
- حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية.
- ضبط المنتجات الفلاحية.

المطلب الثاني: حصيلة سياسات التنمية الفلاحية والريفية:

قامت الدولة الجزائرية بوضع سياسات لتحسين وضعية القطاع الفلاحي و منه قمنا باستعراض اهم الشعب الفلاحية و حصيلتها.

1: الانتاج النباتي: و يتمثل فيما يلي:

1-1-الحبوب: لقد عرف معدل الانتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض وكذا عدم انتظام من حيث التنمية، وذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية وخاصة منها كمية الأمطار بالإضافة إلى الأسباب الثلاثة الرئيسية تتمثل في:

- **السبب الأول:** كما هو الحال دوما يتمثل في الظروف المناخية حينئذ فالزراعة في الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على الأمطار بصفة ثابتة ومستقرة الأمر الذي انعكس على تدبدب في الانتاج الحبوب من جهة أو الى نقص الفادح في السدود المائية من جهة أخرى وحسب تقرير 2004 لسنة 1998 أن نصيب الفلاحة من المياه في السنة بالنسبة للجزائر حوالي 4 ألاف م$^{3/}$ السنة، مقارنة بالمعيار 11.63 ألاف م$^{3/}$ السنة فالارتفاع في السنوات 1991، و 1988 يعود الى تحسن الظروف المناخية (تساقط كميات أمطار كبيرة)، وأما الانخفاض فنتيجة للجفاف الذي عرفته البلاد وخاصة سنة 1997.(أ، م زعي عزالدين ، أ. م هاشمي الطيب ، ع 33 ،2013 ، 15)

- **السبب الثاني:** هو أن الأزمة الأمنية التي حلت بالجزائر في سنوات التسعينات ارتفعت معدلات الهجرة الريفية نحو المدن، مما جعل معظم الفلاحين يتركون مساكنهم وأراضيهم وتركوا الزراعة واتجهوا نحو المدن، مما كان عاملا سلبيا على الزراعة وبالتالي انخفاض في الإنتاج الزراعي.

السبب الثالث: وهو نتيجة للسبب الثاني إذ أن السلطات الجزائرية عمدت إلى قصف بعض المناطق الجبلية بالطائرات لظروف أمنية وبالتالي أحرقت العديد من الأراضي الزراعية التي كانت بجانب هذه الجبال وهذا أمر بطبيعة الحال أدى الى نقص في المساحة الزراعة وإتلاف معظم المحاصيل الزراعية، وشهدت الغابات انخفاض في مساحتها إذ وصلت الى 201 مليون هكتار لسنة 2000، بعدما كانت 305 مليون هكتار سنة 1939 و 39 ملايين هكتار لسنة تغطى سوى 10177 مليون هكتار، وأتلفت الحرائق مساحة 8073 ألف هكتار أي 74% من مساحة التشجير. إضافة إلى ضعف التحديث واستعمال التقنيات والوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. ففي مجال البدور تم بيع ما مقداره 1.3 مليون قنطار منها 710 ألف قنطار عبر الصندوق أما بالنسبة لمبيدات الحشرات فقد تم بيع ما يكفي 258.28 ألف هكتار هذا وقد سجلت سنة 2003 ارتفاعا في كمية الانتاج بمعدل نمو قارب 118.4 مقارنة (5.5%) و (17.3%) على التوالي مقارنة بسنة 2003-2004 الجدول المالي يبين لنا تطور الانتاج لمدة 1989م-2005م. (أ . م زعي عزالدين ، أ.م هاشمي الطيب ، ع 33 ، 2013، 16)

الجدول رقم (04): توزيع الانتاج و نسبة التغير حسب نوع الحبوب للفترة 1989-2005.

السنة	قمح صلب	نسبة التغير	قمح لين	نسبة التغير	شعير	نسبة التغير
89/1988	8133490	_	338818	_	7898820	_
90/1989	5549460	- 0,32	1951340	4،76	8333560	0،05
91/1990	12917890	1,33	5775990	1،96	18099580	1،17
92/1991	13455310	0,04	4912210	- 0،15	13982900	- 0،23
93/1992	7960650	0,04	2204380	- 0،55	4080230	- 0،71
94/1993	5624280	- 0,29	1515360	- 0،31	2340670	- 0،43
95/1994	11886700	1 ,13	3112500	1،05	5849800	1،50
96/1995	20345700	1 ,55	9480340	2،04	18002220	2،077
97/1996	4554640	- 0،78	2060500	- 0،78	1908920	- 0،89
98/1997	15000000	0،67	7800000	2،78	7000000	2،67
99/1998	9000000	- 0،4	5700000	- 0،27	5100000	- 0،27
2000/1999	4863340	- 0،46	2740270	- 0،52	1632870	- 0،68
2001/2000	12388650	1،55	8003480	1،92	5746540	2،19
02/2001	9509670	- 0،23	5508360	- 0،31	4161120	- 0،27
03/2002	18022930	0،89	11625590	1،11	12219760	1،94
04/2003	20017000	0،11	7290000	- 0،37	12116000	- 0،49
2005	24147300	0،21	24147300	2،31	10328200	- 0،14

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على زعي عزالدين ، هاشمي الطيب ، 2013. ص 17

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج انتاج القمح خلال الفترة 1988-2005 هو إنتاج متدبدب يكون مرتفع وتارة أخرى ينخفض لتسجل أعلى قسمة سنة 2005و كذلك الحال للقمح اللين ليسجل أعلى نسبة سنة 2005 أنا بالنسبة للشعير فقد سجل أيضا تذبذبا في الانتاج و لكنه سجل أعلى نسبة له

سنة 1990 ب 18099580 قنطار وانخفضت القيمة الى10328200 سنة 2005 وهذا راجع إلى التقلبات الموسمية للمناخ من سنة الى أخرى حيث تفيض الأمطار وسنة أخرى يكون جفاف، بإضافة مشاكل أخرى التي تهدد الاراضي الصالحة للزراعة مثل الحرائق، الانجراف...إلخ.

الجدول رقم (05): توزيع الانتاج و نسبة التغير حسب نوع الحبوب للفترة 1989-2005.

السنة	خرطال	نسبة التغير	ذرة	نسبة التغير	ذرة بيضاء	نسبة التغير
89/1988	595610	–	4240	–	10840	–
90/1989	412810	- 0،31	2310	0،45	4640	- 0،57
91/1990	1281420	2،10	5000	1،16	3150	- 0،32
92/1991	928900	- 0،71	6620	0،32	3200	0،01
93/1992	272460	- 0،27	2250	- 0،66	1000	- 0،69
94/1993	152040	- 0،44	1850	- 0،17	0	- 1,00
95/1994	531000	0،71	4190	1،26	380	0
96/1995	1171740	1،21	4460	0،06	590	0،55
97/1996	168150	- 0،86	2570	- 0،42	1200	1،03
98/1997	450000	0،63	3100	0،20	490	- 0،59
99/1998	400000	- 0،11	5370	0،73	540	0،10
2000/1999	81700	- 0،79	15560	1،89	8340	14،44
2001/2000	436610	4،34	10870	- 0،30	5550	- 0،33
02/2001	334950	- 0،23	8370	- 0،23	6780	0،22
03/2002	775460	1،31	9810	0،17	6070	- 0،10
04/2003	890000	0،13	6790	- 0،31	8490	0،39
2005	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على زعي عزالدين ، هاشمي الطيب ، 2013. ص 17

نلاحظ من خلال الجدول ان انتاج الحبوب التالية متذبذب جدا:

بالنسبة للخرطال نلاحظ انه غير مستقر ابدا ففي السنوات الاولى عرف انخفاض ثم عاد ليرتفع لكنه لم يبقى ثابت لفترة زمنية طويلة ثم انخفض مرة اخرى بقي هكذا، كما نلاحظ ان اعلى انتاج له كان سنة 1991/1990 قدر ب1281420 طن اما بالنسبة ادنى انتاج كان سنة 2000/1999 وقدر ب 81700 طن، اما بالنسبة للذرة انها عرفت خلال السنوات الاولى ارتفاع مستمر الا انها انخفضت بعد ذلك و بقيت في تدهور ينخفض ويرتفع ، اما اعلى انتاج فكان خلال السنتين 2000/1999 قدر ب 15560 طن اما بالنسبة لأدنى انتاج فكان خلال سنتين 94/1993 ويقدر ب 1850 اما بالنسبة

للذرة البيضاء فكان الانتاج متذبذب و في بعض الاحيان كان منعدم اما بالنسبة لاعلى انتاج فكان خلال السنتين 89/1988 وقدر الانتاج ب10840 طن اما ادنى انتاج كان معدوم اي لم ينتج فيها الذرة البيضاء و كان خلال السنتين 94/1993 ، واذا قارنا المنتوجات ببعضها البعض ان اعلى انتاج كان للخرطال . وهذا راجع إلى التقلبات الموسمية للمناخ من سنة الى أخرى حيث تفيض الأمطار وسنة أخرى يكون جفاف، بإضافة مشاكل أخرى التي تهدد الاراضي الصالحة للزراعة مثل الحرائق، الانجراف...إلخ.

جدول رقم(6):مقارنة بين أنواع الحبوب المنتجة في الجزائر خلال الفترة2003/ 2004.

البيان	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	الذرة	الذرة البيضاء	المجموع
كمية الانتاج	20017000	7290000	12116000	890000	6790	8490	40328280
النسبة من الاجمالي%	50%	18%	30%	2،2%	0.02 %	0،02 %	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على زعي عزالدين ، هاشمي الطيب ، 2013، ص 717

من خلال هذا الجدول نجد أن القمح الصلب يحتل المرتبة الاولى بنسبة 50% والشعير يحتل المرتبة الثانية بنسبة 30% و المرتبة الثالثة القمح اللين ، اما المراتب الاخيرة الخرطال و الدرة و الذرة البيضاء النسب التالية 2,2% ، 0،02 %، 0,02%على التوالي .

ويمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية كميا ونوعيا في ثلاث مجموعات وهي:

الانتقاص العمدي من جانب الانسان، والفقد من الأراضي بسبب متطلبات الزراعية والفقد في خصائص الأراضي الزراعية.

1- **<u>إنتاج البقول الجافة والخضر والفواكه</u>:** تعتبر محاصيل البقول الجافة من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة في الجزائر، لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في تغدية اليومية وتضم البقوليات الفول الجاف والحمص والعدس، فبالنسبة للمساحة المخصصة لها يبدوا أنها قد عرفت تدبدبا كبيرا خلا ل فترة 1990-2001 إذ سجلت المساحة أعلى مستوى لها سنة 1994 حيث بلغت 111023 ألف هكتار، بينما سجلت سنة 2001 أدنى مستوى لها لتبلغ 59.47 ألف هكتار، وبذلك تكون المساحة المزروعة قد عرفت انخفاض قدره 5.8 % مقارنة بالنسبة السابقة، وهذا الانخفاض المسجل نرده إلى انخفاض كمي ونوعي للبذور، وارتفاع في الأسعار، وابتداء من سنة 2000 واصل الإنتاج اتجاهه التصاعدي بعد ذلك، ولكنه ارتفاع نسبي ، وهذا يعود إلى الاهتمام الذي أولته السياسات الزراعية الجديدة المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.(أ. م زعي عزالدين ، أ. م هاشمي الطيب ، ع 33 ، 2013 ، 18)

أما عن مستوى التغطية الوطنية للإنتاج فقد غطت سوى 12% من احتياجات الاستهلاك بالنسبة لهذه السنة وللعلم حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الجزائر تعتبر من بين أضعف المستويات مقارنة ببعض الدول العربية.

الجدولين التالين يبينان تطور المساحة والإنتاج لهذه السلعة الغذائي

الجدول رقم (7) : يوضح تطور مساحة و نسبة تغير البقول الجافة والخضر والفواكه خلال المدة 1989-2004 الوحدة، الهكتار.

السنة	البقول الجافة		مجموعة الخضر		الفواكه ذات الحبيبات والنواة + الحمضيات	
	المساحة (الهكتار)	نسبة التغير	المساحة (الهكتار)	نسبة التغير	المساحة (الهكتار)	نسبة التغير
90/1989	92150	_	298790	_	159000	_
91/1990	104530	0،13	330620	0،10	159000	0
92/1991	102420	- 0،02	319720	- 0،03	160000	6،28
93/1992	100880	- 0،01	296130	- 0،07	163000	0،02
94/1993	111230	0،10	279150	- 0،06	162000	- 6،13
95/1994	105980	- 0،047	293360	0،04	159000	- 0،02
96/1995	90280	- 0،15	290750	- 8،89	158000	- 6،29
97/1996	79950	- 0،11	267060	- 0، 08	157000	- 6،33
98/1997	77510	- 0،03	267440	1،42	158000	6،37
99/1998	72410	- 0،06	275450	0،03	160000	0،01
00/1999	63140	- 0،12	274930	- 1،89	164000	0،02
01/00	59470	-0،06	277400	8،98	191000	0،16
02/01	62160	0،04	290690	0،05	226000	0،18
03/02	68010	0،09	320100	0،10	263000	0،16
2004	72063	0،06	345558	0،08	295000	0،12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على زعي عزالدين ، هاشمي الطيب ، 2013. ص 17

.

من خلال الجدول نلاحظ ان المساحة المخصصة لزراعة البقول الجافة تارة تزداد وتارة اخرى تنخفض مرة يخصص لها مساحة كبيرة ومرة اخرى تخصص لها مساحة صغيرة، واعلى مساحة سجلت لها سنة 1993 _1994 والتي قدرت ب 111230 هكتار، بالإضافة ايضا الخضر ايضا مساحتها متذبذبة تارة تخصص لها مساحة كبيرة وتارة اخرى تخصص لها مساحة صغيرة و اعلى مساحة سجلتها سنة 2004 قدرت ب 345558 هكتار، اما الفواكه ذات الحبيبات و النواة و الحمضيات المساحة التي خصصت لها تعد مساحة لابأس بها مقارنة مع المساحات التي خصصت للمنتوجات سابقة الذكر لانها ليست متذبذبة كثيرا اما بالنسبة لأعلى مساحة خصصت لها هي سنة 2004 وقدرت ب295000 هكتار، اما بالنسبة للمساحة الاكبر بين مساحة المنتوجات الثلاثة تعود للمساحة المخصصة للخضر خلال الفترة قمنا بدراستها.

جدول رقم (8):مقارنة بين المساحة المخصصة لكل نوع من المنتجات خلال سنة 2004:

البيان	البقول الجافة	مجموعة الخضر	الفواكه ذات الحبيبات والنواة + الحمضيات	المجموع
2004	72063	345558	295000	712621
النسبة من الإجمالي%	10%	48 %	41 %	100 %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على زعي عزالدين ، هاشمي الطيب ، 2013. ص 17

نلاحظ من خلال الجدول ان مجموعة الخضر هي التي تخصص لها اكبر مساحة و تأتي في المرتبة الاولى من حيث المساحة 48 %، اما المرتبة الثانية للفواكه ذات الحبيبات والنواة والحمضيات ب41 % اما في المرتب الثالثة فهي للبقول الجافة وتملك اصغر مساحة.

الجدول رقم (9): يوضح تطور الإنتاج و نسبة تغير البقول الجافة والخضر والفواكه خلال المدة 1989-2004 (الوحدة، القنطار).

السنة	البقول الجافة		مجموعة الخضر		الفواكه ذات الحبيبات والنواة + الحمضيات	
	الانتاج (ا)	نسبة التغير%	الانتاج (القنطار)	نسبة التغير%	الانتاج (القنطار)	نسبة التغير%
90/1989	350890	_	22607550	_	4531530	_
91/1990	630190	0،79	29371790	0،30	3261300	-0،28
92/1991	633860	5،82	306652210	9،44	6199890	0،90
93/1992	481470	- 0،24	29638050	- 0،90	6354330	0،02
94/1993	382970	- 0،20	25706200	- 0،13	6264900	-0،01
95/1994	414380	- 0،44	32000000	0،24	6086480	-0،03
96/1995	680000	0،64	31467000	- 0،01	7067440	0،16
97/1996	276360	- 0،59	30093740	- 0،04	6406040	-0،09
98/1997	450500	0،63	32859130	0،05	7457860	0،16
99/1998	394650	-0،12	33158300	9،10	8630560	0،16
00/1999	218640	-0،44	33081560	-2،31	8306350	-0،04
01/00	384360	0،76	33622030	0،01	8975600	0،08
02/01	435340	0،13	38374160	0،14	10225590	0،14
03/02	577480	0،33	49088610	0،28	11305300	0،10
2004	580000	4،36	54800000	0،12	12282110	0،09

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على زعي عزالدين ، هاشمي الطيب ، 2013. ص 17

من خلال الجدول نلاحظ ان انتاج البقول الجافة في السنتين الاولتين في ارتفاع ثم يبدأ في انخفاض في السنوات الموالية ثم يعود ليرتفع مرة اخرى ومرة اخرى ينخفض اي ان الانتاج متذبذب، وكذلك المنتوجات الاخرى انتاجها متذبذب، فيما يخص اعلى انتاج للبقول الجافة كان سنة 96/1995 و الذي قدر ب 680000 طن اما بالنسبة لمجموع الخضر فكان سنة 2004 قدر ب 54800000 طن، اما الفواكه ذات الحبيبات والنواة + الحمضيات فكانت أعلى كمية سنة 2004 وقدرت بـــ 12282110 طن.

جدول رقم (10):مقارنة بين كمية الانتاج لكل نوع من المنتجات سنة 2004:

السنة	البقول الجافة	مجموعة الخضر	الفواكه ذات الحبيبات والنواة + الحمضيات	المجموع
2004	580000	54800000	12282110	67662110
النسبة من الإجمالي%	0،8 %	81 %	18 %	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أ . م زعي عزالدين ، أ. م هاشمي الطيب ، 2013 ،ص 17

نلاحظ ان اكبر نسبة انتاج تعود لمجموع الخضر ب 81 من الاجمالي، اما النسبة التي تليها في تعود للفواكه ذات النواة و الحبيبات و الحمضيات التي تكون في المرتبة الثانية اما البقول الجافة في في المرتبة الاخيرة، وفي الاخير يمكن القول ان كمية الانتاج تتناسب مع المساحة المخصصة للإنتاج فكلما كانت المساحة كبيرة كان الانتاج وفير.

2: الإنتاج الحيواني: ويتمثل فيا يلي:

1-2 إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء: نلاحظ أن الانتاج المحلي بالنسبة للحوم الحمراء لا يشمل إلا حوالي 28.2 % من اجمالي اللحوم المطلوبة للاستهلاك الوطني أي جزء من مستويات الانتاج من اللحوم الحمراء لازلت أقل من حجم الاستهلاك المحلي، بمعنى أن جزء من النسبة المتبقية (71.8) يتم استردادها من الخارج على اعتبار أن هناك جزء من اللحوم غير مراقب ويغطي جزء من الاحتياجات الاستهلاكية، وهذا راجع الى الحالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية، حيث أن المساحة المخصصة للمراعي تقدر 31.6 مليون هكتار، وتجعلها في تبعية واضحة للدول المنتجة لهذه المادة، كالأرجنتين، كندا، هولندا اكتست صناعة الدواجن أهمية متزايدة مند مطلع

الثمانينات وذلك لتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية وذلك بفعل الزيادة الهامة في الانتاج الدواجن وبدرجة أقل اللحوم الحمراء تعتبر الثروة الحيوانية في الجزائر من عناصر الثورة الزراعية الاساسية.

2-2إنتاج البيض: أما في مجال إنتاج البيض فتعرف الجزائر اكتفاء نسبيا هو الحال بالنسبة لا لإنتاج اللحوم البيضاء عموما.(أ.م زعي عزالدين ، أ.م هاشمي الطيب، ع 33، 2013، 20)

2-3إنتاج الحليب: تبقى الجزائر في مجال الحليب كما هو الحال بالنسبة لمجموع محاصيل الحبوب والبقوليات واللحوم رهينة السوق العالمية حيث تستورد حوالي مليار لتر من حاجياتها مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالي مليار لتر وذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي3 مليارات لتر من الحليب تبعا لتقديرات سنة 2006، وهذا بسبب نقص التأطير والتأهيل والامكانيات الخاصة بالحفظ وغرف التبريد للعديد من المستثمرين في هذا المجال والجدير بالذكر أن إنتاج الحليب الجزائري يتوزع على المناطق الأربعة للبلاد، إلا أن المنطقة الشرقية تعد أهم منتج للحليب حيث تمثل 55% مقابل 17% لمنطقة الوسط و 14% لمنطقتي الغرب والجنوب.(أ .م زعي عزالدين ، أ.م هاشمي الطيب ، ع 33، 2013 ، 21)

فيما يلاحظ أن حصة الفرد الجزائري من استهلاك الحليب تتراوح بين 1000 و120 لتر سنويا.

2-4إنتاج العسل: أما إنتاج العسل لم يعرف اهتماما كبيرا وواسعا وكان النشاط فيه مقتصرا على بعض التعاونيات لإنتاج العسل، بالإضافة الى استغلاليات صغيرة على اعتبار الأهمية التطبيقية لهذه المادة.

جدول رقم (11) : يوضح تطور اللحوم الحمراء خلال المدة 1993-2001

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
اللحوم الحمراء (الطن)	295200	295200	299600	309000	298000	300000	312000	306000	256000
نسبة التغير%	_	0%	1%	3 %	- 3 %	0،67 %	4%	- 2%	- 16 %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد أ . م زعي عزالدين ، أ . م هاشمي الطيب ، 2013 ، ص 22 .

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك ارتفاع مستمر في السنوات الاولى في انتاج اللحوم الحمراء 1993-1996 ثم تنخفض سنة 1997 لتعود لترتفع مرة اخرى ، لكن تنخفض مرة اخرى في السنتين الاخيرتين بشكل ملحوظ. كان اكبر انتاج لها سنة 1996 الذي قدر ب 309000.طن و السبب ربما يعود الى نقص الاهتمام أو انخفاض الاتجاه للاستثمار بهذا النوع من الانتاج

جدول رقم (12): يوضح تطور اللحوم البيضاء خلال المدة 1993-2001.

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
اللحوم البيضاء	199000	219000	190000	93400	105000	160000	106572	120256	121050
نسبة التغير %	_	10%	-13%	-51%	12%	52%	-33%	12%	0،6%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد أ . م زعي عزالدين ، أ . م هاشمي الطيب ، 2013 ، ص 22 .

نلاحظ من خلال الجدول ان انتاج اللحوم بيضاء في تذبذب مستمر ،تارة مرتفع وتارة اخرى منخفض ، بمعنى سنة يرتفع فيها و السنتين التي بعدها انخفض فيها، ثم ارتفع لمدة سنتين ثم انخفض اي ان انتاج اللحوم البيضاء غير مستقر. واكبر انتاج كان سنة 1994 .بسب تحسن الاهتمام بهذا الاستثمار

جدول رقم (13) : يوضح البيض خلال المدة 1993-2004.

الوحدة:(10^6)

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيض	210	230	264	171	190	220	272	283	216
نسبة التغير%	_	9،5%	14،7%	-35%	11%	15،7%	23،6%	4%	-23%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد أ . م زعي عزالدين ، أ . م هاشمي الطيب ، 2013 ، ص 22

نلاحظ من خلال الجدول ان انتاج البيض جيد او مرضي مقارنة بالمنتوجات السابقة رغم فيه تذبذب في الانتاج لكنه ليس كبير وهذا التذبذب يمس سنة او سنتين فقط . و اكبر انتاج له كان سنة 2000.

جدول رقم (14): يوضح تطور الحليب خلال المدة 1993-2001.

الوحدة :لتر

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الحليب	101600	105700	105000	110000	105000	120000	155873	158359	163721
نسبة التغير%	_	4%	- 6،6%	5%	- 4%	14%	30%	1،6%	3%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد أ . م زعي عزالدين ، أ . م هاشمي الطيب ، 2013 ، ص 22 .

من خلال الجدول نلاحظ أن انتاج الحليب جيد و مرضي لا نه يمكن ان نعتبره يرتفع باستمرار لان تلك انخفاض مس سنتين فقط هما 1995 و1997 و انخفاض كان ضعيف ، واكبر انتاج له كان سنة 2001 .

جدول رقم (15) : يوضح تطور العسل خلال المدة 1993-2004.

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
العسل	1800	2800	1800	2500	1100	1500	1183	1054	1639
نسبة التغير%	_	55%	36%	38%	-56%	36%	-26	-11%	55%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد أ . م زعي عزالدين ، أ . م هاشمي الطيب ، 2013 ، ص 22 .

من خلال الجدول الذي يوضح لنا تطور إنتاج العسل نلاحظ أن خلال السنوات 1993 الى غاية 2001 انا انتاج العسل في تذبذب مستمر تارة يرتفع وتارة اخرى ينخفض اي هنا تذبذب مستمر خلال هذه الفترة ، اي سنة يرتفع فيها و سنة اخرى ينخفض لا يوجد استقرار في الانتاج وهذا ما وضحه الجدول السابق وكان اعلى انتاج له سنة 1994. اما في سنة 2004 لم نشهد اي انتاج.

من خلال ما سبق نستنتج ان المنتوجات الاكثر تطورا و الاقل تذبذبا هي البيض والعسل، اما المنتوجات الاخرى في تتميز بعدم الاستقرار في انتاجها و التي هي اكثر استهلاكا ، ويكن ان يكون السبب في التذبذب هو عدم الاهتمام اكثر بهذه المنتوجات وهذا القطاع بالإضافة للأسباب المناخية.

من أجل التوضيح أكثر حول الصادرات والواردات للسلع الزراعية هناك ثلاث مواد الأكثر استرادا وهي الحبوب، البقول الجافة، والحليب وتمثل 60% من الواردات الزراعية أو إتنان أكثر تصدير وهي التمور والخمور 9.95 من الصادرات الزراعية.

الجدول رقم (16): الواردات والصادرات لبعض المنتجات الغذائية الأساسية خلال المدة 1980 – 2006

السنوات	الحبوب		الحليب		البقول الجافة		التمور		الخمور	
	X	M	X	M	X	M	X	M	X	M
1970-1980	%1	%47	%0	%25	%6	%38	%1	%0	%6	%38
1980-1990	%0	%70	%0	%56	%0	%69	%2	%0	%0	%69
1990-2000	%0	%85	%0	%60	%0	%76	%4	%0	%0.3	%76
2000-2006	%0	%65	%0	%59	%0	%77	%3	%0	%0.3	%77

المصدر: أ . م زعي عزالدين ، أ . م هاشمي الطيب ، 2013 ، ص 26 .

نلاحظ من خلال الجدول أن واردات الحبوب ترتفع مع ارتفاع السنوات ثم تنخفض في الفترة 2000-2006 على عكس الصادرات أكبر نسبة سجلت خلال الفترة 1970-1980 ثم انخفضت وكدا الحليب الواردات ترتفع أما الصادرات فهي معدومة ، ضف الى ذلك البقول الجافة وكذلك الخمور وهذا يعني أن الدولة لا تحقق الاكتفاء في هذه المواد وبالتالي تلجأ الى استيراد من دول أخرى، أما فيما يخص التمور فنلاحظ العكس أن الصادرات ترتفع فهي تحقق الاكتفاء في هذا المجال وهذا ما يؤدي الى الاختلال في الميزان التجاري الزراعي.

المطلب الثالث: حصيلة ومؤشرات سياسة التنمية الفلاحية: مست سياسة التنمية الفلاحية عدة جوانب مختلفة تمثلت في:

أولا: الأراضي والمستثمرات الفلاحية ومساحتها: بلغت المساحة الزراعية المستغلة لم تشهد زيادة معتبرة إن ظلت ثابتة تقريبا لمدة خمس سنوات أي من 84 مليون هكتار، وما يميز هذه المستثمرات أن أغلب المستثمرين يمتلكون المستثمرات أقل من 10 هكتار، بنسبة 70% من المستثمرين في حيث أن نسبة 2% تقريبا هؤلاء يمتلكون مستثمرات ذات الحجم الكبير من 50 هكتار التي تحتل أخر مساحة بنسبة 23% من المساحة الزراعية المستغلة مقارنة بالمستمرات الأخرى، وهذا ما أثر سابا على نصيب الفرد من المساحة الزراعية حيث بلغ 0.24 هكتار ويعتبر أقل نصيب مقارنة بالدول العربية مثل تونس 0.94، والمغرب0،28 هكتار وهذا المستوى له أثر سلبي على الانتاج والمردودية الفلاحية أو الجدول التالي يبين ذلك .(هاشي الطيب،2014 ، 7)

الجدول رقم (17) : حجم الاستثمارات ونسبة مالكيتها.

حجم المستثمرات	نسبة المالكين	نسبة من المساحة المستغلة
من 0.1 إلى 10 هكتار	70	%25
متوسط 10-50 هكتار	22.6	%52
أكبر من 50 هكتار	1.9	%23
Hors sol	5.5	%0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد. على هاشمي الطيب ، 2014 ،ص 7.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان اغلب المستثمرين يمتلكون مستثمرات اقل من 10 هكتار ، بنسبة 70 من المستثمرين ، في حين ان نسبة 1.9 بالمئة اي ما يقارب 2 بالمئة من هؤلاء يمتلكون مستثمرات ذات الحجم أكبر من 52 هكتار و التي تحتل آخر مساحة بنسبة 23بالمئة من المساحة المستغلة مقارنة بالمستثمرات الاخرى، و هذا ما أثر سلبا على نصيب الفرد من المساحة الزراعية.

ثانيا: الموارد المائية:

يشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للتنمية والبيئة سنة 2010 أن الجزائر من أكثر البلدان عرضة للتأثر سلبا بتغير المناخ.

حيث أنها تعتمد على مياه الأمطار ولهذا فإن مواردها من المياه المتجددة والمياه الجوفية محدودة، وتعتبر أقل من المغرب وتونس، حيث بلغت الكمية 517 كلم^2، في حيث أن المغرب بلغت 10 ألاف كلم^3 و1595 كلم^3، وبالتالي النصيب السنوي للفرد الجزائري من المياه العذبة المتجددة بلغ 43 م^3 حسب تقرير عام 2010.

بعدما كان 149 م^3 سنة 2006، بينما بالمغرب 316 م^3 و 154 م^3 في تونس، إضافة الى أن حجم المياه التي تفقدها الجزائر مرتفعة مقارنة بنفس الدول السابقة، حيث وصلت معدلات الفاقد من المياه في الجزائر الى 43% في وهران 51% في الجزائر، بالمقارنة مع 18% في تونس، و 25 % في الرباط 7 الى 20% في المدن الأوروبية والولايات المتحدة، وهنا يتطلب ضرورة تحسين عمليات صيانة شبكات التوزيع .(هاشي الطيب، 2014،8)

ثالثا: استخدام المكننة والتكنولوجية في القطاع الفلاحي: بلغت كمية الأسمدة الموزعة بكافة أنواعها أكثر من 2.57 مئة ألف طن سنة 2010–2011 مقابل 2.39 مئة طن سنة 2009–2010 و 1.72 مئة ألف طن سنة 2010–2011 وبالتالي زاد مستوى التخصيص من الحبوب في المنطقة التي ارتفعت من 130 ألف هكتار عام 2008–2009 الى 404 ألف عام 2009–2010 و 77،543 هكتار عام 2010–2011 لأسمدة التغطية أما البدور فقد بلغت كمية البذور الموزعة على الفلاحين من طرف الشبكة (ccls) 1.662 مليون قنطار للجملة 2011–2012 مقابل 446،1 مليون قنطار لسنة 2010، وهو ما يمثل نسبة التغطية 47.7% أما إنتاج البطاطا لغرض الاستهلاك فقد بلغ ارتفاع إنتاج بدور البطاطا الى 272.215 طن سنة 2011، بعدما بلغ 236.468 طن سنة 2010 و 217.534 طن سنة 2009.

ومن أجل تطوير المهنة في النظم الزراعية، واحياء صناعة الآلات الزراعية في الجزائر، هناك برنامج مرافقة الفلاحين والتعاونيات، أطلقت عليه عام 2009 بتأجير بنك الفلاحة والتنمية الريفية والدفع نقدا في نهاية سبتمبر 2011، وصل توزيع الجرارات إلى أكثر من 7.829 جرار جديد والتي تمثل 11% من المرفأ الوطني، و1252 حاصد والتي تمثل 15.6% من الموفأ الوطني. .(هاشي الطيب، 2014،8)

رابعا: تطور الانتاج الفلاحي: تشير المعطيات والاحصائيات لوزارة الفلاحة لسنة 2012 أن الانتاج الوطني(الحبوب، الأعلاف، الخضراوات، البقول، البطاطا الطماطم الصناعية، واللحوم الحمراء والبيضاء) عرف تدبدب في نمو الانتاج الزراعي في السنوات 10 الأخيرة (2000–2020) بنسبة 7.3%، 31.5% سنة 2009، 8.5% سنة 2010، و 10.6% سنة 2011 بعدما كان 2.3 % في العقد الماضي معدل النمو بالحجم والتوقع خلال الفترة 2001–2014 هو معدل 9.3% أما الموسم 2012–2013 انخفض الى 9.4% حيث أرقام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في التقييم الأخير لسنة 2013. (هاشي الطيب، 2014،9)

والجدول التالي يوضح تطور الانتاج الفلاحي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

الجدول رقم (18): تطور الانتاج الفلاحي 2000-2011.

البيان	الحبوب مليون قنطار	نسبة التغير %	فرع الحليب مليار لتر	نسبة التغير %	مجمع الحليب مليار لتر	نسبة التغير %	البطاطا مليون قنطار	نسبة التغير %
08-00	29.7	_	2	_	173.2	-	17	_
2009	61.2	1،06	2.39	0،19	300.5	0،73	26.8	0،58
2010	45.6	- 0،25	2.7	0،13	393.3	0،31	33	0،23
2011	42.5	- 0،07	2.93	0،08	572	0،45	38.6	0،17

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد. على هاشمي الطيب ، 2014 ،ص 9.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان الانتاج الحبوب في تراجع مستر على عكس المنتوجات الاخرى فان انتاجها في ارتفاع مستمر(الحليب ، البطاطا) اعلى انتاج بالنسبة للحبوب كان سنة 2009 اما بالنسبة للحليب فكانت 2011 واعلى انتاج للبطاطا كان ايضا سنة 2011 .

الجدول رقم (19) : تطور الانتاج الفلاحي 2000-2011

البيان	الحمضيات	نسبة التغير%	التمور	نسبة التغير%	الزيتون	نسبة التغير%	لحوم حمراء	نسبة التغير%
08-00	5.8	_	4.72	_	2.5	_	2.6	_
2009	8.44	45%	6.01	27%	4.75	9%	3.46	33%
2010	7.88	-7%	6.45	7%	3.11	-34%	3.82	10%
2011	11.1	41%	7.24	12%	6.1	96%	4.2	10%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد. على هاشمي الطيب ، 2014 ،ص 9.

نلاحظ من خلال الجدول ان الحمضيات و الزيتون قد تراجع انتاجهما خلال سنة 2010 بنسبة تغير على التوالي ثم لتعود لترتفع مرة اخر سنة 2011 ، اما التمور و اللحوم الحمراء 0،34 – و 0،07– فقد عرفت تزايد مستمر في الانتاج .

الجدول رقم (20) : تطور الانتاج الفلاحي 2000–2011

البيان	بقول جافة	نسبة التغير%	لحوم بيضاء	نسبة التغير%
00-08	402	_	1.95	_
2009	643	60%	2.09	7%
2010	723	12%	2.82	34%
2011	788	9%	3.36	91%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد. على هاشمي الطيب ، 2014 ،ص 9.

من خلال الجدول نلاحظ ان البقول الجافة و اللحوم البيضاء في تطور مستمر اذ نلاحظ ان القول الجافة ارتفعت سنة 2009 ب 6% و في سنة 2010 ارتفعت بنسبة 12% وفي سنة 2011 ارتفعت بنسبة 9% ، بالإضافة الى اللحوم الحمراء حيث شهدت ارتفاع مستمر وكبير حيث ارتفعت بنسبة 0,07سنة 2009 ، ثم ارتفعت بنسبة 34% خلال سنة 2010 ، اما سنة 2011 فقد ارتفعت بنسبة 91% ، و تعتبر هذه النتيجة مبشرة للقطاع الفلاحي.

من خلال ما سبق نستنتج الانتاج الفلاحي في تطور مستمر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2010 ، هناك بعض المواد او المنتوجات فيها تراجع في سنة 2011 الا انه طفيف مثل :الحبوب الذي عرف تذبذب مستمر في الانتاجه وهذا الانخفاض راجع لعدة اسباب يمكن ذكر بعضها والتي تتمثل في:

–اسباب طبيعية و التي تتمثل في البرد الذي اصاب بعض المناطق ، ضف الى ذلك الحرائق التي تنتج بسبب ارتفاع درجة الحرارة الصيف .

–مشكل التسويق التي تعاني منها .

–ظاهرة الجفاف التي عرفتها الجزائر في الآونة الاخيرة.

–ظاهرة الجفاف التي تهدد العديد من مساحات الجزائر.

لم يغطي الانتاج المحلي احتياجات السكان المتزايدة والجدول التالي يوضح نسبة التغطية في الفترة 2007-2008 خاصة الأساسية كالحبوب والحليب والبقول الجافة بعيدة المنال حيث لم تصل الى النصف.

الجدول رقم (21) : الانتاج الزراعي ونسبة التغطية الوطنية خلال الفترة 2007-2008.

المادة	الحبوب	الحليب	البقول الجافة	السكر والشاي	اللحوم	البطاطا	الفواكه والخضر	الطماطم الصناعية
نسبة التغطية%	%35	%40	%35	%0	%80	%80	%80	%90

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على هاشمي الطيب ، 2014 ، 10.

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التغطية بالنسبة للمواد التالية الحبوب ، الحليب ، البقول الجافة تقترب من النصف، اما بالنسبة للسكر والشاي فان نسبة تغطيتها ضعيفة او بالأحرى معدومة أما بالنسبة للحوم و البطاطا و الفواكه و الخضر و الطماطم الصناعية في تتجاوز النصف و حصيلتها مرتفعة لتسجل أعلى نسبة تغطية هي 90% وهي للطماطم الصناعية. و يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(04):يوضح الانتاج الزراعي ونسبة التغطية الوطنية خلال الفترة 2007-2008.

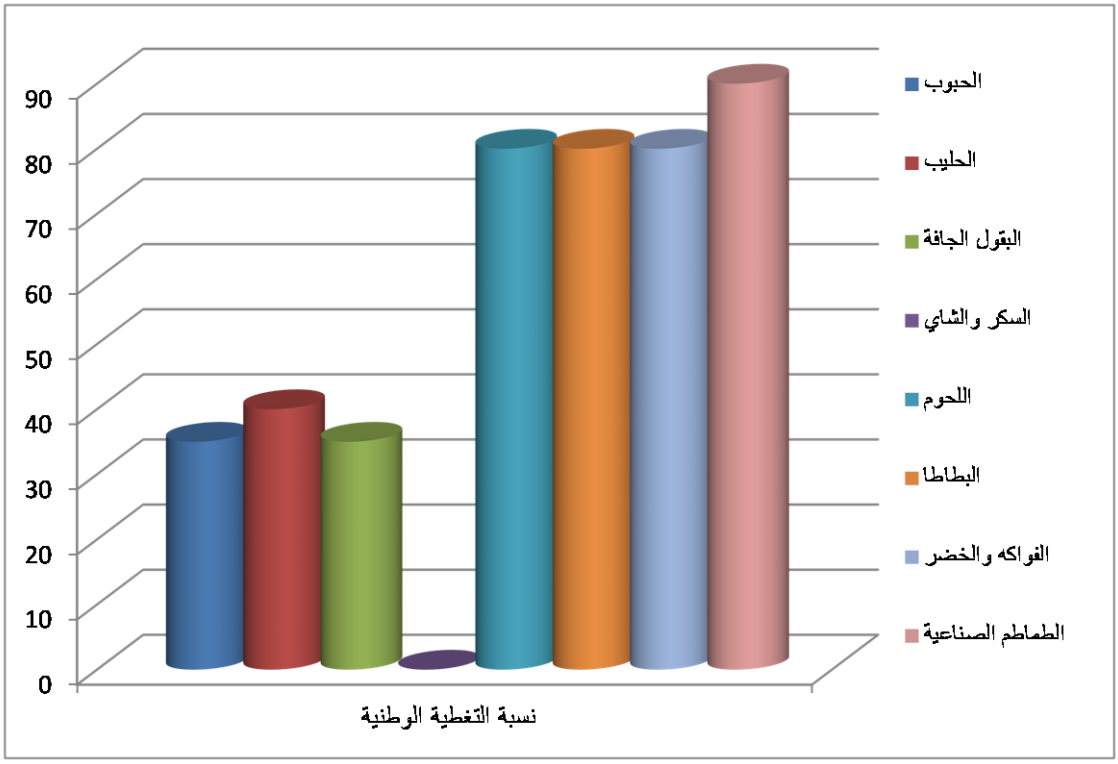

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الموجودة في الجدول اعلاه.

الشكل السابق يعكس لنا المعطيات الموجودة في الجدول السابق، اد نلاحظ من خلال الشكل أن أعلى نسبة تغطية هي الطماطم الصناعية ، ثم تأتي في المرتبة الثانية الفواكه والخضر والبطاطا و اللحوم في نفس المستوى ، او لديهم نفس نسبة التغطية ، كمان نلاحظ نسبة التغطية السكر والشاي منعدمة .

وعلى أساس هذا الارتفاع في الانتاج الفلاحي ارتفعت الوحدة الغذائية لكل فرد من 310 كلغ في الفترة 2000-2004 الى 3500 كلغ سنة 2011، لكن حجم هذه الكمية الوفيرة تعتمد بالدرجة الأولى على الواردات وخاصة في المنتجات الرئيسية وذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب والبقول الجافة والزيوت والجدول التالي يبين أن معدل التغطية الانتاج لم يصل الى نسبة ثلاث أرباع (75) من الوفرة خلال الفترة 2001-2007.

الجدول رقم (22) : تطور الوفرة الغذائية بالحجم خلال الفترة 2007-2011(طن).

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الانتاج الوطني	170.505.513	16.629.515	24.571.232	25.202.217	25.394.612
الواردات الغذائية	7.999.492	9.541.621	9.217.066	8.863.123	11.559.704
المجموع	178505005	26.171136	33.788.298	34.065.340	36.954.316
معدل التغطية للإنتاج المحلي %	%96	%64	%73	74%	%69

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على هاشمي الطيب ، 2014 ،ص11.

نلاحظ من خلال الجدول التالي ان الوفرة الغذائية كبيرة وتزداد باستمرار وهذا ما قد نفسره بزيادة الانتاج الوطني على حساب الواردات اذ نلاحظ ان الانتاج الوطني يزداد باستمرار و اقل كمية سجلت سنة 2008 و قدرت ب16.629.515طن كما سجلت الجزائر اعلى كمية للإنتاج سنة 2011 ب 25.394.612 **طن**، كما ان الواردات ترتفع الا انها اقل من الانتاج الوطني اذ حققت ادنى انتاج سنة 2007 قدر ب 7.999.492 **طن** اما اعلى كمية فقد سجلت سنة 2011 قدرت ب 11.559.704 **طن**، و بالتالي فان هذا يمكن ان تفسره معدل التغطية للإنتاج المحلي حيث ان اكبر معدل لتغطية كان سنة 2007 قدر ب 96% وهذا ما يدل ان انتاج الجزائري في تطور وهذا راجع الى اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): يوضح معدل التغطية للإنتاج المحلي خلال الفترة 2007-2011

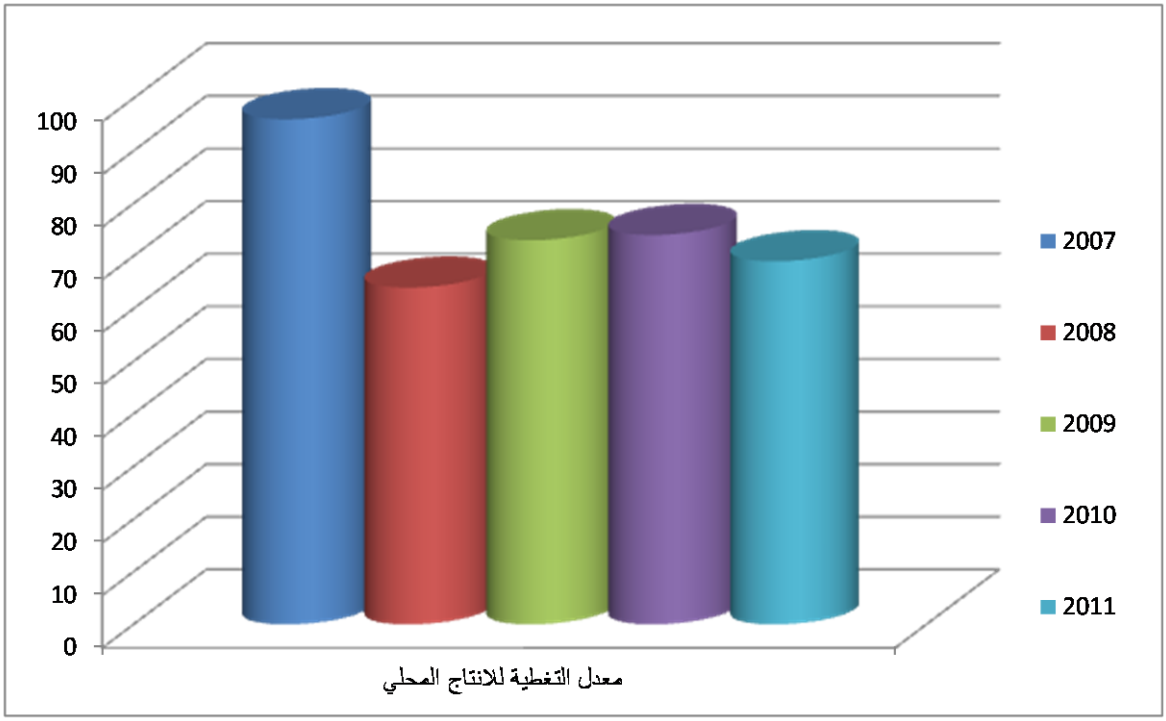

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات الموجودة في الجدول اعلاه.

نلاحظ ان دولة تغطي احتياجات، اي انها لديها وفرة غذائية هائلة ، الا ان هذه الوفرة الغذائية تعتمد على الانتاج المحلي بالدرجة الاولى و على الواردات الدرجة الثانية و خاصة المنتوجات الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع : مثل الحبوب و الحليب ...الخ من المواد الاساسية، اما اعلى نسبة تغطية سجلتها الجزائر للإنتاج المحلي هي 96% سنة 2007 .

أما الوفرة الغذائية بالنسبة للفرد فالمعطيات لسنة 2011 تشير الى بعض المنتجات لها للاكتفاء ذاتي في شتى المنتجات ذات الاستهلاك الواسع تعتمد على الواردات والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (23) : الوفرة الغذائية للفرد في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع لسنة 2011

الانتاج	الحبوب	الحليب	البقول الجافة	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	البطاطا	التمور
الانتاج الوطني	80.2 كغ	83 ل	2.2 كغ	9.3 كغ	11.6 كغ	106.4 كغ	19.9 كغ
الواردات	205.4 كغ	69 ل	6.8 كغ	..	1.3 كغ	..	..
المجموع	285.6 كغ	152ل	9 كغ	9.3 كغ	12.9 كغ	106.4 كغ	19.9 كغ

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على هاشمي الطيب ، 2014، 11.

نلاحظ من خلال الجدول ان المنتوجات الغذائية التي تكون الاكبر استهلاكا هي الحبوب في المرتبة الاولى ب :285,6كغ ثم تأتي وراءاها في المرتبة الثانية الحليب ب: 152ل ثم البطاطا في المرتبة الثالثة البطاطا فهذه المنتوجات تلقى استهلاكا واسعا من قبل الفرد الجزائري .ونلاحظ ايضا ان نسبة الانتاج الوطني بالنسبة للحبوب هو 80,2 بالمئة من مجموع الاستهلاك و بالتالي فهي تلجأ للاستيراد، ومنه فان نسبة الواردات 71.92 من مجموع الاستهلاك الكلي، اما بالنسبة للحليب فان الانتاج الوطني هو 54.61من مجموع الاستهلاك الاجمالي، الا انها تقوم بالاستيراد باعتباره مادة اساسية لا يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي فهي تستورد بنسبة اقل تقدر ب 45.39، بالنسبة للبطاطا فنلاحظ ان الانتاج الوطني يحقق الاكتفاء الغذائي بالتالي فان انتاجها هو استهلاكها.

الشكل رقم (06): يوضح الوفرة الغذائية للفرد في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع لسنة 2011

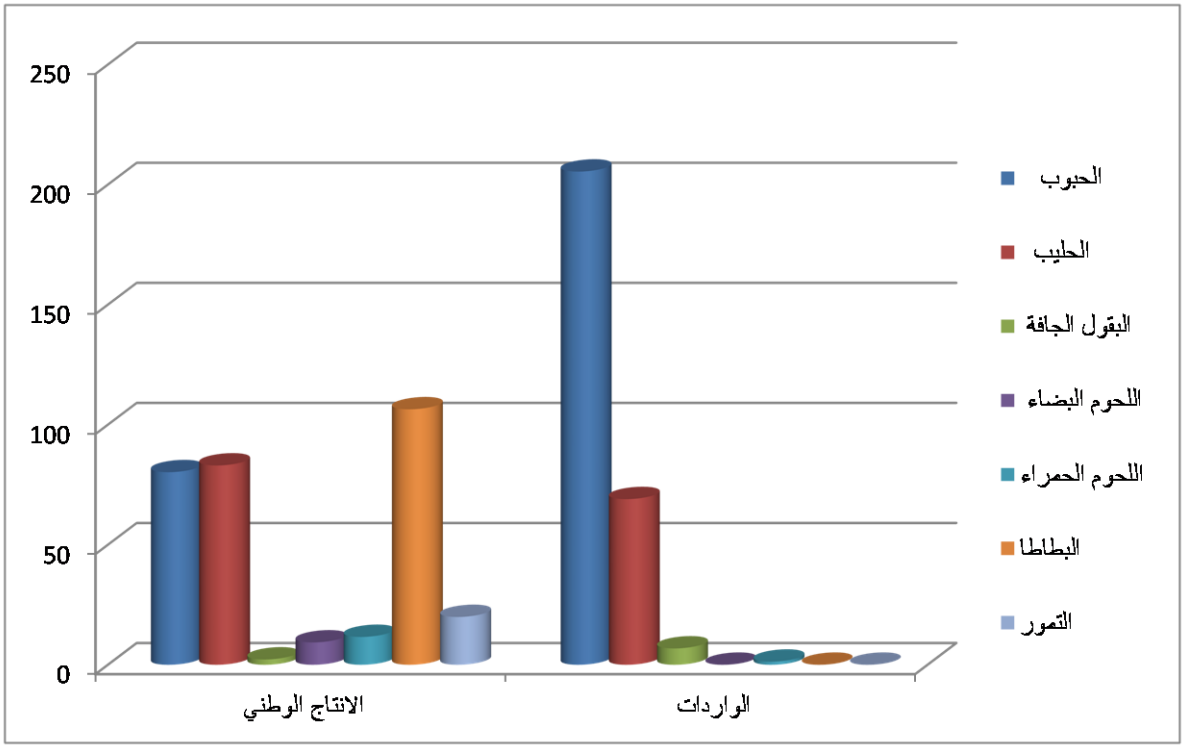

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات الموجودة في الجدول اعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل السابق ان الانتاج الوطني ضعيف جدا بالنسبة للواردات:

فبالنسبة للحبوب: اذا قارنا الانتاج الوطني بالواردات نجد ان الجزائر تستورد اكثر مما تنتج ، وهذا يعني ان انتاجها الوطني لا يحقق الاكتفاء باعتباره المادة الاساسية التي يتناولها الفرد بكثرة، فان استهلاكها واسع جدا و الدولة لا تستطيع تحقيق الاكتفاء لهذا الاستهلاك الواسع لذا تلجأ للاستيراد.

بالنسبة للحليب : فنلاحظ ان الجزائر تستهلك انتاجها الوطني بالكامل و الاستهلاك هما واسع ايضا لا يقل عن استهلاك الحبوب وهذا لا يعني ان الانتاج يحقق الاكتفاء بل الدولة تلجأ للاستيراد.

المنتوجات الاخرى: البقول الجافة، اللحوم الحمراء، الحوم البيضاء و البطاطا والتمور، نلاحظ أن انتاج الوطني ضعيف مقارنة مع المنتوجات السابقة ، و كذلك استيرادها يكون بنسبة أقل ، وهذا راجع الى أن هذه المنتوجات يكون استهلاكها بنسبة اقل من المنتوجات الاخرى ، كما نلاحظ ايضا من خلال الشكل ان البطاطا يكون انتاجها الوطني كبير اما الاستيراد يكون منعدم .

وهنا ندرك خطورة تحديات الأمن الغذائي وهشاشته في الجزائر حيث أن هذا العجز تسبب في استنزاف جزء كبير من الموارد المالية لاسترداد الغداء من الخارج، بالرغم من أنها قادرة حتى الأن على دفع فاتورة الغداء، لكنها تشكل عبئ ضئيلا على الميزانية مستقبلا، وهناك ندرك خطورة تحديات الأمن الغذائي وهشاشته في الجزائر حيث أن هذا العجز تسبب في استنزاف جزء كبير من الموارد

المالية لاستراد الغداء من الخارج وبالرغم من أنها قادرة حتى الأن على دفع فاتورة الغداء، لكنها تشكل عبئا ثقيلا على الميزانية مستقبلا، وكان يمكن أن توجه الى مجالات أخرى، وهذا بصورة تتناقض مع التصريحات المسؤولة عن القطاع، حيث بأن الجزائر تتجه الى تحقيق أزيد من 75% من اكتفائها الذاتي في هذا المجال .

و يمكن مقارنة الجزائر بالدول المجاورة كالمغرب وتونس، وهذا ما أدى بها باللجوء الى الاستيراد والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (24): نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع في الدول المجاورة لسنة 2009-2010.

الدولة	2009				الدولة	2010			
	الحبوب	البقوليات	الزيوت	الحليب ومشتقاته		الحبوب	البقوليات	الزيوت	الحليب ومشتقاته
الجزائر	39.88	26.86	12.12	46.50	الجزائر	36.53	29.24	6.09	46.50
تونس	58.56	73.37	71.95	98.18	تونس	24.88	69.52	54.06	93.48
المغرب	70.74	85.16	29.42	79.13	المغرب	59.21	97.55	45.47	83.55

المصدر: (هاشمي الطيب ، 2013، 11)

من خلال الدول اعلاه سنقوم بالمقارنة بين الجزائر و تونس والمغرب فنلاحظ خلال سنتي 2009 و 2010 أن :

تونس و المغرب يحققان اكتفاء ذاتي اكبر من الجزائر في سنة 2009 في جميع المنتوجات (الحبوب، البقوليات، الزيوت، و الحليب و مشتقاته)، اما نسبة الاكتفاء الذاتي للجزائر مقارنة مع تونس والمغرب فهو ضعيف جدا اما خلال سنة 2010، فالجزائر تحقق اكتفاء اكبر من تونس في مجال الحبوب بفارق65،11 اما المنتوجات اخرى تونس هي اكبر من الجزائر الا ان الفارق قد انخفض نوعا ما، اما المغرب فتبقى اكبر بكثير من الجزائر من خلال الاكتفاء للمنتوجات الفلاحية، وبالتالي يمكن القول ان الجزائر لها اكتفاء ذاتي ضعيف جدا مقارنة مع تونس و الجزائر. والشكلين التالين يوضح اكثر

الشكل رقم:07 يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع في الدول المجاورة لسنة 2009

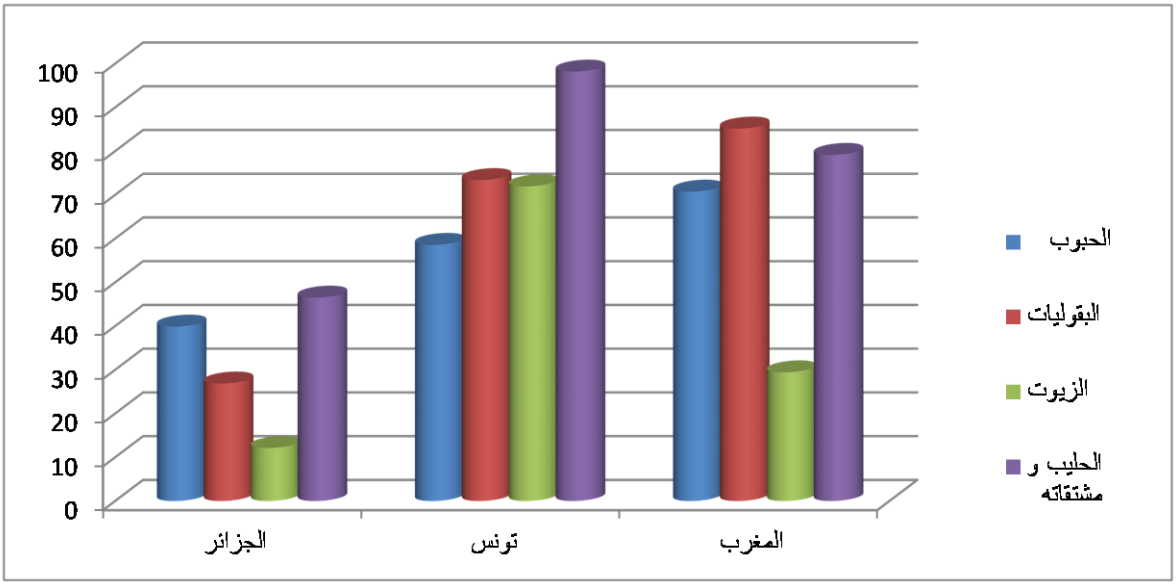

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات الموجودة في الجدول اعلاه.

– نلاحظ من خلال الشكل (7) ان الجزائر اضف دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض المنتوجات الاستهلاكية مقارنة مع تونس والمغرب خلال سنة 2009.

الشكل رقم: 08 يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع في الدول المجاورة لسنة 2010

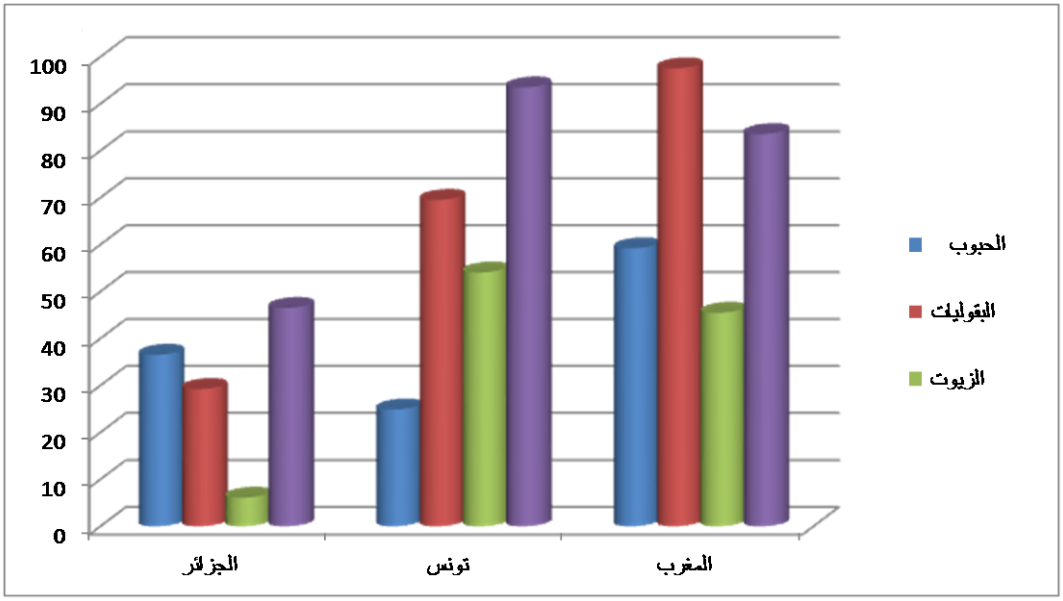

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الموجودة في الجدول اعلاه.

اذ نلاحظ من خلال الشكلين السابقين ان الجزائر اكتفائها الذاتي ضعيف جدا مقارنة مع تونس والمغرب خلال سنة2010، فهي التي تحتل المرتبة الثالثة و الاخيرة الا انها حققت خلال هذه السنة ارتفاع في الحبوب بكمية اكبر من تونس .

الجدول رقم(25): تطور الواردات الغذائية للمجموعات ذات الاستهلاك الواسع خلال الفترة 2007-2012،

البيان	2007	2008	2010	2011	2012
	%	%	%	%	%
الحبوب	30.38	42.59	24.32	41.14	36.46
الحليب ومشتقاته	17.51	14.01	18.43	15.68	14.06
الزيوت	8.05	8.09	12.43	-	-
السكر	8.05	4.75	12.6	11.81	11.25
البن والشاي	7.05	3.55	4.46	3.62	4.33
منتجات إبل حيواني	3.90	1.8	-	1.67	2.83
البقول الجافة	-	-	-	-	-

المصدر: : من اعداد الباحثة بالاعتماد على هاشمي الطيب ، 2014 ،ص11.

نلاحظ من خلال الجدول ان اهم منتوجات التي تستوردها الجزائر هي كالتالي:

الحبوب : نلاحظ ان نسبة الواردات من الحبوب في تزايد لتصل 32،42% سنة 2008 و تعد اكبر نسبة التي تسجلها الجزائر من الواردات ، ثم تنخفض سنة 2010 وهي اصغر نسبة سجلتها الجزائر من واردات في مجال الجبوب التي قدرت ب24.32% .

الحليب :تنخفض نسبة استيراد الحليب ومشتقاته سنة 2008 الى 01،14 % و هي تعد اصغر نسبة بعدما كانت 51،17% ثم تعود للارتفاع سنة 2010 ب 43،18% و هي تعد اكبر نسبة استيراد خلال هذه الفترة و ببع ذلك تعود لتنخفض .

اما باقي المنتوجات تقوم الجزائر باستيراده لكن بنسب قليلة اذ تعتبر اعلى نسبة للاستيراد للمنتوجات المتبقي هي 43،12% سنة 2010 وهي لزيوت ، و81،11% بالنسبة للسكر سنة 2011.

و منه يمكن القول ان سكان الجزائر يعتمد بالدرجة الاولى في غذائه على الحبوب ، والحليب وهما مادتان لا يمكن الاستغناء عنهما ،ضف الى ذلك الزيوت و السكر. و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (09) يوضح تطور نسبة الواردات الغذائية للمجموعات ذات الاستهلاك الواسع خلال الفترة 2007-2012

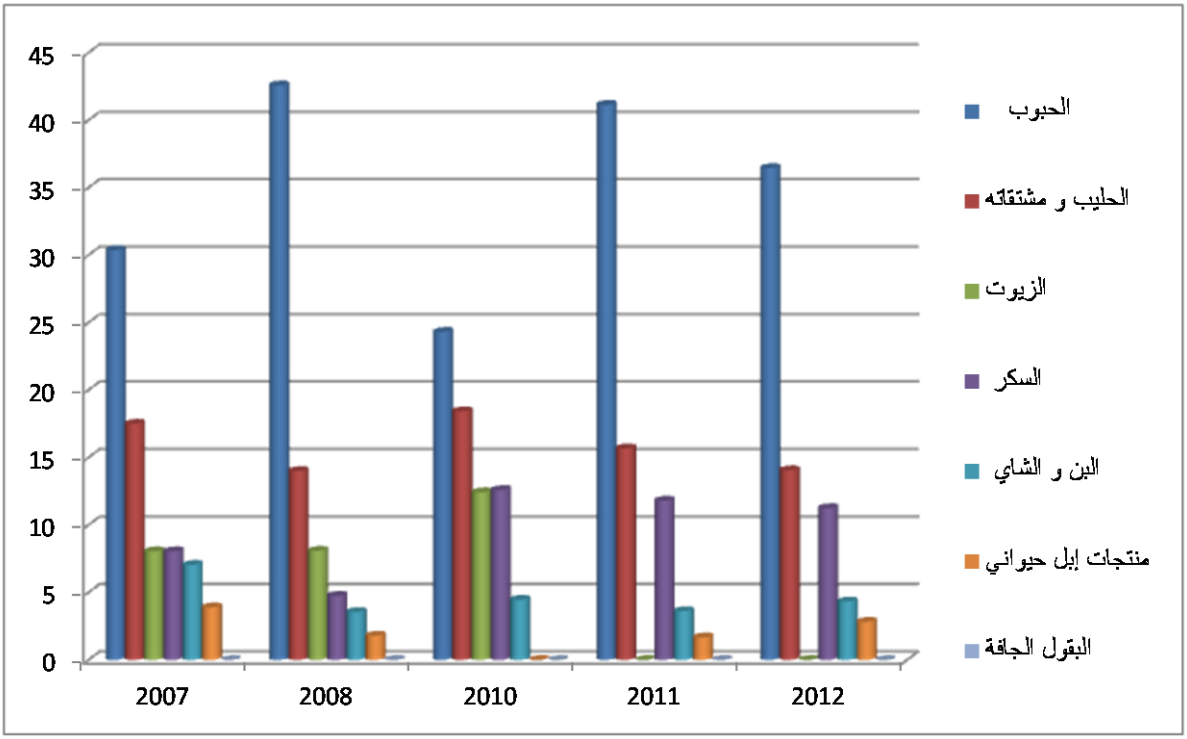

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الموجودة في الجدول اعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل ان نسبة استيراد الحبوب هي الاكبر بين جميع المنتوجات خلال كل الفترة (2007-2012) ، ثم يليها الحليب ومشتقاته ،وهذا ما يؤكد بان الحبوب و الحليب مادتان ضروريتان والجزائر لا تحقق الاكتفاء في هذه المادتين بالإضافة الي المنتوجات الاخرى لدى تلجأ للاستيراد، بالتالي عجز في الميزان التجاري.

<u>الميزان التجاري الفلاحي:</u> حجم الواردات الغذائية خلال الفترة 2007-2012 هي لم تتوقف عن الارتفاع هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وهشا الى حد لا يرثى له، وكذلك الضعف في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(PIB)، حيث لم يتجاوز معدله 8% ولهذا يكتفي أن نشير فقط إلى حجم الواردات كالحبوب والحليب والسكر الثنائي واللبن واللحوم والبقول الجافة، لأن زيادة الانتاج الفلاحي المحلي من سنة لأخرى يغطي الطلب الاجمالي للسكان.

نغطي أهم مؤشر الذي يدل على مستوى الانتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، وهو الواردات الغذائية وخاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب .(هاشمي الطيب2014 ،13)

الجدول رقم (26) : نسبة تطور الواردات والصادرات الفلاحية خلال الفترة 2007-2013

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الصادرات %	0.31	0.39	0.46	0.85	0.48	0.42	0.68
نسبة الواردات%	18.05	26.50	14.96	15.06	20.85	19.19	19.08
الرصيد%	-17،74	-26،11	-14،5	-14،21	-20،37	-18،77	-18،4

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على هاشمي الطيب ، 2014 ،ص13.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة الصادرات تزداد خلال الفترة الممتدة من2007 الى2010 التي سجلت اعلى نسبة قدرت ب 85،0 الا ان الصادرات عادت الى الانخفاض مرة اخرى، و بمقارنتها بالواردات بالرغم من ان الصادرات فد زادت الا ان الواردات تهيمن اكثر ، فهذه الاخيرة عرفت ارتفاع سنة 2008 ب 26,5 وبعد ذلك انخفضت ب14،96، ثم عادت لترتفع مرة أخرى سنة2010 ب 20,85 وهي تعتبر اعلى نسبة حققتها الواردات ، ومن ما سبق نستنتج ان رغم الصادرات ترتفع الا ان الواردات اكبر منها و هذا ما لاحظناه من خلال الجدول اي ان اكبر نسبة من الصادرات فهي اقل من اصغر نسبة من الواردات و بالتالي يبقى العجز مستمر في الميزان التجاري الزراعي . وهذا ما نلاحظه في الشكل التالي:

الشكل رقم:(10) يوضح تطور الواردات و الصادرات الفلاحية خلال الفترة 2007 – 2013

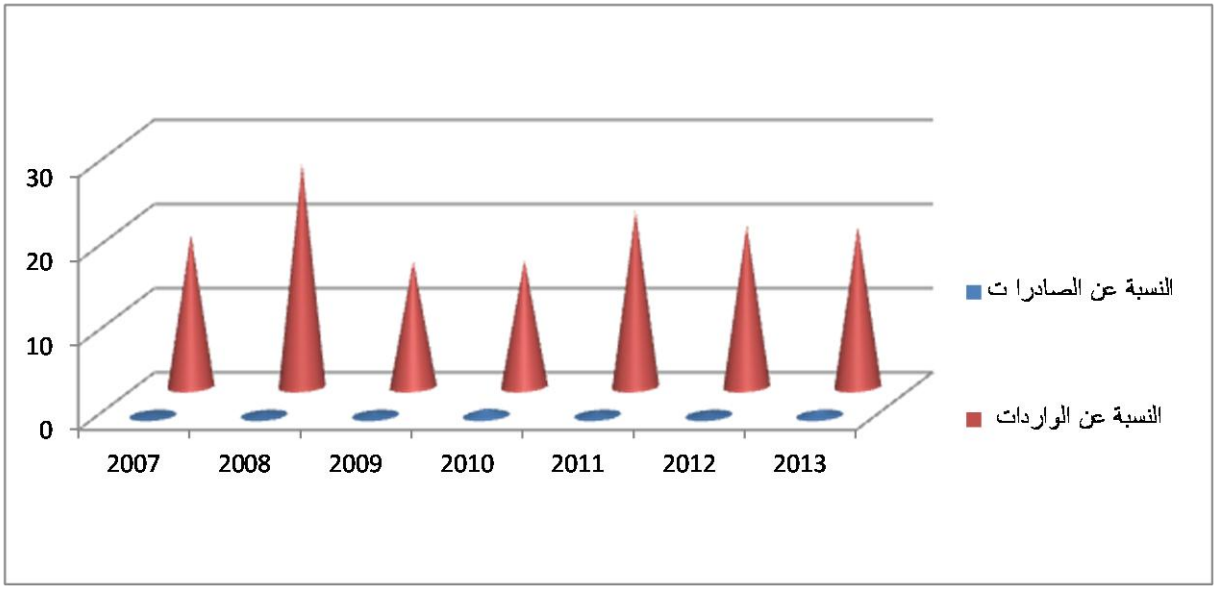

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول اعلاه .

من خلال الشكل نلاحظ ان نسبة الواردات اكبر من الصادرات ، فالصادرات بالكاد معدومة وبالتالي يمكن القول ان الجزائر تعتمد بالدرجة الاولى على الواردات وتصدر جزء قليل من المنتوجات الفلاحي وبالتالي فإنها تحقق جزء صغير من الاكتفاء و الجزء الاخر تحققه عن طريق استراد و هذا ما يؤدي بطبيعة الحال العجز في الميزان التجاري الزراعي.

الجدول رقم (27): يوضح تطور إنتاج الحبوب الشتوية 2009-2014 الوحدة بالقنطار.

السنوات	الحبوب الشتوية				
	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	مجموع الحبوب الشتوية
2009	23357870	11093120	25666140	1109870	6122700
2010	2038500	9142000	15039000	1015000	45581000
2011	21957900	7151000	12580800	767300	42457000
2012	24071180	10251125	15917150	1097025	51336480
2013	23323694	9666796	14986386	1132859	49109735
2014	18443334	5518634	9394009	565803	34321780
المجموع	113192478	52822675	93583485	5687857	

المصدر: (صاحب يونس ، 2015 ، 166.)

من خلال الجدول الذي يوضح لنا تطور انتاج الحبوب الشتوية نلاحظ أن :

القمح الصلب في تزايد مستمر خلال الفترة 2009 –2012 ، وبعد ذلك بدأ بالتدهور خلال السنتين 2013–2014 ، واعلى انتاج سجله سنة 2012 ، اما بالنسبة للقمح اللين فنلاحظ انه كان الانتاج كبير الا ان انه تدهور في السنتين 2010 و 2011 ، ثم عاد ليرتفع سنة 2012 وبعد ذلك انخفض في السنتين الاخيرتين ، واعلى كمية انتاج سجلت سنة 2009 ، اما بالنسبة للشعير فأعلى نسبة سجلت سنة 2009 وهي اعلى انتاج ضمن الحبوب الشتوية الا انه تدهور بعد ذلك ، كذلك الخرطال عرف خلال السنوات الاولى تدهورا ولكن يعد بسيط ثم عاد ليرتفع سنة 2013 وهي اكبر حصيلة سجلت خلال هذه الفترة ليعود الى التدهور مرة اخرى، ويمكن القول انا اسباب التدهور في هذه الحبوب يعود الى كمية الامطار التي تسجلها الجزائر خلال هذه السنوات ، وبالتالي اذا كانت سنة ممطرة فالإنتاج كبير اما اذا كانت غير ممطرة فالإنتاج ضعيف رغم ذلك فان القمح هو الذي يحتل المرتبة الاولى. والشكل التالي يوضح اكثر

الشكل رقم (11) يوضح تطور انتاج الحبوب الشتوية 2009 – 2014

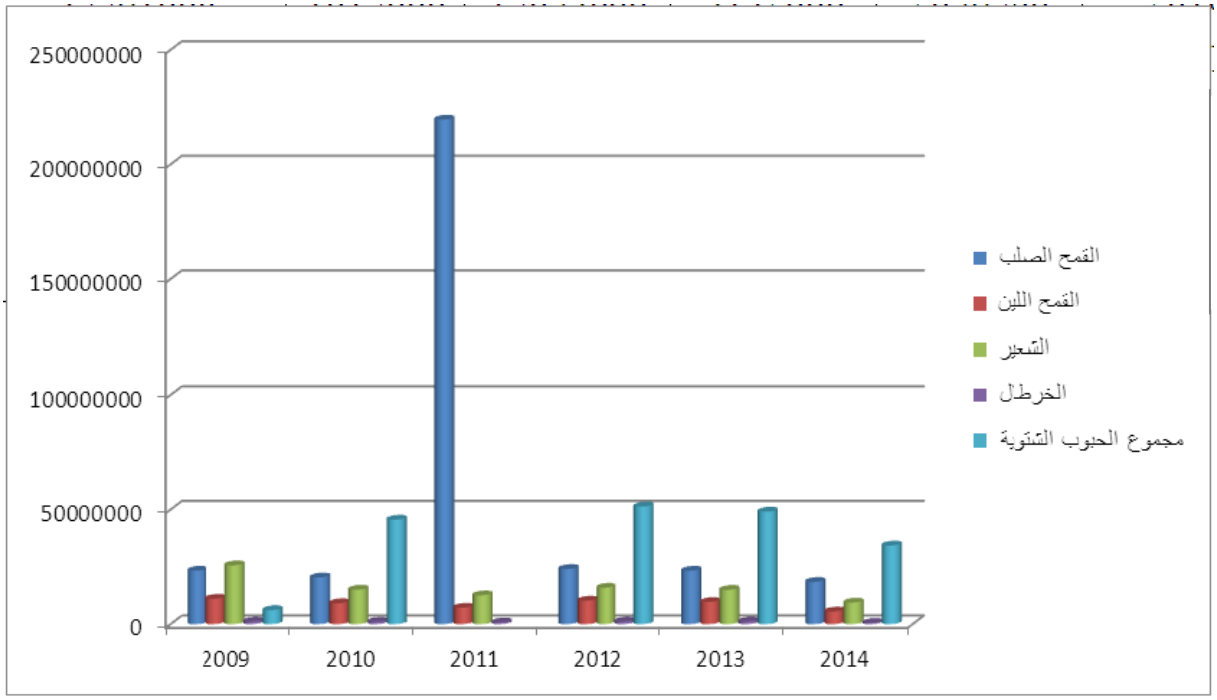

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الموجودة في الجدول اعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل اعلى انتاج للقمح كان في 2012 ليليها انتاج 2009، اما بالنسبة للقمح اللين فنجد ان اعلى انتاج سجله سنة 2009 ، اما الشعير فنلاحظه هو بين الحبوب الذي سجل اعلى انتاج سنة 2009 ، اما الخرطال فنلاحظ ان انتاجه بالنسبة للحبوب الاخرى ، اضافة الى ذلك فأننا

نلاحظ من خلال الشكل ان اعلى انتاج قد سجل سنة 2011 ثم يليه انتاج سنة 2012 ، اما بالنسبة لأدنى انتاج فهو سنة 2009.

جدول رقم(28):مقارنة بين أنواع الحبوب الشتوية المنتجة في الجزائر خلال الفترة 2014

البيان	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	المجموع
كمية الانتاج	18443334	5918634	9394009	565803	34321780
النسبة من الاجمالي%	%54	17%	27%	2%	100%

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على صاحب يونس ، 2015 ، ص166.

من خلال الجدول نلاحظ ان القمح الصلب الذي يملك اكبر انتاج مقارنة مع الحبوب الشتوية الاخرى ، فهو يحتل المرتبة الاولى ثم يأتي في المرتبة الثانية القمح اللين وفي المرتبة الثالثة الشعير، بالتالي لابد من الدولة الاهتمام اكثر بهذه الحبوب لكونها الغذاء الرئيسي بالإضافة الي انها تحقق اعلى انتاج بسبب الامطار التي تتهاطل في فصل الشتاء.

المبحث الثاني: الاجراءات و والتدابير التي تقوم بها الدولة من اجل تطوير القطاع الفلاحي.

نظرا للازمة التي تعاني منها الجزائر في الآونة الاخيرة، فاصبح القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة هو شغلها الشاغل ، لذا ذهبت تقوم بمجموعة من الاجراءات والتدابير وتهتم بالقطاع الفلاحي من اجل الخروج من هذه الازمة الخانقة التي تتخبط فيها الجزائر.

المطلب الأول: التجربة الجزائرية مع مجموعة الأوروبية و الاتفاقية الزراعة:

قامت الجزائر بعقد اتفاقية مع المجموعة الأوروبية في المجال الزراعي و يمكن تبيانها فيما يلي:

1 –التجربة الجزائرية مع مجموعة الأوروبية: كانت منطلقات الجزائر للتفاوض مع الاتحاد الأوربي في اطار الشراكة في سنة 1976 باتفاق مبدأ سمي باتفاق التعاون ينص على رخصة و دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق المشتركة. و تم تناول النظام الزراعي حسب نوعية المنتوجات و السلع و منح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية للمنتجات الزراعية الجزائرية بين 20% إلى 100% حسب كل سلعة.

ـــ و الهدف من هذا الاتفاق هو:ـــ إعطاء بعد جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع الجزائري.

ـــ حوار سياسي دائم.

ـــ إرصاد تدريجي على مدى 12 سنة كمرحلة انتقالية.

ـــ تدعيم التعاون الاقتصادي في كل الميادين.

ـــ تعاون مالي لدعم الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية.

ـــ أما بالنسبة للجزائر أنه لابد من الأخذ بالمسائل السياسية التالية:

ـــ ضبط التحولات الهيكلية الاقتصادية.

ـــ الأمن الغذائي.

ـــ الأثار السلبية على الاقتصاد.

ـــ أما بالنسبة للقطاع الزراعي : فهذ المفاوضات تهدف إلى العمل على تحرير شامل للمبادلات التجارية الثنائية عبر مرحلة إنتقالية مدتها 5 سنوات على إبقاء التدابير السابقة للإتفاق 1976.

– بالنظر الى خصوصية الفلاحة الجزائرية و بالاتفاق بتوقيع برنامج. (احمد لعمى، غراري عمر، 2003، 69)

تعاون يهدف الى عصرنة و اعادة هيكلة قطاع الفلاحة و الصيد البحري ووفقا لهذه التوجيهات فان طريقة المفاوضات الجزائرية تتمحور حول:

- حماية السوق الوطنية بصفة دائمة خاصة القطاع الفلاحي.
- ان فتح السوق الجزائري للسلع الزراعية مشروطة بالاستثمار المباشر في الجزائر.
- تنمية التعاون التكنولوجي و الاستثمارات المشتركة في القطاع الفلاحي.
- ضمان استفادة المنتجات الجزائرية المصدرة للشروط المطبقة على سلع اوروبا الجنوبية و دول المغرب العربي.
- تقوم المفاوضات على قاعدة مصالح الطرفين. (احمد لعمى، غراري عمر، 2003، 69)

1-1*الاثار الايجابية للاتفاق:

سيكون الاتفاق حافزا لدفع الجزائر على مراجعة سياستها الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الانتاج و ترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميدان التجاري الزراعي، و لا يمكن ان يكتب هذا لا بعصرنة القطاع الزراعي و غفلته تسيير موارده و الاستفادة من التقدم التكنولوجي و التقني عن طريق الشراكة عبر برنامج التعاون الاقتصادي و التقني المسطر.

- المستفيد الاول من الشراكة هو المستهلك بالدرجة الاولى(كمية، نوعية اسعار تنافسية).

2-1*الاثار السلبية للاتفاق: من بين السلبيات:

هذه الاثار عامة تخص الدولة بالدرجة الاولى لها علاقة بالجباية اي سوف تتأثر مداخيل الدولة و تقل خاصة بعد ازالة الحقوق الجمركية او التخفيض منها و بالتالي سوف تخصص موارد الدولة، و التي سوف تؤثر بدورها على بعض القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من دعم اعانات كالقطاع الزراعي، هناك عدم التكافؤ و التوازن على العديد من المستويات.

- اغراق السوق الجزائري بالمنتوجات الزراعية الأوروبية المدعمة.
- المعونات المقدمة تكون دائما مشروطة سياسيا و اقتصاديا.

اذن: لابد من التنسيق في العمل و خاصة مع تونس و المغرب للدخول كقوة موحدة للتفاوض خاصة بعد ازدياد اهتمام بهذه المنطقة . (احمد لعمى، غراري عمر، 2003، 69).

2 اتفاق الزراعة(التجربة الجزائرية مع الاوروغواي):

تمثل السلع الزراعية جانبا هاما من صادرات اغلب الدول السائرة في الطريق النمو ومن ثم فان اخضاع التجارة الدولية من السلع الزراعية لقواعد الجات يعد من اهم الاتفاقات التي تم ابرامها في دورة اورغواي 1993 لكونها اداة فعالة لمساندة الدول السائرة في طريق النمو على تنمية صادراتها من المنتجات الزراعية، اضافة الى ان الزراعة تعد من اعقد القضايا في الاقتصاد العالمي مند نشأة الجات سنة 1947 . (كمال روابنة ، العدد 11، 2007، 233).

وينص اتفاق الزراعة على التزام دول الاعضاء بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة تبلغ 37 % من مستوياتها في الفترة(1985–1988) . و تخفيض اجمالي الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية بنسبة 20 % من متوسطي قيمة الدعم لنفس الفترة كما تلتزم الدول الاعضاء بتخفيض الدعم المقدم مباشرة للصادرات المدعمة بحوالي 21 % و ذلك على اساس متوسط الفترة (1968–1990).

1-2 الاثار الايجابية: ستتعرض الجزائر باعتباراتها جزءا من الدول السائرة في طريق النمو لعدد من الانعكاسات الايجابية الناجمة عن اتفاق الزراعية، ومن تحليل النتائج النهائية لجولة اورغواي بالنسبة لاتفاق الزراعية يمكن حصر هذه الاثار في النقاط التالية:

2–1–1–النفاد الى اسواق الدول المتقدمة: من اهداف الرئيسية لتحرير التجارة الزراعية، رفع كافة القيود التي كانت تعيق دخول المنتجات على الاسواق العالمية، ونظرا لانخفاض تكاليف الانتاج الزراعي بالجزائر، المرتبط بانخفاض اجور اليد العاملة في الزراعة، بإمكان المنتجات الزراعية للجزائر من الدخول الى الاسواق العالمية و منافسة السلع الامنية الاخرى .(كمال روابنية، العدد 11 . 2007 . 234)

2-1-2– تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي:

ثبت من الاحصاءات، ان الجزائر تعتمد كثيرا على واردات الغداء من الخارج، لذا وصل حجم الواردات الغذائية سنة 1990 الى 2.166 مليار دولار سيرتفع سنة 2003 الى 20599 مليار دولار، اي بزيادة قدرها 20 %.

3-1-2– عدم استقرار اسعار المنتجات الزراعية:

تبرز اهمية اتفاق الزراعة في كونها من الاتفاقات التي هدفها النهائي و الرئيسي هو المستهلك الذي سيتأثر بالبيع بأسعار مقبولة لسلع جيدة من مختلف الاسواق.

هذا و تتميز السوق الزراعية في الجزائر بتذبذب في الكميات المعروضة من السلع الزراعية حسب الفصول. و تؤثر هذه الوضعية على اسعار البيع بالارتفاع و الانخفاض كما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (29) : تطور متوسط الاسعار الشهرية لبعض المنتجات الزراعية الطازجة الوحدة دج/كغ.

المنتوج	جانفي– مارس	أفريل – جوان	جويلية – اوت	اكتوبر– ديسمبر	نسبة المقارنة الثلاثي الاخير
لحم الغنـــم	498	511	533	734	37.07%
لحم البقـــر	453	482	511	570	28.78%
لحم الدجاج	164	197	209	225	11،36%
البطاطـــا	44	38	31	46	2،32%
البصـــل	30	26	19	22	1،11%
الثـــوم	123	106	83	118	5 ،96%
فلفـــل حلـــو	98	75	51	60	3،03%
بازلاء	73	37	–	–	–
برتقـــال	57	64	69	75	3،78%
تفـــاح	104	121	134	130	6،56%
تمـــر	114	128	–	–	–
المجموع				1980	100%

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على كمال روابنية.2007،ص 236.

نلاحظ ان متوسط اسعار المنتوجات كاللحم الغنم و لحم البقر و لحم الدجاج ترتفع باستمرار خلال فصول السنة فنجدها في فصل الشتاء منخفض نوعا ما مقارنة بالفصول الاخرى، اما بالنسبة للبطاطا و البصل و التوم والفلفل الحلو تكون اسعارها متذبذب خلال الفصول السنة وهذا بسبب تواجدها في بعض الفصول بكثرة في الاسواق بالتالي و وجود منافسة كبيرة في الاسواق ضعف الى ذلك الى الظروف الطبيعية اذ توجد منتوجات تغرس بكثرة في فصل على غرار الفصول الاخرى، اما بالنسبة للبازلاء فهي في انخفاض تكون اسعارها مرتفعة في فصل الشتاء لكثرة تناولها في هذا الفصل و عدم زرعها في هذا الفصل اما بالنسبة في فصل الربيع يبدا الافراد في تراجع في تناولها وتكون متواجد في الاسواق بكثرة بالتالي ينخفض سعرها باعتباره هذا الفصل هو فصل جنيها ، اما بالنسبة للبرتقال والتفاح تكون اسعاره منخفض في فصل الشتاء لا نه موسمها تكون متواجد بكثرة في الاسواق لملائمة المناخ عند غراستها، الا ان اسعارهما متذبذب خلال الفصول، اما بالنسبة لتمر يرتفع بين الشتاء والربيع، وبصفة عامة ان اسعار المنتوجات ترتفع خلال الفصول وفي الاخير يمكن

القول ان الاسعار اللحوم هي الاكثر ارتفاعا وهي التي تحتل المراتب الاولى على التوالي لحم الغنم لحم، لحم البقر ثم تأتي لحم الدجاج و بعدها تأتي اسعار المنتوجات الاخرى، و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

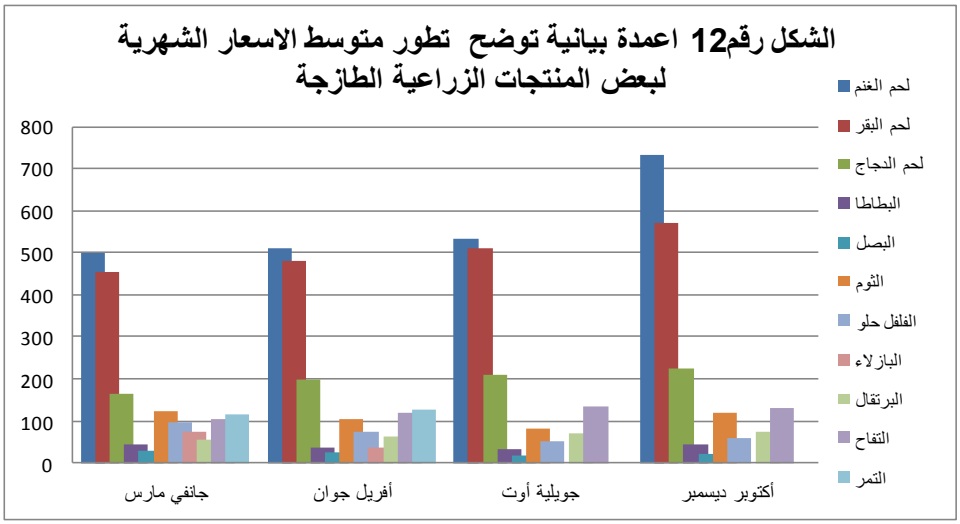

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول اعلاه

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول نلاحظ هناك تذبذب في الاسعار و ذلك حسب الفصول الذي يكون فيه المنتجات، هذاما يدل على عدم الاستقرار اسعار بيع المنتجات. و بالتالي فهو يأثر بطبيعة الحال على دخل المستهلك فمثلا اذا اخدنا البطاطا التي تعتبر اكثر استهلاكا، تكون مرتفعة في الاشهر التالية جانفي– مارس او اكتوبر– ديسمبر و الاشهر الباقية يبقي سعرها منخفضا، و يرجع هذا السبب الى التغير في الكمية المعروضة من هذه السلعة. بالإضافة الى ملاحظتنا الى الشكل اعلاه نلاحظ ان التذبذب واضح جدا في الاسعار خلال الثلاثيات الاربعة ، اي عدم استقرار في الاسعار و هذا راجع الى تغير الفصول و بالتالي تغير في الكميات المعروضة وهذا ما ادى الى التغير في الاسعار المنتوجات الفلاحية، لأننا هناك منتوجات يمكن زراعتها في فصل و لا يمكن زراعتها في فصل آخر لذلك يحدث تذبذب في اسعار المنتوجات المعروضة.

2-2 الاثار السلبية

بالرغم من الاثار الإيجابية المتوقعة من اتفاقية اورغواي من جانب الزراعة الا ان هناك بعض الاثار السلبية المتوقعة لهذه الاتفاقية ،خاصة اذا علمنا ان معظم الدول السائرة في طريق النمو مستوردة و مصدرة في نفس الوقت للسلع الزراعية.

1-2-2- العجز المستمر في ميزان التجاري الزراعي: اذ تعد الجزائر من بين الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات الزراعية لتلبية احتياجات السكان من الغداء ،ويزداد العجز مع الزيادة المتوقعة في اسعار السلع الزراعية المستوردة.

الجدول رقم (30) : الميزان التجاري الزراعي: (الوحدة مليون دولار).

السنوات	العجز في الميزان التجاري	نسبة العجز في الميزان التجاري
1999	2039	36%،18
2000	2067	62%،18
2001	2047	44%،18
2002	2380	44%،21
2003	2567	12%،23
المجموع	11100	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على كمال روابينة،2007، ص 38

نلاحظ من خلال الجدول انه هناك عجز مستمر في الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة الممتدة من 1999-2003 كلما انتقلنا من سنة الى سنة زاد العجز في الميزان التجاري الزراعي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (13) يوضح منحنى بياني الميزان التجاري الزراعي

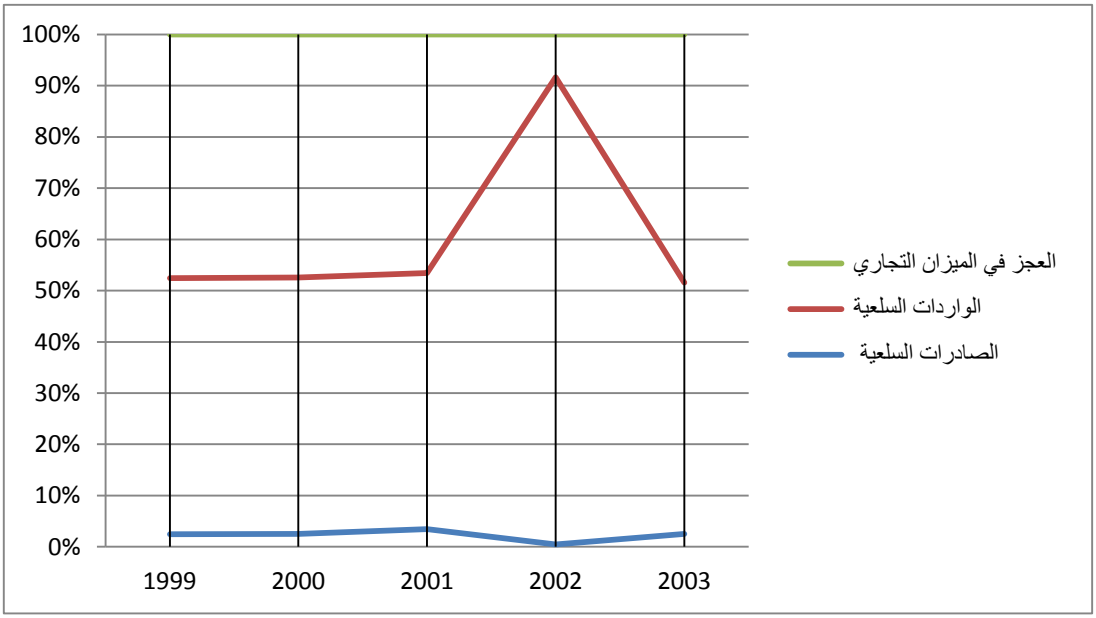

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول اعلاه

نلاحظ من خلال الشكل او الرسم السابق ان الواردات في تزايد مستمر خلال السنتين 2002-2003 ما في السنوات الاولى نلاحظ كانت هناك زيادة ثم انخفض ثم عادت الى ارتفاع اي 1999-200 كانت زيادة اما في سنة 2001 فانخفض حجم الواردات و كانت الزيادة خلال الفترة 2002-2003 بمعدل 14 % و 12 % و بالرغم من زيادة حجم الصادرات الان هناك فرق كبير بين الصادرات و الواردات و هذا ما يدل على ان هناك عجز كبير ايضا في الميزان التجاري و بالتالي تكون نسبة التغطية ضعيف جدان، وهذا ما ينتج عنه تبعية الدول، لان الجزائر تعتمد على واردات المنتوجات الفلاحية بل من تحقيق اكتفائها لهذه الاخيرة.

2-2-2-الفائض الزراعي محدود: يعتبر الفائض الزراعي القابل للتصدير في الجزائر محدود جدا، وفي معظمة ليس من السلع الغذائية الرئيسية،

2-2-3-زيادة تكلفة الانتاج الزراعي : اذ يحتاج الانتاج الزراعي الى مدخلات او مستلزمات انتاج او سلع و وسيطة معظمها غير متوفر محليا ، تضطر الجزائر الى استيرادها، مما يزيد من تكلفة الانتاج الزراعي و معنى ذلك ان عناصر الانتاج الاخرى، بخلاف الأيدي العاملة يمكن ان تكون اكثر تكلفة في الجزائر عنها البلدان المتقدمة.

2-2-4- التسارع التقدم العلمي و التكنولوجي: يتحقق عنصر الجودة بدرجة اكبر في البلدان المتقدمة نظر لشارع التقدم العلمي و التكنولوجي بها، بدرجات كبيرة يصعب على الدول السائرة في طريق النمو، بما فيها الجزائر و تم يكاد من الصعب منافستها في السوق العالمية.

–من خلال ما سبق نستنتج بأن رغم الجهود التي بدلتها الجزائر من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي او الزراعي و الرقي به الى اعلى المستويات و ذلك من خلال التجربة الاوروبية او بما يسمى بالشراكة الاوروبية و الارغواتية فهي قد حققت عدة نتائج اذ كانت هذه نتائج كانت ايجابية كما انها كانت سلبية ، و يكمن القول ان الاثار السلبية اكثر من ايجابية اي ان الاثار السلبية تهيمن على اثار ايجابية، من بينها تحقق التبعية للجزائر لا نها تعتمد على الواردات في جميع المجالات من حيث الاسمدة، والادوية الفلاحية ، والمنتوجات الفلاحية الاستهلاكية و هذا راجع الى تخفيض الرسوم الجمركية، مما ادى بالجزائر الى الاستيراد اكثر و بالتالي تحقيق عجز في الميزان التجاري الزراعي.

المطلب الثاني :الاجراءات التي تقوم بها الدولة للقطاع الفلاحي و التهديدات:

هناك عدة عوائق وتهديدات تعيق وتهدد القطاع الفلاحي منها ماهي سياسية، ومنها ماهي طبيعية ، لذلك ذهبت الدولة واخدت تقوم ببعض الاجراءات للتخلص من هذه الإجراءات او التخفيف منها وهي كالاتي:

1: الاجراءات التي تقوم بها الدولة للقطاع الفلاحي: و تتمثل في:

1-1– زيادة ميزانية القطاع الفلاحي ال 300 مليار دج خلال الخماسي 2015و 2019

اكد وزير الفلاحة و التنمية الريفية بالجزائر ان ميزانية القطاع الفلاحي خلال الخماسي المقبل 2015 و 2019 سترتفع الى 300 مليار دينار جزائري سنوي بعد تسجيل 200 مليار دج خلال الخماسي السابق.

– اضافة اكد الوزير على هامش افتتاح الصالون الدولي للإنتاج الزراعي الصناعي الغذائي في الصبعة 14 ان الانتاج الفلاحي عرف مستويات قياسية خلال السنوات القليلة الماضية بفضل الارادة السياسية للدولة و الرغبة الكبيرة لدى الفلاحين و المربين للنهوض بالقطاع. (البلاد، 2014/05/16).

1-2– الرهان على استثمارات ضخمة القطاع الخاص لتسريع وتيرة تطور الفلاحي:

اذ قال وير الفلاحة و التنمية الريفية "لإعادة تأهل دور القطاع الفلاحي و ادماجه في الاقتصاد الوطني يجب البحث على محفزات للنمو، سابق هذه المحفزات كانت تتمثل في دعم الدولة لكن اليوم اصبح هذا غير كاف، يلزمنا من الان فصاعدا استثمار خاص ضخم يلعب دور القاطرة".

– ومن هذا الخطاب للوزير نستنتج ان الدولة اصبحت تولي اهتماما كبير للقطاع الفلاحي و اصبحت كل اهتمامه له من اجل تخفيض الازمة التي تعيشها البلاد في الآونة اخيرة.

– و لأحداث نقلة نوعية فيما يتعلق برفع الانتاج و من ثم خفض فاتورة الاستيراد المواد الغذائية تريد الدولة جلب الصناعين و المنتجين و المستثمرين الخواص الذين يمتلكون مواد مالية معتبرة .(السبت 2 نوفمبر 18،29،2015).

– وذلك بسبب اعتبار المنتجين الصغار غير قادرين على تحقيق انتاج كبير، و ذلك من خلال: وضع مهندسين الى جانب الفلاحين في الفلاحة لأدراج تقنيات زراعية تسمح بإنتاج حبوب ذات نوعية.

– كما يأمل بان تكون قيمة واردات الحليب خلال خمس السنوات القادمة الى 0 % و ان يكون ثمنه 25 دج اداري و هذا ما يؤدي الى خفض الوردات الى 140.000 طن سنويا.

–مقابل 30.000 مليون طن حاليا خفض الواردات ب 53 % ، و كل هذا ينطبق على المواد التي تستورد بشكل كبير مثل اللحوم من خلال انشاء ثلاث مركبات عصرية قدره اجمالية الانتاج 48.000 طن سنويا من اللحوم الابقار و الاغنام الطازجة و المجمدة.

–و اكد الدولة على وجود تطوير المنتوج الفلاحي بمختلف أنواعه خاص بالدكر انتاج الزيتون و التمر ، الى جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة الحليب.

3-1– **اعداد خريطة استثمار في قطاع الفلاحي**: ان ترتكز هذه الخريطة على توطيد الاستثمارات الحالية التي تهدف الى تطوير و تحديث القطاع الفلاحي في شتى الشعب ، كما اكدت الدولة الى توفر البلاد على طاقات هامة تضمنها الغابات من شأنها ان تساهم في تطوير الاقتصاد المحلي و حتي الوطني من خلال تصدر عدد من المنتوجات الغابية مستدلا في ذلك بالجوز الذي يباع ب 200 دولار للطن في السوق الدولية.

4-1انشاء شبكة للمرافقة التقنية قريبا:

و يتعلق الامر بإنشاء نظام جديد لدعم الاستشارة اللامركزية من شأنه مرافقة و عصرنة و ادماج الفروع الاستراتيجية (الحليب، الحبوب، اللحوم الحمراء...)

اذ اكدت الدولة خلال ندوة صحفية على تفكير حول التجديد و نقل التكنولوجيا في القطاع الفلاحي سنضع قبل 15 ديسمبر نظاما جديدا للمراقبة التقنية و هي عبارة عن ارضية استشارة تتمحور حول المنظمات المهنية و المستثمرين.

و لتبني هذا النظام الجديد سيعتمد القطاع كذلك على برنامج العمل الذي اعد مع منظمة الاغذية و الزراعة و الذي تم اعداده سنة 2014 و لم يطبق الى حد الان . (وكالة الانباء الجزائرية ، الاربعاء 2015)

5-1) تمويل ما يقارب 5800 مشروع من طرف بنك بدر بالطارف:

تم تمويل ما لا يقل عن 3739 مشروع استثماري في القطاع الفلاحي بالطارف خلال الخمس سنوات الاخير بفضل أجهزة دعم التشغيل و القروض الممنوحة من طرف البنك الفلاحة و التنمية الريفية ، اذا اوضح نائب المدير بدر البنك بانه تم منح من 11 مليار دج في اطار هذه المشاريع الاستثمارية حيث استفادت 3 منها من قروض طويلة الامد.

–فيما يتعلق بقرض "الرفيق" تم تخصيص اكثر من 30 مليون دج لتمويل 33 مشروعا في مجالات زراعة الحبوب و الطماطم الصناعية و تربية الدواجن.(وكالة الانباء الجزائرية ، الخميس 1 اكتوبر 2015، 04،14)

6-1– الحكومة ستكثف جهودها لإزالة معوقات التنمية الفلاحية: وذلك من خلال ضرورة توحيد القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، بهدف زيادة الانتاج في مختلف شروعه و تحقيق الاستقرار في العالم الفلاحي و علاوة على ذلك مسح الديون المزارعين و المربين المقدرة ب 40 مليار دج، بإضافة الى سياسة التجديد الفلاحي و الريفي بتخصيص غلاف مالي ب 200 مليار دج سنويا كدعم

لمختلف الشعب الفروع، و استصلاح مليون هكتار من الاراضي المجهزة بنظام السقي في جنوب البلاد. وهذا ما يؤدي او يسمح لنا ان نقلل من اعتمادنا على الغداء المستورد.(وكالة الانباء الجزائرية، الاثنين 14 سبتمبر ، 2015)

7-1 تقديم تعويض للفلاحين:

تخصص صندوق التعاون الفلاحي علاف ماليا بقيمة 65 مليون و 623 الف دج لتعويض فلاحين اتلفت محاصيلهم الفلاحية جراء تساقط حبات البرد و اندلاع الحرائق وفقا لما افاد به (و أ ج)، و اوضح المسؤول ان عملية التعويض ستتواصل و ستشمل229 فلاحا (221فلاح جراء تساقط حبات البرد اثر تقلبات الطقس) و (8 فلاحين جراء الحرائق محاصيلهم الزراعية). بإضافة ضرورة الانخراط في عملية التامين على محاصيلهم الزراعية.

–و يحصي صندوق التعاون الفلاحي لولاية سوق اهراس حاليا 780 فلاحا مؤمنا في محاصيل الحبوب و 150 مربي الابقار و 25 مربي دواجن و هو ما يمثل حوالي 30 % من اجمالي عدد الفلاحين بهذه الولاية في مختلف الشعب.(وكالة الانباء الجزائرية ، الاثنين 7 سبتمبر ، 2015)

8-1)استثمار او دخول مجال زراعة بعض الفواكه الدخيلة و مكسرات: والصورة التالية توضح ذلك

الفواكه الدخيلة والمكسرات: نحو دخول مجال الإنتاج

اوضح المدير العام ان غراسة هذا النوع من الفواكه و المكسرات عرفت نجاحا معتبرا بالجزائر بحسب النتائج التي اسفرت عنها المرحلة التجريبية التي دامت 12 سنة كاملة، بإضافة الى زراعة 50 الف هكتار من الفستق الحلبي على مدى 12 سنة كاملة، و يهدف المعهد الى تحقيق الهدف المسطر لزراعة 50 الف هكتار على مدى 10 سنوات المقبلة و التي يمكنها ان توفر ازيد من 10 الف قنطار بعد قبولها الانتاج.

ولقد سطر الى برنامجا يمتد الى نهاية 2015. بقي بغراسة 300 هكتار بمناطق السهوب اين ستساعد هذه الزراعة من الناحية الايكولوجية على تحسين المناخ و تستغرق التجارة الفستق بعد زراعتها مدة 7 سنوات كاملة لدخولها مرحلة الانتاج و عليه اقرت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مساعدات مادية للفلاحين خلال هذه الفترة (وكالة الانباء الجزائرية .مريم شرايطة، 2015)

9-1 تنصيب اللجنة الوطنية الخاصة بعلامة الجودة للمنتجات الفلاحية :تم تنصيب اللجنة الوطنية لعلامة الجودة على المنتجات الفلاحية و كذا السهر على تطبيق المعايير الخاصة بهذه العملية ، كما تعد هذه اللجنة الاولى من نوعها باعتبارها "الية جديدة تأتي لتعزيز الاليات التنظيمية الاخرى للإنتاج و تحسين نوعية و اصل المنتوج، و يتمثل الهدف من تنصيب هذه اللجنة هو تنظيم الانتاج على المستوى المحلى و التفريق ما بين مختلف المنتجات و منح علامات للمستهلكين و كذا تثمين المنتجات الفلاحية.(وكالة الانباء الجزائرية ، الخميس 30 يوليو 2015 ، 19:08)

10-1) تخصيص 1.5 مليار دج لمشروع صنع وتركيب الآلات الحصاد: خضعت شركة "خمات" الخاصة لإنتاج العتاد الفلاحي بسيدي بلعباس مبلغ 1.5 مليار دج لمشروع مصنع لتركيب الات

الحصاد للعلامة الهندية كونا ليكا"، وهذا المشروع من شانه انتاج 500 الة حصاد سنويا و يوفر 150 منصب شغل جديد سيفيد بمجرد حصول الشركة على الارضية الازمة، و على تطوير المنتوج و انشاء مصنع اخر للآلات الحصاد سيكون وسيلة لتصدير العتاد الفلاحي من الجزائر الى بلدان المجاورة، و قد قامت بتسويق 20 الف جرار حاليا حوالي 600 عمل بين المباشر و غير مباشر.(وكالة الانباء الجزائرية ، الاثنين 27 يوليو 2015 ، 17:31)

11-1) **اعتماد على اصناف امريكية جديدة:** انه يتم مناقشة برنامج للتصديق على اصناف امريكية جديدة عن بدور البطاطا و هذا في اطار مذكرة التفاهم الموقعة حديثا بالجزائريين متعاملين الجزائريين و أمريكيين.(وكالة الانباء الجزائرية ، السبت ، 6 ليونيو ، 19:19)

2- التهديدات القطاع الفلاحي :تواجد الفلاحة في الجزائر تهديدات كبرى هي عائق طبيعي، اجتماعي و التقني

2-1ــ العائق او التهديدات الطبيعية :متصل بالخصوصية المناخية و الجغرافية اللتين تحددان المناطق الفلاحية و توزيعها حسب طبيعة الإنتاج الزراعي التي توفره.

إن إمكانيات الثروة الطبيعية كالتربة و الماء ضعيفة جدا و القدرة النباتية و المناخية تحد بشكل كبير من إمكانية تكثيف النشاطات الزراعية أو تزيد حدة في تحييز المجال الزراعي الجزائري.

تحتل الجزائر بالفعل على الخارطة رقعة معتبرة ، غير أن الارض الصالحة للزراعة أي 3.3 من المساحة الكلية من اجل مساحة مخصصة للزراعة تقدر بأكثر من 40 هكتار أما الغابات فتمثل اقل من 4 ملايين هكتار، وتحتل باقي المساحات أكثر من 30مليون هكتار، حيث تبدو الأراضي الصالحة للزراعة جد محدودة في المجال الجغرافي في الجزائري.

ــ إن وضعية التضاريس الموزعة بشكل غير متساوي تؤثر على القوة الإنتاجية الطبيعية و تقسم بشكل واضح الوطن على مناطق بيو مناخية

2-2- عائق اجتماعي: متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذي عرف معوقات كثيرة مست طبيعة حياته الريفية: احتلال، عدم الاستقرار السياسي، استعمار الزراعي، كانت دوما عائقا في تكوين وإساء طبقة فلاحين مرتبطين بالأرض، تمتلك حيازة دائمة لعقار فلاحي، و ركام معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الزراعية و باستثناء المناطق ذات التأهيل السكان الحضري، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات، أين تكونت الملكية أو التملك الجماعي، و الاستغلال المكثف للأرض. و "طرق الحياة " المتصلة بالزراعة الرعوية حيث هيمنت ممارسات فلاحية بصورة كبيرة بالجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر، فإن الفلاحة عرفت مشاكل كثيرة عاقت تطورها ،(عمر بسعودة 2:38، 2003)

3-2 العائق التقني: الذي يرتبط بغياب ثورات زراعية بالجزائر ، التكثيف الزراعي موضوع كبير للسياسة الزراعية ، تعرض الصعوبات التطبيق لنموذج تقني ذي مرجعية متصلة بالفلاحة المطبقة على طبيعة التربة و ظروف المناخ ، إن دراسة هذه القضية المتعلقة بالجانب التقني تظهر الحدود المتوصل إليها، و العوائق التي تحد من تطوير الفلاحة بالجزائر.

ــ إن الأبحاث و التجارب الفلاحية المنجزة من قبل الخبراء الزراعيين منذ منتصف القرن العشرين، وتلك التي تحققت من قبل الخبراء الجزائريين بعد الاستقلال تضافرت من حيث الاستفادة من الخبرات، والمنجزات المحققة، كما عملت على تطوير المرجعيات التقنية، و التجارب العلمية المحددة منذ اكثر من قرن.

***تهديدات اخرى:** وتتمثل فيما يلي:

– ضعف استعمال وسائل الانتاج ، على سبيل المثال الاسمدة مقارنة مع الدول الاخرى يبقي في حدود ضعيفة، 4 مرات أقل اذا قارناه مع فرنسا. وكذلك ضعف نسبة المكننة، 11 مرة أقل اذا قارناه مع اسبانيا.

– ضعف مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية بحيث لا تتعدى نسبة الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية 18 %، ضعف دعم الفلاحة المغربية مقارنة مع مجموعة من الدول، حيث تمثل 8 % من مداخيل الفلاحين بينما تتجاوز 30 % لتصل الى اكثر من 70 % مجموعة من الدول.

– ضعف نسيج الصناعات الفلاحية حيث لا تمثل الا 24 % من مجموعة الوحدات الصناعية بالمغرب و 33 % من انتاج الصناعات التحويلية.

– ضعف التنظيم يتميز القطاع الفلاحي بتنظيم جد ضعيف مع غياب شبه تام للتنظيمات التي تجمع المنتج و المصنع و السوق.

_ ضعف التأطير تعاني الفلاحة الوطنية من تدبير تقليدي للاستغلاليات مع اعتماد انظمة للتأطير.

–محدودية الموارد المائية: يعتبر الجفاف من اهم الإكراهات الطبيعية التي تواجه الفلاحة، حيث تعاني من تأثيرات المناخ و ضعف التساقطات و تفاوت مقاديرها من سنة لأخرى، علاوة على الافراط في استغلال المياه السطحية و الجوفية و ضعف تثمينها كما يؤدي زحف التصحر و اتساع المجال الجبلي الى ضيق المساحات الصالحة للزراعة التي لا تتعدى 13 % من مجموع الاراضي، بالإضافة الى قلة الكلأ و العشب في الاراضي الرعوية.

– تجزئ العقار: يتميز العقار الفلاحي بالتجزئة مع ضعف نسبة التسجيل و التحفيظ، حيث ان 70 % من الاستغلاليات الفلاحية مساحتها اقل من هكتارين مما يمنع اي امكانية لضخ استثمارات في هذه الاستغلاليات، و اي محاولة للمكننة و العصرنة.

–هيمنة الحبوب على المناوبة الزراعية زراعة الحبوب التي تهيمن على مجموع المساحات الفلاحية بنسبة75 % و لا تساهم الا ب 10 % الى 15 % من رقم المعاملات الفلاحية و 5 % الى10 %من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.

– ضف الى ذلك هناك عوائق سياسية تقوم الدولة بتحفيز المستثمرين سواء محليين او اجانب على استثمار اموالهم في الجزائر بشكل عام في الفلاحة بشكل خاص، حيث يضاف لعامل المخاطرة الذي يميز الفلاحة مقارنة بالقطاعات الاخرى، المناخ الاقتصادي و السياسي و جمود النظام الاداري الذي يميز الجزائر.

– بإضافة الى هيمنة اشباه المربين على الاعلاف و توجيهها للسوق السوداء، و هذا ما يؤكد بان وزارة الفلاحة فشلت في الاستثمار في تربية الدواجن كاشفا عن نسبة 80 % من المربين غير معتمدين، (الوسط، الخميس 24 مارس2016 ، سارة. بومعزة)

– التأمينات الفلاحية اقبال ضعيف رغم تنوع المنتجات :تشير الارتفاع المتوفرة في القطاع الى ان عدد المؤمنين في قطاع الفلاحة يقارب 75 الف في سوق يتراوح عدد الفلاحين فيه ما بين 800 و 900 الف فلاح مسجل لدى الغرفة الوطنية اي ما يمثل نسبة8 و 10 % فقط سجل فرع الفلاحة في القطاع .التأمينات نسبة ضئيلة من رقم الاعمال الاجمالي قدرت من طرف المجلس الوطني للتأمينات باقل من 2% خلال سنتي 2010و 2011 فالتأمينات الفلاحية حتى و ان كانت غير اجبارية فإنها تعد ضرورية لحماية الانشطة الفلاحية ضد العديد من الاخطار على غرار الفيضانات و البرد و الجليد و الحرائق و العواصف و الجفاف و غيرها ووسيلة لضمان حمايتها و استمرارها و توسيعها مستقبل حسبما اوصفة المكلف بالتأمينات لدى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (الفجر، س، د، م ، الاحد 27 مارس 2016).

– حدرت منظمة الامم المتحدة للأغذية و الزراعة "فاو"، الحكومة من خطر انتشار الجراد الصحراوي. داعيا اياها الى ضرورة اتخاد الحيطة و الحدر خاصة في المناطق الواقعة جنوب جبال اطلس التي يمكن ان تصبح مناطق محتملة لتكاثر الجراد الصحراوي و اعتبار خطر انتقال اسراب صغيرة من الجراد يمكن ان يتكاثر في باقي الجزائر.(سارة نوي ،الثلاثاء 19 افريل 2016) .

نقص اليد العاملة :فمثلا بالولاية عين الدفلى رغما طابعها الفلاحي و امتيازها باعتلائها المرتبة الثانية على المستوى الوطني من حيث الانتاج الفلاحي الا انها في صعوبة في ايجاد اليد العاملة و هو ما يمكن ان يؤثر سلبا على المدى المتوسط و البعيد على مستقبل القطاع الفلاحي ، فمن مجموع 100 851 ساكن الذي تعده الولاية 86000 شخص اي اكثر من 10 % بقليل من السكان يعملون في الفلاحة، و لكن رغم ذلك فان مشكل نقص اليد العاملة الفلاحية لا يزال مطروحا بشدة حيث ان الاحتياجات المعبرة عنها تبقي بعيدة المنال.(وكالة انباء الجزائرية ،2نوفمبر ، 2015 ، 14:31).

المطلب الثالث: التدابير للنهوض بالقطاع الفلاحي و افاق المستقبلية:

1_ التدابير للنهوض بالقطاع الفلاحي:

وضعت الدولة تدابير لنهوض بقطاع فلاحي افضل تتمثل في:

1-1-**اعداد دفتر شروط لتسوية وضعية الاراضي الفلاحية الوضعية**: اذ قامت الدولة باعتكاف على صياغة الاليات الخاصة بتسوية وضعية الاراضي الوقفية التي تطبق عليها قواعد الاراضي الزراعية اضافة الى انه سيتم اعداد دفتر شروط بهذا الخصوص.

- واوضحت الدولة انه سيتم صياغة دفتر شروط لتسوية وضعية هذه الاراضي.

1-2- **اتفاق حول انشاء شركة مختلطة جزائرية امريكية:** يقضي هذا الاتفاق على انشاء اول شركة مختلطة جزائرية امريكية بين المجمع الخاص لعشب و المجمع الامريكي الدولي للفلاحة "انترناشيونال اغريكالتشرغروب"

- اذ تقدر تكلفة الاولية لهذه الشركة المختلطة التي اطلق عليها اسم "الفيرما" (المزرعة) ب100 مليون دولار حيث سيكون مقرها بالغرب الجزائري (بين مستغانم و معسكر) حيث سيقسم مزرعة تمتد على حوالي مدى هكتار.

وحسب رئيس المجمع الامريكي الدولي للفلاحة دايل ديديون فان هذه الشراكة المبرمة مع مجمع لعشب تندرج في اطار تقليص الواردات الجزائرية بخصوص بذور البطاطا ومسحوق الحليب.

- بالإضافة يوضح هذه اتفاق يعد من "اولى الشركات التي ستدخل التكنولوجيا الامريكية فيما يخص الابقار الحلوب، بإضافة الى اهمية المشروع من حيث مناصب الشغل و الحد من فاتورة الواردات.

1-3- التكوين كحل رئيسي: يهدف التقليص من حجم النقص في اليد العاملة في القطاع الفلاحي و وقعت مند نوفمبر 2014 اتفاقيات بين مديرية التشغيل من جهة و الفلاحة و التكوين المهني من اخرى بغرض تكوين شباب في تخصصات لها صلة بالفلاحة.

1-4- **وضع اجراءات صارمة من اجل محاربة تهريب المواشي:** اعطي اجراء منع الرعي في المناطق القريبة من الشريط الحدودي و الذي لا يزال ساري المفعول مند عام 2014 ثمار معتبرة لاسيما من جانب مكافحة تهريب المواشي، كما قامت المصالح بالتنسيق مع فرق البيطرة في المحافظة على الصحة العمومية و كذا الثورة الحيوانية للبلاد من خلال اجراءات محاربة الحمى القلاعية و غيرها من الامراض التي تصيب المواشي.

1-5- **رفع الدعم للمكننة في القطاع الفلاحي:** اذ قررت الدولة خلال الخماسي القادم في رفع دعمها للمكننة الفلاحية و ذلك بتوسيع و اقتصاد تجهيزات فلاحية جديدة و ذلك لتلبية لمتطلبات القطاع الفلاحي في هذا المجال و تعويض النقص الفادح في اليد العاملة حسب وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و ستقوم الدولة خلال الخماسي القادم (2015- 2019) بتطوير ودعم المكننة المتخصصة مثل

الجرارات ووسائل المرافقة والات الغرس و القطف و الرشاشات و الات الحصاد حسب ملف اعدته الوزارة، و اكدت ان تطوير المكننة اصبح ضروريا لتغطية العجز الموجود في اليد العاملة و الاستجابة لمتطلبات الفلاحة العصرية.

– و لرفع الانتاج يجب على الجزائر ان تخرج قطاعها الزراعي من التبعية الأمطار و ذلك بتطوير السقي التكميلي، و حسب وزارة الفلاحة فان الجزائر تريد الوصول الى مليوني هكتار من الاراضي الزراعية المسقية في افاق 2019 مقابل مليون و 100000 هكتار حاليا و تسعى الى رفع المساحة المسقية في شعبة الحبوب الى 600.000 مقابل 200.000 في الوقت الحالي .(جريدة، جبهة التحرير الوطني . 15 اكتوبر 2014)

1–6– **تكثيف التنسيق المركزي لمعالجة مشاكل العقار الفلاحي:** اكد وزير الفلاحة على تسخير كافة طاقات القطاع في التنسيق المركزي و المحلي من اجل معالجة مختلف القضايا و المشاكل التي يواجهوها الفلاحون و المربون وتوجه الوزارة عدة تعليمات للولايات و الدواوين الفلاحية و الغرف تنص على وجوب اشتراك الفلاحين في النقاشات التي تخص القطاع و دراسة انشغالاتهم.

ــ مبرزا أن القانون الجديد المعدل في 2010 و الذي يقضي بتحويل حق الانتفاع العام إلى حق الامتياز يلغي القانون رقم 87ــ19 بالإضافة إلى تسليم 70% من عقود الامتياز في حيث يتواصل معالجة 30 % من العقود العالقة في قضايا الميراث و العقار و العقود غير المشهورة في اروقة العدالة، كما طالب ذات المسؤول بوقف الاعتداء على الاراضي الفلاحية بحجة "المنفعة العامة " و توجيه المساحات المسقية لزراعة الحبوب ودعم نشاطات الانتاج الحليب كأولوية قصوى للتخلص من 80 % من اعباء استيراد هذه المواد.(التحرير. 2015.ق.و).

1–7 – **دعم مالي للفلاح الجزائري بدون فوائد (قرض الرفيق):** وضعت وزارة الفلاحة القرض الرفيق في متناول الفلاح ، و ذلك بالتعاون مع بنك البدر الفلاحي حيث يعتبر قرض الرفيق قرض موسمي مدته لا تتجاوز 12 شهر كأقصى حد و بون فوائد لكن الوزارة عمد الى اضافة 6 اشهر اخرى لتسهيل عملية الدفع للفلاحين الذين يصعب عليهم التسديد في الفترة القانونية المحددة.

ولقد اكدت الدولة بانها متعدة لتقديم الدعم الفلاحين في كل مالياهم في تطوير الانتاج الفلاحي.

1–8– **اهتمام بالموارد المائية** : تشكل المواد المائية اشكالية ذات اولوية بالنسبة للفلاحين فعدم تجددها و استغلالها نتج عنها هبوط مستمر في المناسيب المائية ، هذا يستدعي ارضاء برنامج خاص لتعويض الابار العميقة و تدعميها بآبار جديدة بالكامل.

2– الافاق المستقبلية:

2–1– سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في افاق المستقبلية2015–2019:

سمحت النتائج الايجابية التي حققتها لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي، باتخاذ النظام الحاكم قرار مواصلة العمل بهذه السياسة في افاق 2015–2019 بدعم البرامج السابقة و استبداهلها ببرامج جديدة

تتمثل الاهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي في:

- المحافظة على المنطلقات الاساسية للسياسة و تنمية و تثمين المكتسبات المحققة.
- اعادة تأهيل الغابات و تثمينها، و فك العزلة عنها و تهيئتها .
- الاستثمار في الطاقات المتجددة، و بالخصوص الطاقة الشمسية.
- دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة.
- الاهتمام بالتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها.
- اضافة برنامج لدعم تربية المواشي.
- تضم اليات حماية الغابات من الحرائق. من الممارسات غير شرعية كصيد الحيوانات النادرة (صاحب يونس، 189،2013).

*الجدول التالي يوضح كمية الانتاج من المنتجات الفلاحية المختلفة التي تسبق السياسة الفلاحية لتحقيقها:

الجدول رقم (31): يوضح كمية الانتاج الموجودة تحقيقها في افاق 2019

الوحدة قنطار.

نوع المنتوج	الكمية
الحبوب	70000000
الاعلاف الخضر الجافة	51000000
الطماطم الصناعية	1300000
الزراعات في السباخ	11500000
البطاطس	161000000
منتوج الكروم	68000000
الحمضيات	8000000
الزيتون	13500000
التمور	6300000
اللحوم البيضاء	5800000
الحليب 10 لتر	4300000
البيض 310 وحدة	1200000

المصدر : صاحب يونس، 2015،ص189

من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر تترقب في افاق المستقبلية واعدة من خلال منتوجات القطاع الفلاحي بشتى انواعها وخاصة في مجال الحبوب اذ ترتقب 70000000 قنطار لتاتي بعدها منتوجات الكروم .

الشكل رقم 14 اعمدة بيانية توضح كمية الانتاج المرجو تحقيقها في افاق 2019

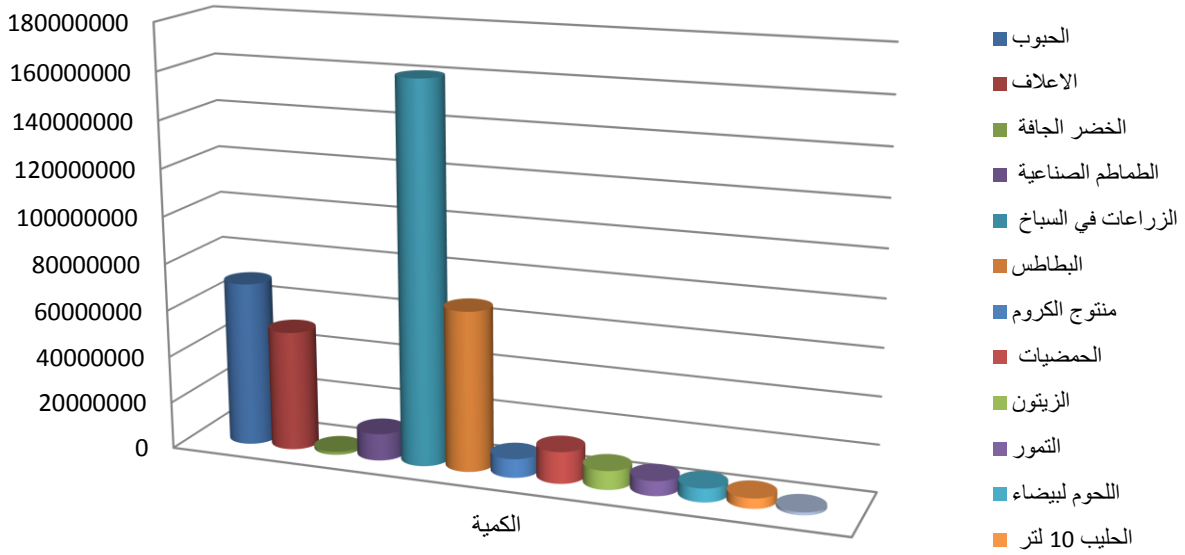

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول اعلاه

برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية : ثم ابرام عقد الشراكة مع وزارة الفلاحة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات (2015–2017). الرفع نوعية التكوين..

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الجزائر تترقب في الافاق المستقبلية تحسن في الانتاج ، وخاصة في مجال الحبوب الذي يعتبر المادة الاساسية الذي يعتمد عليها الفرد في غذائه اليومي ، هذا باعتبار أن الدولة أصبحت تهتم بهذا القطاع أكثر من ذي قبل و لقد سطرت برامج تنموية للقطاع ، وهذا على أمل الخروج من الازمة التي تعاني منها الجزائر.

2–2– بعض المقترحات في سبيل تنظيم احسن للعقار الفلاحي في الجزائر:

قد يكون مشكل العقار الفلاحي و طرق تسييره هو السبب الوحيد لتدهور الانتاج الزراعي في الجزائر، و لكنه الاكيد اخد الاسباب الهامة له ، لذلك نقترح لإعادة تنظيم العقار الفلاحي ما يلي:

1)اعادة النظر في نظام الاحتياز:

عند تطبيق الاحتياز على الاراضي الفلاحية، اعتبره الكثير من المختصين عودة الى نظام الثورة الزراعية و لكن بشكل جديد، خاصة في ظل الخوصصة و تراجع ملكية الدولة في القطاعات الاخرى

بما يفرضه نظام الاقتصاد السوق و هذا ما دامت الدولة تبقي محتفظة بملكية الارض لمدة طويلة على الاقل ومن جهة اخرى لن يكون للعامل في الاراضي اي الفلاح نفس الرغبة في العمل لو كان يعمل في ارض يملكها، لذلك لابد من تعديل المرسوم المتعلق بالامتياز بتحديد اجل معين لتمليك الارض لمن يعمل فيها اذا اثبت استصلاحها و بعد فترة قصيرة، مع ابقاء القيد السابق و هو عدم بيع هذه الارض و تحويلها لأغراض اخرى، حتى لا يتسبب ذلك في تقليص المساحات الزراعية.

2)تبني اسلوب المغارسة لتعمير اراضي البور:

– لقد أثب الواقع ان من بين محفزات العامل على العمل إشراكه في النتيجة و لقد سبق الاسلام الى تطبيق هذا المبدأ في العديد من الصيغ المطبقة في مجال العمل كمضاربة و المزارعة والمغارسة ، وفيما يتعلق بالعقار الفلاحي فإننا نركز هنا على صيغة المغارسة ، و التي عرفها الامام مالك رحمه الله حسب ما يقول ابن رشد في كتابه بداية المجتهد و نهاية المقتصد "و هي عند مالك أن يعطي الرجل ارضه لرجل على ان يغرس فيها عددا من الثمار معلوما ،فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض متفق عليه "(د. سليمان ناصي ،5)

3) تشجيع الاستثمارات الفلاحية ذات النوع الكبير:

– ان منح الزراعة او القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات ذات حجم الكبير يعتبر من اهم اسباب تطورها في البلدان المتقدمة.

– ففي الجزائر تملك اكثر 60 % من المستثمرات الفلاحية في الجزائر ذات مساحة تقل عن 5 هكتار، من خلال نظام الامتياز نرى ان الحد، الافقي لمسافة الاستثمار الفلاحي هو 4 هكتار ، اما الاستثمارات ذات الحجم الكبير تتمثل سوى 2 الى 3 % من الاجمالي المستثمرات الموجودة في الجزائر .

– و بالتالي اعادة النظر في حجم المساحة الممنوحة وفق الصيغ السابقة و تشجيع الاستثمار الفلاحي ذو الحجم الكبير ، بالرغم من هذا الاخير فهو يعتبر احد العوائق امام المتاجر فيها او استخدامها لأغراض اخرى، على عكس في حالة الحجم الصغير للمساحة.

4)وضع قوانين صارمة او تفعيلها لحماية العقار الفلاحي في الجزائر:

– في ظل وجود مساحة محدودة نسبيا للأراضي الزراعية في الجزائر خاصة شمالها، وفي ظل الخطر المستمر الذي يتهددها خاصة في الهضاب العليا و السهوب و التصحر، تبقي هناك اخطار اخرى تهدد العقار الفلاحي في الجزائر، و اهمها المتاجر بهذا العقار و تحويله لاغراض اخرى كالبناء، مما تسبب في تقلص المساحات الزراعية المحدودة اصلا، لذلك لابد من وضع قوانين صارمة لمنع مثل هذه الاعمال، و ذلك من خلال الموازنة مع اتباع مخطط مدروس و استراتيجية حكمية للتوسع العمراني خاصة الى الجبال و الروابي عوض السهول و الاراضي الفلاحية.

2-3- مقترحات لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التثبيت واستحداث مناصب الشغل:

إن هذه المقترحات مرتكزة على اربعة محاور أساسية:

1 ــ تنمية منظومة الإنتاج و الضبط: وتتفرع الى ثلاث برامج وهي كالاتي:

1.1ــ توسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية: بتم تجسيد هذا الهدف من خلال التأطير وتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة ذات الطابع الفلاحي و تربية مواشي على أراضي غير مستغلة تابعة للأملاك الخاصة للدولة أو للخواص.

ــ في هذا الأفق، تم فعليا برمجة استحداث 20.000 مستثمرة، و العدد يمكن أن يصل على مدى المتوسط إلى 100000 مستثمرة فلاحية جديدة ذات مساحات متنوعة.

2.1ــ تعميق و تطوير انظمة ضبط المواد الفلاحية و الحيوانية : يتم هذا الإجراء من خلال توطيد مقاربة الشعبة و إزالة الحواجز بين مجمل الحلقات المكونة لكل شعبة.

3.1ــ تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة و تربية المواشي: سيتم إنجاز هذا البرنامج بفضل التشغيل المؤهل الذي سيتم الاستعانة به.

2)استعمال اجهزة ذات اهداف اقتصادية –اجتماعية و إيكولوجية:

تسمح مختلف الإجراءات ذات الهدف الاقتصادية و الاجتماعية و الإيكولوجية المتوفرة، المستعملة بصفة مندمجة و من دون بيروقراطية على مستوى ، الأقاليم الزراعية، بتحسين ظروف عمل ومعيشية السكان.

ــ عن المقاومة المفضلة، التحقيق ذلك، تتمثل في تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، باشتراك ليس فقط الجماعات المحلية و مصالح التنمية الريفية و لكن ايضا الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.

3 تعزيز النشاطات ذات المندفعة العامة: يتعلق الأمر بتعزيز نشاطات مكافحة التصحر و التشجير ومعالجة الأحواض المنحدرة، و الأنظمة البيئية.

يتعلق الأمر مثل مكافحة التصحر و التشجير و معالجة الأحواض المنحدرة و حماية الأنظمة البيئية هذا الهدف أصبح اليوم ، ممتنا بفضل إنشاء المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية و الإجراءات المتحدة لصالحها (عقد بالتراضي) التي اقرص مجلس الوزراء ليوم 5 ديسمبر 2010.

4)تحسين الإدارة الفلاحية و الغابية و تقريبها من سكان الأرياف:

تتم ترجمة تنفيد هذا البرنامج من خلال انشاء 56 قسم فرعي فلاحي جديد و 37 مقاطعة غابية على مستوى الدوائر، بالإضافة الى تدعيم المندوبات الفلاحية البلدية، و ذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

***ادوات التنفيد:** تقوم وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بتنفيذ هذه التدابير الجديدة اعتمادا على الادوات و الاجهزة التالية:

– انشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين و للأنشطة الريفية (الاجراءات تمتد مباشرتها في هذا الاتجاه).

– قرض مسير لمرافقة انشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة.

– قرض اتخادي مسير لتعزيز انظمة ضبط المواد الفلاحية و مقاربة الشعبة.

– توسيع القرض الايجاري لتدعيم مكننة و عصرنة الفلاحة .

– توسيع قرض "رفيق" بدون فوائد لتدعيم و تامين الحملات الفلاحية السنوية.

– تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة و تربية المواشي من خلال الاجهزة الصادرة عن القطاعات الاخرى: العمل، التشغيل و الضمان الاجتماعي، التعليم و التكوين المهنيين، التضامن الوطني والاسرة. GEM AN، CNAC، ANSEG، DAIP، TUPHUMO، والتفاصيل الخطاب نجدها في قائمة الملاحق.

(وزير الفلاحة و التنمية الريفية ، 2011).

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما درسناه في هذا الفصل نستخلص ان الدولة تعتمد من اجل النهوض بقطاع فلاحي افضل على مجموعة من السياسات و الاجراءات من بين هذه السياسات، سياسة التوجيه الفلاحي فهو له فائدة كبيرة على القطاع ، ضف الى ذلك فقد قامت الدولة بمجموعة من التدابير و الإجراءات من اجل تطوير القطاع الفلاحي و تقليص حجم الواردات من المنتوجات الفلاحية.

وهذه الاجراءات و التدابير منها من طبقت فعلا و منها ماهي في طريق الانجاز، ويعد قرض الرفيق من بين أهم الامتيازات التي قدمتها الدولة للفلاحين، من اجل تشجيعهم و رفع من معنوياتهم، لان القطاع الفلاحي يعتبر ثروة نافعة للبلاد بعد البترول.

خاتمة عامة

Ôơŭƽ!ƒ YǴƱI!Ghu Ư ĂnjĿj!ƒ ýηƒ LJdž ƧƑƒƨη!ƒ Gnjk!Rhu Ôk!ƒ þĂnjη!ƒ DižƐƨ LJGhu NkĿjkƖĿj Ƽhu Ɩ Gdž ýŭP LJdž KĿjǴ‡ Ă NFǴkĿj Ƽŏlơk Ă ⇂ŏkƒĂƐƨƒ ll!R‡ Ă ⇂ôhuƨĂŬƒ ⇂huƨηk!ƒ ýŭP LJdž ll!R Ă NJhu Ôpƨ!ƒ Ă ÔƵƒƨƨ!ƒ Ăƒ ⇂ôƶhuk!ƒ Ƽlơk GnjĿjŨ ⇂ôhuGηŏƒ ƨǴλƒ Ĭ⇃Ƶ LJdžônjk ⇂ôhu⇃Ɩ!ƒ ƨǴλƒ Ă ⇂ôhuGηŏƒ NFǴkĿj Ĭ!ƒ ⇂5Gưƒ ⇂ôhu⇃Ɩ NFǴkĿj!ƒ ljRNj ⇂ŏơŭƽ!ƒ ⇂ôĂþŨƒ Ă lþdžƖŨƒ ⇂ôơ LJdž KŨǴηdž!ƒ yödžη!ƒ Ô5 KƒþƨƒĂ!ƒ Ĭ⇃Ƶ GNjþǴdžkƵƒ ýŭP LJdž ƧƑƒƨη⇃! ƨηƵ Ĭ!ƒ ăþD Gdž ƒRNj Ă ⇂ŏ‡ƨdžη!ƒ DižĂƖƨ!ƒ Ưô5Pk Ĭ!ǫ yηƒƨ ƒRNj Ă ⇂ŏ‡ŭnjkƖƒ ⇂ơŭƽ!ƒ KǴηkLjdž!ƒ ĂÜ .ÔƵƒƨƨ!ƒ ĭ ƨǴηk!ƒ LJƒƨŏdž!ƒ Ô5

ƱƨTh ÜÔĿjƱĂ!ƒ þǴTkpŨƒ ⇂džþP! þŏþη LJdž NJλƶhu lþǴƵƒ GLjdž ÔƵþkƖŏ ⇂ôƨƑƒƨη!ƒ ⇂ơŭƽ!ƒ yþƒĂ LJƒ lþƨĂkƖdž!ƒ KǴηĂkLjdž!ƒ GNjƨ‡kơk ⇂ôĿjƱĂ!ƒ ⇂ĂƖ!ƒ ll8k DižþƵĂ yþƒĂ!ƒ LJdž ⇂IλhuLjdž ⇂džôŨƖ Σ Ɩƒ YǴhukƒ YǴƱI!ƒ ⇂ôĿjhu DižôƱơk ýηƒ LJdž ÜǴnj! GĿjƱĂdž ⇂ôƨƑƒƨη!ƒ ⇂ĂƖ!ƒ ýƶη! ɣĿjǴηŨƒ LJôƨdžλkƖdž!ƒ ýhup LJdž lƨþTdž!ƒĂ .ĭ ƨƑƒƨη!ƒ Ôơŭƽ!ƒ

:⇂ô!Gk!ƒ KǴôư8ƽ!ƒ ƨGhukPƒ Ĭ!ƒ ⇂ŨTĂk Ôk!ƒƨþ ýŭP LJdž

Ů Ljdžɛ ƑDžI Ûɛqɯ hu2ĭyT ăþəɛRɯllɛ qƒT⇂ƽÚɛ Ĭȝ Ĭθúƨllɛ ƱƑUʼƽllɛ hUDŽIjƒƨDž :ĂllNjÚɛ hUĭTþ2‡ll huǴƨdžllFǴ- yǵžknjdž!ƒ þƒ25ƒ KǴηǴökơƒ ÔƱȝk Ů ⇂džNjǴ!dž!ƒ ljRNj LJÜ**:(huθĭθT) ăþəɛRɯllɛ UDŽ⇂ɯDŽllɛ I ƑɯFĭ⇂θÚɛ ĬUȚĭ**

.q!ƒ… YöŨơ!ƒĂ YĂhơ!Ǵ‡ ⇂ơơŭƽ!ƒ KǴηĂkLjdž!ƒ YŨƐƒ ĂD Ưƶhu Ô5 Gnjηǵkljƒ ƨƶư!

LjUFǴ⇂þɛ ƒǴƨǴ pllP Nj üIƒƖDŽ YqY DžDŽ þəɛRɯllɛ Ĭȝ Ĭθúƨllɛ ƱƑUʼƽllɛ ĬdžFyĭ: hUĭdžFkllɛ hUĭTþ2‡ll huǴƨdžllFǴ- NJƱGhuk8ƒ Yhu Ɩhu ll!RĂ I8öh‡ ý‡ǴTdž LJdž ƧƑƒƨη!ƒ Ô5 Ôơŭƽ!ƒ YǴƱI!ƒ ÔLjǴƶô **Û(huθĭθT)hUĭQFdžDžllɛ üɛNjθŮFǴ** þdžkƶô NJLjD Gdž‡ ⇂ƶôhuƱ!Ghu ƱhuK8ô Gdž ý‡Ă ⇂Fƒ8ơ!ƒ Ă KǴLjǴưöƽ!ƒ Ă 8ơTk!ƒ Ă ƨǴƽη!Ǵ‡ ⇂ôPǴLjdž!ƒ ýƒĂơŮGhu ⇂ŨI! ll!R Ă Σ‡ƶ!ƒ Ă 8ôλ‡ WĂkLjdž!ƒ KLjǴ‡ 8ôλ‡ ƨǴƱdžŨƒ KLjǴ‡ ƒR⇃5 ƨǴƱdžŨƒ ljǵôdž Ĭ⇃Ƶ ⇂ô Ɩ Ǵ Ɩ D ⇂5Th LJĂ8GNj ÔLjhu þ Ɩ ýλdž þĂþ Ɩ!ƒ Ưƶhu CǴTLjǫ Dižk I8ôPŨƒ KƒĂLj Ɩ!ƒ Ô5 NJLjD DižƐƨ ljǵôdž!ƒ Ĭ⇃Ƶ ƨĂTơ!ƒ ƨþǴTdž ljǵôdž!ƒ Ă 8ơhu!ƒ ljǵôdž ⇂ôŨơ‡k Ĭ!ƒ NJηĂk!ƒ DižþƵĂ ⇂ƶƒƨƨŨ! ljǵôdž Ĭ!ƒ ⇂ηǴơhu Ôưƒƨŭƒ K!ƒƨǴdž ll!R DižƐƨ LJ‡! Ă þô!ƒ f lLj‡ ⇂ô8Thu ă8PƒĂ Ü⇂ôLjIk YǴhƖƒĂ ⇂ôƖǴôƖ YǴhƖD GnjLjdž ă8PD YǴhƖƒ Ĭ!ƒ ⇂5Gư⇃ÚǴu ƒRNj ⇂ô5Ăη!ƒ . ⇂Ljôþdž!ƒ Ĭ!ƒ ƨ8ô8!ƒ LJdž þƒ25Ŭƒ I8ηNj Ă ⇂ŨdžǴƶ!ƒ

ƱƑUʼƽllɛ hUĭdžɛRĭDŽ Uȝþ ƑNJdžĭǴ DžDŽ þĭǴɛqt Nj I ɛbɛþɯɛ PƑQ⇂FǴ hUllNjqllɛ I DŽFs :hUkllFkllɛ hUĭTþ2‡ll huǴƨdžllFǴ Ôơŭƽ!ƒ YǴƱI!ƒ 8GhukƵǴhu **:(huθĭθT) hUĭȝFI þĭ3 Ăs Ǵt pllP !3þ** Dž I ll qθɛNjȝ DžNjqǴ f Njþ5 ηdžDž Û **Ĭ θú8llɛ** y52 KƒǴƒ8ηŨƒ ljRNj LJôhu LJdžĂ 8ôhufþk Ă KƒǴƒ8ηƒ IþƵ RǴPkGhu ⇂!Ăþ!ƒ KdžǴI5 ĭ 8Ffƨη!ƒ þǴTkpŭ! Dižnjdž 8ô5Ăk ⇂ơŭƽ!ƒ ýǴηdž Ô5 YǴhT!ƒ LJôĂ‡k! ƨ‡ƒ8dž O'k5 ÜþFƒĂ5 LJĂþhu Ư Ă8p OLjdž ÜÔơŭƽ!ƒ YǴƱI!ƒ ⇂ôLjfƨŏdž ƒRNj LJD Ůȝ Ü⇂!Ăþ!ƒ Gnjhu KdžGp ă8Pƒ KƒǴƒ8ηƒ Ĭ!ƒ ⇂5Gư⇃ÚGhu ýǴηdž!ƒ ƒRNj Ô5 ⇂Ɩ Ɩ Pkdž I8ĂƱkdž ýFǴlĂ .Ôơŭƽ!ƒ YǴƱI!ƒ GnjnjηƒĂŏ ýƒƨǴdž 8ôλ‡ ă8PD ƼƒƒĂƶ ll GĿjNj LJŨ Ô5Ǵ‡ 8ôƐ 8hukƶô

ƱǴIĽj ƧFfƨɳ!f Ǒƽ Ǒơŭs!f YǴƱI!ů LJf ýĂIĽj LJD LJ‡džǒ ǴIhǴ] ǴNjǴLjƶdžɳ Ǒkƒ KǴdžĂů̈ƶdž!f ýŭƤ LJdžĂ

:Ǒůǒ Ǵdžǒƽ ǴnjĽjǴǒhvk LJ‡džǒ IĂp ƱǴIĽj Ă Ƨƶư

:ŧǒ!Ǵk!f ƱǴIĽj!f Ǒƽ Uơŭ Ľj LJf LJ‡džǒ **:ɣNjŝllƐ UFŝdž 1**

.þfƨƽū! ýʒT!f Ɣ T ǴLjdž ƨǒƽĂk ýŭƤ LJdž ll!Ʀ Ă ŧ!ǴƱh!f f Ǵ T kdžf **-**

.ǴǒɳĂ!ĂĽj‡k!f DžfþƤkl f ýŭƤ LJƵ WǴkLjŮf ƧĂƱk -

.WǴkLjŮf Ǒƽ YĂĽjk!f -

.WǴkLjŮf IþǴǒƨ -

.ŧ!Ăþ!f ýhup LJdž Ǒơŭs!f YǴƱI!Ghu ƧλŧD DžǴdžkNjŮf ýŭƤ LJdž ll!Ʀ Ă KfþƧfĂ!f f ǒůIk ŧ!ĂǴơdž -ù

. ǑƵfƨƨ!f ĭƨǴɳk!f LJfɐǒdž!f Ǒƽ ɐɳƶ!f þl -

ƧFfƨɳ!f LJǒhu ŧ‡ƧkTdž KǴǒpǴ5kf CfƨɳǫýŭƤ LJdž ŧǒhvLjɳŨf ýĂþ!f Ĭ!ǫ ŧ5Ǵư∃hu ŧǒhvƨƶ!f ýĂþ!Ghu ll Ǵ‡kơŮf -

.ýĂþ!f ljƦNj Ă ƧFfƨɳ!f LJǒhu ŧ‡ƧkTdž KǴǒpǴ5kf LJǒĂ‡k Ă ýĂþ!f ljƦNj Ă

:ŧǒ!Ǵk!f ƱǴIĽj!f Ǒƽ f Pů̈kk Ă : **ƐyTllƐ UFŝů̈ ø 2**

.ǑƵfƨƨ!f ĭƨǴɳk!f LJfɐǒdž!f Ǒƽ ɐɳƵ llǴLjNj ù

.KfƨþǴT!f ɣǴlơ Ĭů̈Ƶ KfþƧfĂ!f IþǴǒƨ Ǒ!Gk!Ghu Ă ŧǒƨĂƨư!f KǴɳkLjdžů̈! CǴ5k‡Ůf ŝǒlơk DžþƵ

. ýhup LJdž ĭƨFfƨɳ!f Ǒơŭs!f YǴƱI!Ghu ŧ!Ăþ!f DžǴdžkNjf DžþƵ ù

ýFǴlĂ Ǒƽ Ƨư ĭD ŧǒĽjIk!f ŝFfĂƵ Ĭ!ǫ ŧ5ǴưÚǴhu Ǵnjǒƽ Dž‡ơk!f LJ‡džǒ Ů Ǒk!f Ă ŧǒzǒhvƱ ŝFfĂƵ NJnjɳfĂk ù

.ŧǒƵfƨƨ!f ŧǒơŭs!f

: I ƒΘþŧŝDŽllƐ Nj I ƒĭŤT NjŧHlƐ

DžƱĽj!f Ă ŧɳɳjĽjdž!f ŧǒ!Ǵdž!f ŧlǴǒl!f ýŭƤ LJdž Ǒơŭs!f ƧǴdžλklů! Ɣ lǴGĽjdž!f ǪǴGĽjdž!f ŝů̈Ƥ Ĭů̈Ƶ ýdžz!f -

ŧǒdžLjfků̈! ǑĽjƱĂ!f NdžǴGĽjƨhu!f ŝǒƨƱ LJƵ ŧǒĂdžLjk!f NdžƒƨhvƨĂ ŧǒơŭs!f KfƨǴIz!f f Pǒ Ǵdžǒƽ ŧǒzǒƨTk!f

.Ǒƽǒƨ!f þǒþɳk!f ŧlǴǒl ƒR‡ Ă ŧǒƽǒƨ!f Ă ŧǒơŭs!f

UǴƽơ!f Ǒƽ ŧlǴlơ IfþD ƨhvkzǒ ĭR!f Ă ǑFfƒRƵ!f LJdžŨf ŝǒlơk ĂNj ŧơŭs!ů! ǑlǴl Ũf Ƨ þnj!f LJǫ -

ƨdžk Ǒk!f ŧǒFfRƵ!f KǴdžƨŨf LJŨ ǑIhƱ!f KĂǴƽk!f LJdž ýǒů̈Ik!f ýŭƤ LJdžĂ ŧǒƵǴdžkɳŮf ŧ!fþz!f Ĭů̈Ƶ

LJdž ƨλ‡f NJhu DžǴdžkNjŮf Ǒ!Gk!GhuĂ ydžkɳdž!f IþơĂ! ŧǒlǴlŨf ŧǒLjh!f ŧTǴTNj Ǒƽ KdžNjǴl ƧFfƨɳ!f Gnjhu

.ŧ!Ăþ!f ƧƨƱ

DžfþkldžDžfþPklfĂ ǑƵfƨƨ!f YǴƱI!Ghu DžǴdžkNjŮf IƨĂƨư Ư ƨƽǒ ƧFfƨɳ!ů! ĭ þǴT kpŮf yþfĂ!f LJǫ -

.NJLjdžDĂ ŧǒơT ŧFǒhvĂ IþǒTƨ Iƨfþ∃hu LJĂ‡ǒ LJf Ɣɳǒ ŧǒzǒhvƱ!f þƨfĂdžů̈!

DžnjǩǒNjǴƷƧĂ LJǒLjƱƒĂdžǐǃ ŧTǒzdž ăĂǩǀdž yƷƧ ýnƒ LJdž ǐƥǴTǩpŰƒ LJdžŰƒ Ʒǒlơǩ ǏǐŻ ýdžz!ƒ Yηǒ -
.Ǒơǔƽ!ƒ NJǒηĂk!ƒ Ă ǑƽǒƧ!ƒ ƥǒƥηk!ƒ ŧǀǴǒǀ JNdžǴLjƧh JNFǴkLj ýǔƤP LJdž KǴdžƥP!ƒ ăĂǩǀdž LJǒǀơkĂ
ýFǴǀĂ Ă lƧǒh+ ŧơǴǀdž Ǵnj! Ƨǒ5Ăk ýǔƤP LJdž ll!ŖĂ OdžI!ƒ ŧTǴPĂ YĂhơ!ƒ WǴkLjǝh Ƨλ+ƒ DžǴdžkNjŰƒ -
.ŧǒǀǴǀŰƒ lƥǴdž!ƒ OdžI!ƒ LJƒ ƧǴhkZǴh ŧλǒƥơ
.DžnjdžZƥĂ ŧơǔƽ!ƒ ýǴηdž Ǒ5 YǴhT!ƒ LJǒĂ+k! ƨ+ƒƧdž f ǒTƤk -
ǏǐŻ DžnjzLjdžĂ Ƨǒƨ!ƒ Ǒ5 DžnjFǴlh ýnƒ LJdž KƒƨǴǒkdžƒ DžnjơLjdž Ă ŧǒ5ǒƨ!ƒ ƩƱǴLjdž!ƒ ǏǐŻ ŧ!ƨz!ƒ ll5 -
.ŧơǔƽ!ƒ ǏǐŻ DžnjzηTk! LJǒdžǴk!ƒ Džnj! Džǒƥlk Ǐ!ƒ ŧ5ǴưÚǴh ÜlƧηnj!ƒ
.ŧǒ5Ǵ+ ŧǒLjƒzǒdž Ǒơǔƽ!ƒ YǴƱlǐǃ f ǒTƤk -

KΘǴllƐ 3ƒƷƐ

KpĂ!ƒ Ʒǒư Ă yηƒƨdž!ƒ Ǒ5 f lLj LJdž ŧơh!ƒ ƒRnj! GLjklƒƨƥ ýǔƤP Ǵnjknjηƒ Ă Ǒk!ƒ KǴhĂzT!ƒ LJdž DžƐƨ!Ǵh . .
YĂư Ădž ΘƨklLj ƒRnj! ƩdžZD YLjƒĂη RƤak ŧơhǐǃ Ʒǵ5ƒ ΘƨƱ Ă YĂư Ădž!ƒ ŧǒdžNjD ǑƩLjǒ Ů ll!R LJD Ůϱ
.ƨƒƨη!ƒ Ǒ5 ŧǒƒRƷ!ƒ ŧǒzhk!ƒ LJdž WĂƨP!ƒ Ă Ǒơǔƽ!ƒ YǴƱI!Ǵh Ư Ănjl!ƒ KǴǒ!c

فهرس الجداول

hѲƨTllƐ	DžƐNjdžyllƐ	!5ƥllƐ
29	ǤnjLjdž ƧdžλklJdž!ƒ Ă LJĂƨPdž!ƒ Ă ŧŏ5Ăɳ!ƒ Ă ŧŏơƱl!ƒ ljǤŏdž!ƒ Ǒ!Ǥdžnƒ Ơư Ăŏ	01
42	ŧlŏƧƱ!ƒ ljRNj ǨǤŏhƱl!ƒ Ă ǨǤŏhǤɳŏŮƒ Ơư Ăŏ	02
44	ŧlŏƧƱ!ƒ ljRNj DžfƥPklJƒ LJƵ ŧdžɳǤLj!ƒ ǨǤŏhƱl!ƒ Ă ǨǤŏhǤɳŏŮƒ Ơư Ăŏ	03
63	2005-1989 lƧǩs5Ű! ɣĂhơ!ƒ YĂLj ɣlơ Ƨŏʒk!ƒ ŧhlLj Ă ШǤkljŮƒ yŏƨĂk	04
64	.2005-1989 lƧǩs5Ű! ɣĂhơ!ƒ YĂLj ɣlơ Ƨŏʒk!ƒ ŧhlLj Ă ШǤkljŮƒ yŏƨĂk	05
65	2004 /2003lƧǩs!ƒ ýŭƤ ƧFfƨɳ!ƒ Ǒ5 ŧɳkLjdž!ƒ ɣĂhơ!ƒ YfĂLjD LJŏh ŧLjƧǤIdž	06
67	ýŭƤ NJ‡fĂs!fĂ ƧuƤ!fĂ ŧ5Ǥɳ!ƒ ýĂlh!ƒ Ƨŏʒk ŧhlLj Ă ŧoǤldž ƧĂƱk Ơư Ăŏ 2004-1989 lƥdž!ƒ	07
68	:2004 ŧLjl ýŭƤ KǤɳkLjdž!ƒ LJdž YĂLj ý‡! ŧTTPdž!ƒ ŧoǤldž!ƒ LJŏh ŧLjƧǤIdž	08
69	lƥdž!ƒ ýŭƤ NJ‡fĂs!fĂƧuƤ!fĂŧ5Ǥɳ!ƒ ýĂlh!fƧŏʒk ŧhlLjĂɳǤkljÚƒ ƧĂƱk Ơư Ăŏ .(ƧǤƱLjl!fÜlƥoĂ!ƒ) 2004-1989	09
70	:2004 ŧLjl KǤɳkLjdž!ƒ LJdž YĂLj ý‡! ШǤkljŮƒ ŧŏdž‡ LJŏh ŧLjƧǤIdž	10
71	2004-1993 lƥdž!ƒ ýŭƤ CfƧdžo!ƒ DžĂo!ƒ ƧĂƱk Ơư Ăŏ	11
72	.2004-1993 lƥdž!ƒ ýŭƤ CǤuŏh!ƒ DžĂo!ƒ ƧĂƱk Ơư Ăŏ	12
72	.2004-1993 lƥdž!ƒ ýŭƤ Uŏh!ƒ Ơư Ăŏ	13
73	2004-1993 lƥdž!ƒ ýŭƤ ɣŏ!o!ƒ ƧĂƱk Ơư Ăŏ	14
73	.2004-1993 lƥdž!ƒ ýŭƤ ýlz!fƧĂƱk Ơư Ăŏ	15
74	lƥdž!ƒ ýŭƤ ŧŏlǤlŨƒ ŧŏFfRʒ!ƒ KǤɳkLjdž!ƒ Uzh! KfƧƥǤT!fĂ KfƥƧfĂ!ƒ 2006-1980	16
75	Ǥnjkŏ!Ǥdž ŧhlLjĂ KfƧǤdžλklŮƒ Džnơ	17
77	ƧkƨƧǤ!dž .ƧǤƱLjp LJĂŏ!dž lƥoĂ!ƒ 2011-2000 Ŏoŭs!ƒ ШǤkljŮƒ ƧĂƱk	18

19	2011-2000 Ŏơŭs!ƒ ШĠkljŰƒ ƧĂƆk	77
20	2011-2000 Ŏơŭs!ƒ ШĠkljŰƒ ƧĂƆk	78
21	.2008-2007 lƨks!ƒ ýŭƤ ŧŏljƆĂ!ƒ ŧŏƆʒk!ƒ ŧhٿLjĂ ŎƵƒƨƨ!ƒ ШĠkljŰƒ	79
22	.(LJƆ)2011-2007 lƨks!ƒ ýŭƤ Džɳơ!Ġh ŧŏFƒRʒ!ƒ lƨƽĂ!ƒ ƧĂƆk	80
23	.2011 ŧLjٿ! yٿƒĂ!ƒ ll ŭnjkٿŰƒ KƒR KĠɳkljdž!ƒ Ŏƽ ƥƨƽl̈! ŧŏFƒRʒ!ƒ lƨƽĂ!ƒ	82
24	ýĂƥ!ƒ Ŏƽ yٿƒĂ!ƒ ll ŭnjkٿŰƒ KƒR KĠɳkljdž!ƒ Ư'ƶh! ŎkƒR!ƒ CĠ5k‡Ůƒ ŧhٿLj .2010-2009 ŧLjٿ! lƨĂĠɳdž!ƒ	84
25	lƨks!ƒ ýŭƤ yٿƒĂ!ƒ ll ŭnjkٿŰƒ KƒR KĠƵĂdžɳdžl̈! ŧŏFƒRʒ!ƒ KƒƥƨƒĂ!ƒ ƧĂƆk 2012-2007	86
26	2013-2007 lƨks!ƒ ýŭƤ ŧŏơŭs!ƒ KƒƨƥĠTٿ!ƒĂ KƒƥƨƒĂ!ƒ ƧĂƆk	88
27	.ƨĠƆLjI!Ġh lƥơĂ!ƒ 2014-2009 ŧŏĂkT!ƒ ɣĂhơ!ƒ ШĠkLjƍ ƧĂƆk Ơư'Ăŏ	89
28	2014lƨks!ƒ ýŭƤ ƧFƒƨɳ!ƒ Ŏƽ ŧɳkljdž!ƒ ɣĂhơ!ƒ YƒĂLjD LJŏh ŧLjƨĠIdž	91
29	lƥơĂ!ƒ ŧɳƨĠƆ!ƒ ŧŏƵƒƨƨ!ƒ KĠɳkljdž!ƒ Ư'ƶh! ŧŏƨnjT!ƒ ƨĠƶٿŰƒ ƆٿĂkdžƧĂƆk	95
29	.(ƧŮĂƥ LJĂŏl̈dž lƥơĂ!ƒ) :ŎƵƒƨƨ!ƒ ĭ ƨĠɳk!ƒ LJƒƨŏdž!ƒ	97
31	.ƨĠƆLjp lƥơĂ!ƒ 2019 ƚĠ5ƒ Ŏƽ ĠnjIŏIơk lƥĂɳĂdž!ƒ ШĠkljŰƒ ŧŏdž‡ Ơư'Ăŏ	109

قائمة فهرس الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
29	تطور عدد السكان	01
29	تطور عدد السكان	02
53	مخطط يوضح أسباب تلوث المياه	03
79	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2007-2008.	04
81	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2007-2011	05
83	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2011	06
85	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2011	07
85	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2010	08
87	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2007-2012	09
89	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2007 - 2013	10
90	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2009 - 2014	11
96	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2012	12
98	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2013	13
110	مخطط يوضح تطور عدد السكان بين سنوات 2014	14

قائمة المراجع

.hυĭĞƥyllε hυƩ‡llFĞ ƒ‡llllε ı ŰNjε

2010Ü 1ʊ Ü yʊƨĂk!ƒ Ă ƨTLjǀ! ł‡ʊƒƨ!ƒ ƨƒƥ Ü ƠƵƒƨƨ!ƒ ƥĞ Ţ kpŮƒ : Ƨ ƨĞƶ!ƒ ƥƶ ļ ƥƒĂη

ı ɛƥ lPDŽllε - ƑĭűƑk

Ü Ơdžl!ƒ ШĂkLjdž ł!Ğơ ł ļ ƒƨƥ Ü ƨFƒƨη!ƒ Ơ5 ƠƵƒƨƨ!ƒ ШĞkLjŮƒ Ĭǀ‡Ƶ DžƵƥ!ƒ KĞ ļĞơ ļ ƨλƒ : ₦ƱƱ Ɣơhu¤!ƒ LJhu - f Ţ Pk Ü ł‡ƥĞ Ţ kpŮƒ DžĂǀ‡z!ƒ Ơ5 ƨơk ļ ηĞdž!ƒ IƥĞnjT Ĭǀ‡Ƶ ýĂ Ţ ơ!ƒ KĞhǀ‡Ʊkdž LJdžư ł‡žƥldž ł!Ğ ļƨ .2012 Ü ƨFƒƨη!ƒ ł‡zdžĞη Ü Ơdž‡!ƒ ƥĞ Ţ kpŮƒ

ł!Ğơ ł ļ ƒƨƥlJ ƨFƒƨη!ƒ Ơ5 lƥơƥη!ƒ KĞdžƨơLjĞ‡‡ơdž!ƒ Ƽ5Ă ł‡ƥĞ Ţ kpŮƒ ł ļ ļ đdž!ƒ ýơĂdžk : ł‡ǀơư5 ĭĂƒĂƨ - . 2009 Ü Σƒƥ2džh lƨpĂh ƥdžơdž ł‡zdžĞη Ü ł‡ơ!Ğdž YƨƵ Ü ƨĞƹǀǀLjĂ ļ ł ļ đdž

ł‡FƒRƹ!ƒ ƥƒĂdž lJ ł!Ğơ ł ļ ƒƨƥ ƨFƒƨη!ƒ Ơ5 ł‡FƒRƹ!ƒ ł‡zhk!ƒ Ă ł‡ơŭƵ!ƒ KĞ ļĞơ ļ!ƒ : ΣLjĂơ Ɣơ Ţ - ƥĂ!Ădž ł‡zdžĞη Ü ł‡džĞz!ƒ ł‡ơ ļ Ğơ ļ!ƒ DžĂǀ‡z!ƒ Ơ5 ƨơk ļ ηĞdž!ƒ IƥĞnjT ýơLj! lƨ‡Rdž ÜLJ 2014-2000 ł‡ơ ļ Ğ ļƒ .2015 Ü ĂƨĂ ĭ ƨơk ĭ ƨdžzdž!ƒ

Ơơŭƶ!ƒ Ơǀơdž!ƒ NkĞLj!ƒ ł‡dž‡ơp Ĭǀ‡Ƶ lƨλđdž!ƒ ýdžƒĂz!ƒ DžNjŮ Ơ ļ Ğơp ĭ ƥĞ Ţ kpƒ ýơǀơk : ĭ ƨĞdžƵ ƨơNjƨ Ü ł‡ƥĞ Ţ kpŮƒ DžĂǀ‡z!ƒ Ơ5 ljƒƨĂk‡ƥ!ƒ IƥĞnjT ýơLj! ł‡džƥldž ł‡ơĂƨƱƒ Ü (2009-1980) ýŭP ĭ ƨFƒƨη!ƒ .2014 Ü lƨ‡ ļ hu Ü ƨư‡ơP!ƒ ƥdžơdž ł‡zdžĞη Ü ƠlơhƱk ƥĞ Ţ kpƒ f Ţ Pk

ł‡ddžLjkǀ! ƠLjƱĂ!ƒ ƱƱPdž!ƒ ł!Ğơ ł ļ ƒƨƥ ƨFƒƨη!ƒ Ơ5 ł‡ơŭƵ!ƒ ł‡džLjk!ƒ ł ļ Ğơ ļ : ł‡ηơƥP ţ ĞơƵ - Ü ł‡ơ!Ăƥ!ƒ KĞpŭz!ƒ Ă ł‡ơ ļ Ğơ ļ!ƒ DžĂǀ‡z!ƒ Ơ5 ƨơk ļ ηĞdž!ƒ IƥĞnjT ýơLj! lƨ‡Rdž 2007-2000 ł‡ơŭƵ!ƒ .2011 Ü ł‡zdžĞη!ƒ ĭ ƨƒpŮƒ Ă Ơ ļ Ğơ ļ!ƒ DžơULjk!ƒ f Ţ Pk

ýơLj! lƨ‡Rdž Ü ƨFƒƨη!ƒ Ơ5 ł‡Ʊ ļ Ădž!ƒ Ă lƨơƹ Ţ !ƒ KĞ ļ ļ đdž!ƒ ýơĂdžk Ơ5 ll ĂLjhu!ƒ ƨĂƥ : ł‡ơ!Ğdž ƨơpĞ‡Ă! - Ü ĂƨĂ ĭ ƨơk ĭ ƨdžzdž ƥĂ!Ădž ł‡zdžĞη ù ł‡ơLjƱĂ!ƒ ł‡ddžLjk!ƒ LJĂLjĞp YƨƵ Ü LJĂLjĞl!ƒ Ơ5 ƨơk ļ ηĞdž!ƒ ł‡ηƨƥ .2012

YĞƱp WƧĞP ĭ þĞŢkpƒ ýžþh‡ łžsžƧ!ƒ Ă łžơŭs!ƒ łždžLjk!ƒ Ƶ5 łdžĞz!ƒ łLjƨƒĂdž!ƒ ƧĂþ : LJždž! þdžơdž ƧĂLj łlƧþdž ƧĞƱƒ Ƶ5 Ƨžklηĝdž!ƒ IþĞnjT ýžLj! WƧPk I2‡Rdž‡ Ü KƧĞžk łžŮĂ ł!Ğơ łlƒƨþ Ü KĞpĂƧơdž!ƒ Ü LJĞlđžŰk ÜþžĞIŰh Ƨ‡h Žhƒ łzdžĞη Ü łdžĞZ łž!Ğdž Ƨžžlk f ŢPk Ü ƒƧĂk‡þ!ƒ

. I ŭƓƐqpŽŰƐ Nj I ƒŕ's‡ÐŽŰƐNj I ŭWDŽŰƐ -ƑkIIƑk

LJdžŮƒ Ƽžlơk! ł‡ž lĂ ƧƑƒƨη!ƒ Ƶ5 łžZƒƨƨ!ƒ KĞlĞž l!ƒ : YžƱ!ƒ ŽdžTĞNj Dž.D Ü LJžþ!ƒƨZ ŽZƨ Dž.D - .2013 Ü ylĞk!ƒ þŰηdž!ƒ Ü þþz!ƒ Ü ƧNjĞƱ!ƒ ĭŮĂdž Ü łžþĞŢkpŮƒ DžĂŰz!ƒ ł‡ηdž Ü ŽƑƒRƷ!ƒ

łZƒƨƨ!ƒ YĞƱIŰ! Ž‡ž‡nj!ƒ Ƨžž‡k!ƒ Ă ĭ þĞŢkpŮƒ ΘŭŢŮƒ KĞlĞ‡zLjƒ : ƨdžZ ĭĂƒƨƐĂ Ĭdžz! þdžơD - Kƒþžþơk Ă łžƧƑƒƨη!ƒ łžþĞŢkpŮƒ łllđdž!ƒ ýĂơ ŽLjƱĂ!ƒ ĬIKđdž!ƒ Ü łžZƒƨƨ!ƒ KĞlĞž l!ƒ Ĭ‡Z ljƨλƒĂ .2003 Ü ł‡ŰpƧĂ Ü þžþη!ƒ ĭ þĞŢkpŮƒ CIĞLjdž!ƒ

LJžh 2013 IJ 2006 I2ks‡! łž!Ğdž!ƒ I2ƵĂ!ƒ ýU Ƶ5 ƧƑƒƨη!ƒ Ƶ5 ŽZƒƨƨ!ƒ YĞƱI!ƒ : YžƱ!ƒ ŽdžTĞnj!ƒ - Ü Ƨ‡T Ü łžþĞŢkpŮƒ KĞžþơk!ƒ Ă Kƒƨžzkdž!ƒ ĆĂư Ƶ5 Ü ylĞk!ƒ Ž!Ăþ!ƒ ĬIKđdž!ƒ Ü KĞhusz!ƒ Ă Kƒƨĝη‡LjŮƒ 2014

Ü 2 þþz!ƒ Ü ƧƑƒƨη!ƒ Ü ł ơĞh!ƒ K‡ηdž ΘŭŢŮƒ KĞh‡ŰƱkdž Ă yþƒĂ!ƒ LJžh Žơŭs!ƒ YĞƱI!ƒ : þdžơƒ ŽTĞh 2003

łžL‡ĞlLjŮƒ DžĂŰz!ƒ ł‡ηdž Ü łžƧƑƒƨη!ƒ łžZƒƨƨ!ƒ łlĞžl!ƒ Ƶ5 ł!Ăþ!ƒ DžZþ łž!Ğz5Ă þĂþơ : ĭ ƨžhÅƨ Ohƒƨ - .2004Ü ƧƑƒƨη!ƒ łzdžĞη Ü ƨžžlk!ƒ DžĂŰz Ă łžþĞŢkpŮƒ DžĂŰz!ƒ łž‡ Ü

LJdžŮƒ LJĞNjƨ Ă Žkƒþ!ƒ CĞsk‡Ůƒ Ƽžlơk KĞžþơk!ƒ LJžh Žơŭs!ƒ YĞƱI!ƒ Ü łdžĞlD ƨdžĞz Ü ƨžNjƨ ĭ ƨĞdžz - ł!Ğơ łlƒƨþ Ü łžơŭs!ƒ łždžLjk!ƒ Ƽžlơk Ƶ5 ŽZƒƨƨ!ƒ LJždžak!ƒƨĂþ LJƒĂLjzh ł‡Pƒþdž IJ ƧƑƒƨη!ƒ ł!ĞơIJ ŽƑƒRƷ!ƒ DžĂŰz Ă łžƨĞηk!ƒ Ă łžþĞŢkpŮƒ DžĂŰz!ƒ ł‡ž‡ Ü ljƒƨĂk‡þ!ƒ łlƨþdž Ü 2012 -2000 I2k5 ýŭP ƧƑƒƨη!ƒ 2014 Ü ƧžƱlđ Ü ƨžžlk!ƒ

2014 Ü 5þþz!ƒÜ łLjžƱLjlp Ü łžLjĞlLjŮƒ DžĂŰz!ƒ ł‡ηdž Ü ƧƑƒƨη!ƒ Ƶ5 YĂhơ!ƒ WĞkLjƒ yþƒĂ : Ohƨε łžƨĂ5 -

.ł‡ŰpƧĂ łzdžĞη ÜýĂŰơ!ƒĂ łdžƨŮƒ ƧƑƒƨη!Ğh Žơŭs!ƒ ƧĞIz!ƒ ƨžžlk : ƨTGLj ŽLjĞdžžŰl/þ-

ﺪﻳﺄﻟﺰ!ﻓ ﻫﻟﻧﺪﺟ Ü ﺰﻓﺰﻧ!ﻓ Ǒ5 ﻫﺪﺯﻓﺰﺯ!ﻓ ﻫﺪﺪﺟﻟﺟﻫ!ﻓ Ǐﻟﺯ ljزﻟﻓ Ă ﻫﺪﺯﻓﺰﺯ!ﻓ ﺰﺰﻧﻫ!ﻓ ﺰﺪﺰﻫﻛ : ﻫﺪﻟﺟﻫﺄﺰ ýﻫﺪﺟ‡-
.2007 Ü 11 ﺑﺑﺯ!ﻓ Ü ﺰ2‡ﻟﻫ ﺰﯨﺪﺑ ﺑﺪﺟﻫﺪﺟ ﻫﺯﺪﺪﻫﻧ Ü ﻫﺪﻟﻫﻟﻟﻟﺠﻟﻫﻓ

.qəɛƥɯɪɪɛ ı ʃyɠɛƥ

ﺎﺑﺪﺑﻧ Ư Ăﺰƥ ﺴﻟﺰﻫﻛ ﻫﻣﺪﻫﺪ!ﻓ ﺎﺰﻓﺰĂ ÜǑﻣﺪﻫﺪ!ﻓ Yﻫﺰﺪ!ﻫﻫ Ư Ănjﻟ!ﻓ ýnﻓ LJﺪﺟÜ ﻫTǒﺯĂﻫ ﺰĂﺰﻫﺪﺟ: ﻫﺯﻫﻟ ﺰPﻓ
2013 /01/21 Ü ﺑﺰﻓĂ5 LJĂﺑﻫ

ﺪﻳĂǒ! 2019 – 2015 ǑﻟﻫﺪﺟP!ﻓ ýﻭﺪP ﺰﻓﺰﻧ ﺰﻫﻟﺟǒﺑ ﺰﻫǒﻟﺪﺟ 03 Ǐ!ﻓ Ǒﻣﻭﻫ!ﻓ Yﻫﺰﺪ!ﻓ ﻫǒﻟﺟﻓǒﺪﺟ Iﺑﻫǒﺯ : ﺑﻭﻫ!ﻓ
15:09 ﻫﺯﻫﻟ!ﻓ Ǐﻟﺯ 2004/05/16

2015 Ǒﻣﻭﻫ!ﻓ Yﻫﺰﺪ!ﻓ ý‡ﻫTﺪﺟ ﻫﻧ!ﻫﺯﺪﺟ! Ǒﻟﻣﺪﺟ!ﻓ Ă ǐﺯ‡ﺰﺪﺟ!ﻓ Ƽǒﻟﻟﺟk!ﻓ Ƶǒλ‡k:ﻫǒﺰﻓﺰﻧ ﻫﺪﺟĂǒ!ﻓ ﺰǒﺰﻣﻫk!ﻓ
.46ﺑﺑﺯ!ﻓ Ü 2008 Ü ﺰﻓﺰﻧ!ﻓ Ü ﻫﺪﺟﻟﺰ!ﻓ Iﺑǒﺰﻧ!ﻓ

2014/10/15 : ﺪﻳĂǒ! Ǒﻣﻭﻫ!ﻓ Yﻫﺰﺪ!ﻓ Ǒ5 ﻫnjﺪﺟƵƥ LJﺪﺟ yƱﺰkﻟ ﻫ!Ăƥ!ﻓ : ǑﻟﺟﺪĂ!ﻓ ﺰǒﺰﻣﻫk!ﻓ Ɣﺰﻣ

2014/12/25 Σﻭﺪﺟ!ﻓ Ü ﺑﺰﻓĂ5 LJĂﺑﻫ ǐﺰﻓﺰﻧ!ﻓ Θﻭﻫﻫ! Ǒ!ﻫﺪﺟ ﺪﻳƵƥ Ƶﻭﻫ!ﻓ Ư ﺰƥ : Iﻫǒﻣ!ﻓ

2015/5/12 Σﻭﺪﺟ!ﻓ Ü Kﻫﻧ̆Ăkﻟﺪﺟ!ﻓ YĂﻟﺟk ﺪﻳƐﺰ Ƽǒﻳﻣ ýﻫhpﻓÜ ﻫǒﻣﻭﻫ!ﻓ KﻫﻟﺟǒﺪﺟƵﻫk!ﻓ : ﺰﻧﻫ!ﻓ

2015/ 05 /12 Ɣﺰﻳﺪﺟ!ﻓ Ă ﻫǒﻟﺟﻫǒﺰĂﺪﺟ LJﺪﺟ ﺪﻳƥﻫI!ﻓ ƥﻓﺰﻧ!ﻫﻫ Iﺑƥnjﺪﺟ ﻫﺯﻫﻓﺰﺯ!ﻓ ýǒ Ţﻫﻣﺪﺟ!ﻓ : ﺰﻧﻫ!ﻓ

ﻫﺯﻫﻟ!ﻓ Ǐﻟﺯ 2015/02/10 Ɲǒﻭﻫ!ﻓ ýĂƥ! ﻫǒnjT!ﻓ Oﻫﻫﻧ Ǒﻣﻭﻫ!ﻓ Yﻫﺰﺪ!ﻓ Ǒ5 Ƶﻫﺪﺟλkﻟﻟﻫﻓ : ǑﺪﺟĂǒ!ﻓ ƵĂﻣﺪﺟ!ﻓ
21:07

IﺰﺯﺪﺟĂﻫ Iﺰﻫﻟ Ü Ǒﻣﻭﻫ!ﻓ Ƶﻫﺪﺟλkﻟﻟﻫﻓ Ǒ5 IƥĂIﻫﺪﺟ!ﻓ ﻫIﻭﻣ!ﻓ: ƱﻟĂ!ﻓ

.ɦʊǐﻫﺪNjƥﻫIIlﻫﻫ Ʊﻫ£NjƉŽIIɛ -ʃƨƉŽFɋ

WWW aps dz / ar/ economie / 18493

WWW aps dz / ar/ economie /19115

www.aps.dz/ar/economie/18359

www.bohat .ml

www.djazairess.com

www.elchourouk.com

Ü 14:31 2015ƨ‰ž5Ä¡ 2LJö¡ÀŬƒ WWW aps dz / ar/ regions /21641 -

19:19 ¡ 2015 Äö¡Äö 06 Ƙ‰]!ƒ www.aps.dz/ar/economice/16780

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

مداخلـة السيد وزيـر الفلاحـة والتنمية الريفية

مقترحـ ـات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب وإستحداث مناصب شغل

تنفيذ قرارات المجلس الوزراء

المنعقد في 22 فبراير 2011

27 فبراير 2011

ا- النطاق القطاعـي لاقتراحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

لتنفيذ النتائج التي خلص إليها مجلس الوزراء ليوم 3 فبراير 2011، أعدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مقترحات تهدف إلى تفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب وإنشاء مناصب شغل.

هذه المقترحات التي تخص ملف التشغيل، والتي ليست نابعة من إعتبارات ظرفية، تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء ليوم 22 فبراير الجاري.

إن الإجراءات التي أتخذت في هذا السياق من طرف الوزارة، هي إمتداد للقرارات المعلن عنها، في عدة مناسبات، من قبل فخامة رئيس الجمهورية - شهري جويلية وسبتمبر 2008، فبراير وسبتمبر 2009 و أوت 2010- والمتعلقة بسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي ترمي في أهدافها الإستراتيجية إلى 1) تحسين مستوى أمننا الغذائي و 2) المشاركة القوية في تحقيق تنمية متوازنة ومتناسقة للأقاليم بدون أي إقصاء أو تهميش، والمساهمة بشكل معتبر في تحسين ظروف المعيشة والعمل في كل الفضاءات الريفية.

وهي إمتداد كذلك للنشاطات التي شرع فيها في مجال تأمين الفاعلين وتحرير مبادرات المنشئين للثروة. هذه المقترحات الجديدة ترتكز على أربعة محاور:

II- مقترحات مرتكزة على أربعة محاور:

المحور الأول: تنمية منظومة الإنتاج والضبط

وتتفرع إلى ثلاثة برامج:

1. توسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية

يتم تجسيد هذا الهدف من خلال التأطير وتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة ذات طابع فلاحي و تربية مواشي على أراض غير مستغلة تابعة للأملاك الخاصة للدولة أو للخواص.

في هذا الأفق، تم فعلياً برمجة إستحداث 20.000 مستثمرة، والعدد يمكن أن يصل على المدى المتوسط إلى 100.000 مستثمرة فلاحية جديدة ذات مساحات متنوعة، متواجدة أساساً على مستوى الهضاب العليا وبالجنوب. سيتم إعفاء المنشئين لهذه المستثمرات الفلاحية والحيوانية من دفع الإتاوة المرتبطة بالإمتياز على إستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة على فترة تمتد لعشر (10) سنوات، وهي فترة ضرورية لعمليات الاستصلاح، وتمدد لتشمل السنوات الأولى للدخول في مرحلة الإنتاج.

تأتي هذه العملية لتعزز العمليات التي تمت مباشرتها في إطار القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والنصوص المتخذة لتنفيذه.

2. تعميق و تطوير أنظمة ضبط المواد الفلاحية والحيوانية

يتم هذا الإجراء من خلال توطيد مقاربة الشعبة وإزالة الحواجز بين مجمل الحلقات المكونة لكل شعبة.

وسيسهل تحقيق شراكة بين القطاعين العمومي والخاص وكذا علاقات تعاقدية بين مختلف مكونات الشعبة، سيما بين الصناعيين والفلاحين، من أجل الرفع من الإنتاج والإنتاجية وتعزيز أنظمة الضبط. وسيسمح كذلك ، هذا الإجراء من توسيع أسس الإنتاج ، وبالتالي، وفرة المواد الفلاحية.

وتدعيماً للتدابير المتخذة في 2009 و2010 - خاصة في مجال تنظيم الشعب، وتنصيب المجالس المحلية والوطنية للشعب الفلاحية-، فإن الإجراء الجديد أتى **لتدعيم وتوسيع قاعدة القرض الإتحادي الميسر**. هذا الأخير يتمثل في منح قروض ميسرة لفائدة متعاملين إقتصاديين عموميين وخواص، الذين يمنحون بدورهم قروض تموينية للفلاحين وللمربين وللوحدات الصغيرة للخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة.

ومن شأن هذا الإجراء تسهيل بروز شبكات مهنية، وتسويق المواد الفلاحية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتثمين المنتجات ذات الطابع المحلي بالإضافة لإنشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية. وستشكل عندئذ أحد الأسس الهامة لعصرنة فلاحتنا.

وستمكن في الأخير من تحرير الطاقات والقوى الإتحادية ما بين كل الفاعلين، وتساهم في تعزيز الشراكة عمومي- خاص، وكذا الشراكة المؤطرة بين الخواص.

3. تحسين **الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي**

سيتم إنجاز هذا البرنامج بفضل التشغيل المؤهل الذي سيتم الإستعانة به.

المحور الثاني: استعمال أجهزة ذات أهداف اقتصادية -إجتماعية وايكولوجية

ستسمح مختلف الإجراءات ذات الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية المتوفرة ، المستعملة بصفة مندمجة ومن دون بيروقراطية على مستوى الأقاليم الريفية، بتحسين ظروف عمل ومعيشة السكان.

إن المقاربة المفضلة، لتحقيق ذلك، تتمثل في **تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة**، بإشراك ليس فقط الجماعات المحلية ومصالح التنمية الريفية، ولكن أيضاً الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.

المحور الثالث: تعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة

ويتعلق الأمر بتعزيز نشاطات مكافحة التصحر والتشجير ومعالجة الأحواض المنحدرة، والأنظمة البيئية ....إلخ.

ويتعلق الأمر مثل مكافحة التصحر والتشجير ومعالجة الأحواض المنحدرة وحماية الأنظمة البيئية....

هذا الهدف أصبح، اليوم، ممكناً بفضل إنشاء المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية والإجراءات المتخذة لصالحها (عقد بالتراضي) التي أقرها مجلس الوزراء ليوم 5 ديسمبر 2010.

المحور الرابع : تحسين الإدارة الفلاحية والغابية وتقريبها من سكان الأرياف

تتم ترجمة تنفيذ هذا البرنامج من خلال إنشاء 56 قسم فرعي فلاحي جديد و37 مقاطعة غابية على مستوى الدوائر، بالإضافة أيضاً إلى تدعيم المندوبيات الفلاحية البلدية وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

III - أدوات التنفيذ

تنفيذاً لتوصيات المجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير 2011، ستقوم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتنفيذ هذه التدابير الجديدة إعتماداً على الأدوات والأجهزة التالية:

1. إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين وللأنشطة الريفية (الإجراءات تمت مباشرتها في هذا الاتجاه)؛
2. قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة؛
3. قرض إتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة؛
4. توسيع القرض الإيجاري لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة؛
5. توسيع قرض "رفيق" بدون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية؛

6. تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى: العمل، التشغيل والضمان الإجتماعي، التعليم والتكوين المهنيين، التضامن الوطني والأسرة؛ - DAIP , ANSEJ, CNAC, ANGEM TUPHUMO.

خـلاصـــــــة

تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الضرورية لتفعيل كل هذه البرامج، تم إعدادها وهي في حيز التنفيذ.

ستسمح كل هذه التدابير والإجراءات بإستحداث مناصب شغل، االتي ستدعم منصب الشغل المستحدثة سنوياً في إطار مختلف البرامج المدرجة ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي .

وهكذا فإن المناصب الشغل، التي سيتم إستحداثها في القطاع ستخصص بالدرجة الأولى لفئة الشباب المؤهلين أو الذين أستفادوا من تكوين في ميدان الفلاحة والتنمية الريفية.

Ü ř ƧFƒƨŋ!ƒ yƍžkŋdž!ƒ LJǴ‡ l KǴhǀƵkdž Ƨǒlơk! Ǒŋǒkƒƨkl ƒ YǴƵp ƧFƒƨŋ!ƒ Ǒƽ Ǒơǔƽ!ƒ YǴƵl!ƒ Ƨhǩzǒ LJdžǓƒ Ƨǒlơk Ă ŧlǀƵdž NJhƬ ŧǒFƒŖʒ!ƒ ŧǒzhǩk!ƒ lþơ LJdž Ƨǒƽ℗k Ǒƽ YǴƵl!ƒ NJhzǀǒ ř R!ƒ Ǒl ǴlǓƒ ƧĂþǀ! ƒƧUŲĂ KǴǒŋǒkƒƨkl ƒ yưĂĂ ŧǒƧFƒƨŋ!ƒ ŧ!Ăþ!ƒ ýhp LJdž ř ƧĂƨư ƨdžƒ Ǒơǔƽ!ƒ YǴƵl!Ǵh DžǴdžkNjǓƒ Oʰh Ƭ ƒ Ü ǑFƒŖʒ!ƒ LJdž ll!Ŗ Ă ǴnjŲjdž ǑŲǴzk Ǒk!ƒ ý‡ǴTdž!ƒ Ă ýǒpƒƨz!ƒ ƨĂǴŋk Ă Ǒơǔƽ!ƒ YǴƵl!Ǵh Ǒpƨ! ŧǒdžkơ lƧĂƨư ŧ!Ǵz5 ÜYǴƵl!ƒ ƒŖNj þǒþŋk Ă ƨǒĂƵk ř!ƒ Ǵnj!ǔP LJdž Ƨþnjk Ü‡ǒǀhlkldž ƵƵPĂ Ă ŧǒŲjƵĂ Ndžƒƨh yưĂ ýǔP Ǒơǔƽ!ƒ YǴƵl!ƒ LJƒ Ǔƒ yƍžkŋdž!ƒ þƒƧ5Ǔƒ CƒŖʒ! LJǴkǒlǴlƒ LJǴkþǴdž ǴdžnjŲjǓ Yǒǀo!ƒĂ YĂhơ!Ǵh ƧFƒƨŋ!ƒ DžknjkĂ .ŧ!Ăþ! ŧǒFƒŖʒ!ƒ ŧǒzhǩk!ƒ Ƨlơǒ Ǒ!Ǵk!Ǵh ŧǒơǔƽ!ƒ KǴŋĂkŲjdžǀ! þƒƨkl ř ǀž þdžkzǒ NJLjǓ ƒþŋ Ƨǒzư ř ƧFƒƨŋ!ƒ

الكلمات المفتاحية :القطاع الفلاحي، المشاكل و العراقيل، الخطط المستقبلية ، الامن الغذائي، الجزائر.

.

Résumé:

Le secteur agricole est en Algérie secteur stratégique pour atteindre la population des besoins de la société algérienne, étant donné le rôle fondamental joué par le secteur dans la lutte contre la dépendance alimentaire presque absolue et la sécurité alimentaire, l'intérêt pour le secteur agricole est devenu l'ordre nécessaire par l'Etat algérien et de mettre une nécessité absolue pour l'avancement des stratégies efficaces du secteur agricole et surmonter les obstacles et les problèmes de et par l'élaboration de programmes nationaux et les plans futurs, qui visent à développer et à renouveler le secteur.

Mots-clés: *le secteur agricole, les problèmes et les obstacles, et les plans futurs, la sécurité alimentaire, Algérie.*

Summary:

The agricultural sector in Algeria strategic sector to meet the population needs of Algerian society, given the fundamental role played by the sector in the fight against the almost total dependence on food and food security, interest in the agricultural sector become the order required by the Algerian state and put an absolute necessity for the advancement of effective strategies in the agricultural sector and overcome obstacles and problems and the development of national programs and future plans, which aim to develop and renew the sector.

Keywords*: agricultural sector, problems and obstacles, and future plans, food security, Algeria.*